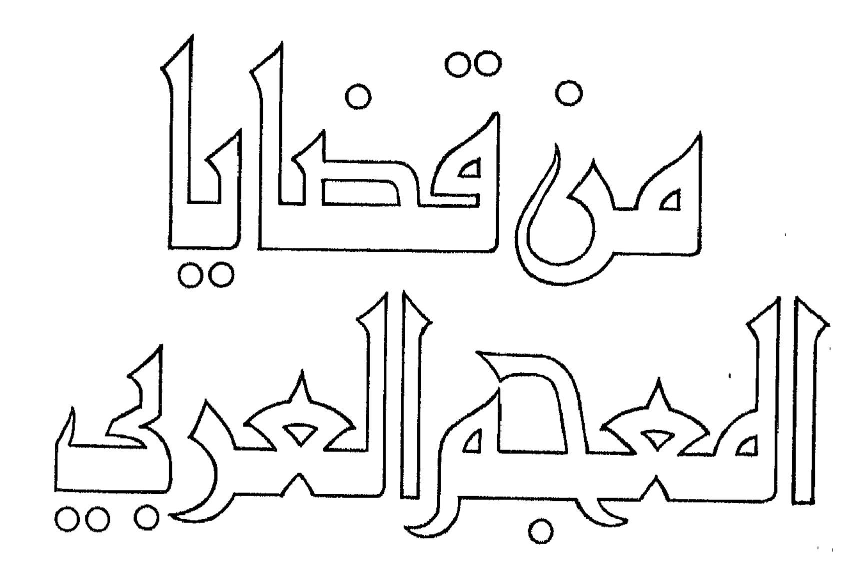
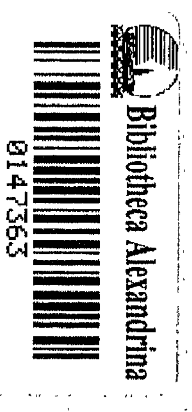
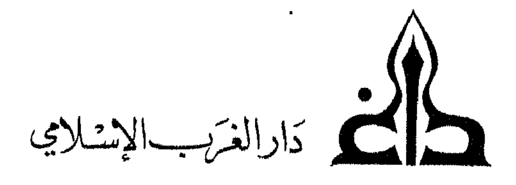
الدكتور
محمد رشاد الحمزاوي



قديماً وحديثاً



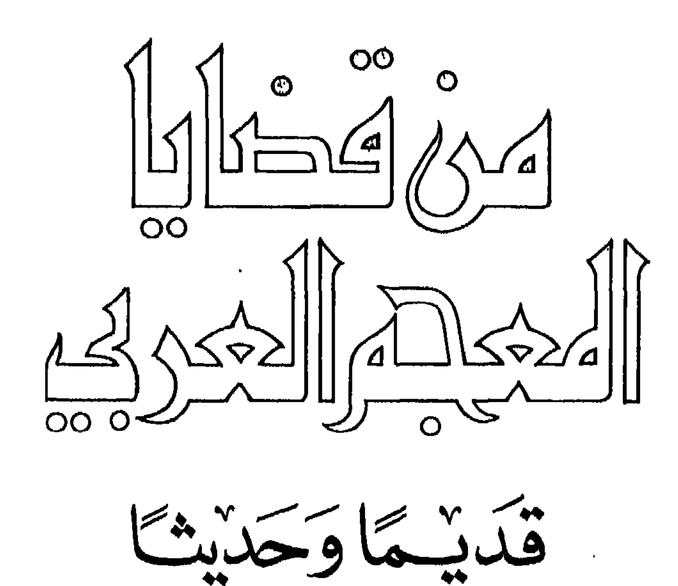





من قضايا
المعجم العربي
قديماً وحديثاً



الدكتور
محمد رشاد الحمزاوي



من قضايا المعجم العربي

قديما وحديثا



دار الغرب الإسلامي

الطبعة الاولى
1986

صدر هذا المؤلف في طبعة أولى
عن المعهد القومي لعلوم التربية
بتونس سنة 1982
وهذه طبعة معدّلة ومزيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل إلى «المعجم العربي»

المعجم العربي وسيلة لغوية كانت حرفة سابقا وأصبحت صناعة اليوم – والمعجم حرفة وصناعة قبل كل شيء – تتعلق بجمع اللغة ووضعها. وهو على علاته التي يشترك فيها مع معاجم اللغات الأخرى، قد سعى إلى وضع أسس تتصل باللغة وبالخصوص بمفرداتها ومفاهيمها التي ترتبط ارتباطا متينا بعلوم لسانية شتى منها علم الدلالة والنحو والصرف وضروب الأدب من نثر وشعر.

فكان لا بدّ من أن نتعرض في هذه الدراسات إلى عنصرين أساسيين متكاملين متصلين مباشرة بماضيه وحاضره. فالعنصر الأول يتعلق بالمعجم منهجًا وتاريخًا للتعمق ولو جزئيًا في استجلاء ما ظلّ غامضًا سواء في مستوى التاريخ له ولمؤلفيه أو في وصف مناهجه وتأويلها تأويلاً يبرز مميزاته وخصائصه بعيدًا عن الدراسات التقليدية المعروفة. ولذا اعتمدنا بعض الدراسات النموذجية لتسليط أضواء على مدرسة من مدارسه لربط الصلة بين المؤلف والمعجم. ولقد أشرنا أيضًا إلى مكانة معجمنا من الدراسات الحديثة تخريجًا لفنياته لا سيّمَا فيمَا يتعلق بتحرير مادته دون أن نغفل دوره في تنمية الثقافة العربية المعاصرة ومكانته من علم اللسانيات الحديثة.

وبالطبع فإننا قد سعينا إلى النظر إلى تلك القضايا نظرة نقدية تتعلق ببعض الأوهام السائدة التي ترى الاكتفاء بما هو موجود أو موروث من المعاجم لنفوز بالتقدم.

ولقد عززنا موقفنا النقدي والمنهجي بالعنصر الثاني الذي نعتمد فيه بالخصوص على معطيات من اللسانيات الحديثة. فاستندنا إليها لنقرأ المعجم العربي القديم أو الحديث قراءة جديدة لاستقراء محاولاته الجريئة تنظيرًا وتطبيقا. وقد كان لها السبق في بعض الأحيان. ونخص بالذكر منها مقاربة الخليل بن أحمد الطريفة جدا، وإن كان الذين جاءوا بعده لم يدركوا مرماها حق الإدراك. لكن لا ينبغي لهذه الدراسات والتبريرات التاريخية أن تمنعنا من طرح قضايا المعجم العربي بحسب نظرة لسانية الهدف منها الولوج في جدل ومهاترة تنظيريين -مثلما فعل الخليل- لنخرج معجمنا من الإجتهاد في المذهب الى الاختراع في المعجم صناعةً وعلمًا لسانيًّا يشمل جميع علوم اللسانيات ويحويها. وغايتنا من ذلك أن تتكيف صناعة المعجم وتتغذى بالمقاربات والمفاهيم اللسانية الحديثة لحل قضايا هامة جدًا وعويصة من ذلك قضية التعريف القديمة التي تعتبر قائمة الذات إلى يومنا هذا.

الدكتور محمد رشاد الحمزاوي

البَابُ الأول

المعجَمُ تَاريُخ وَمنهَج



تكملة[1] في ترجمة ابن سيده[2] (458هـ/ 1065م)[3]

إن الدارس لحياة ابن سيده التي تناولها بالبحث مترجمون كثيرون من القدماء والمحدثين، لا يتردد أن يتساءل محتارًا عندما يلاحظ اجماع أولائك المترجمين على ما ذكروا من مظاهرها المختلفة. فيتعجّب مُحقًّا من اطمئنانهم ورضاهم عن نقل الأخبار عن بعضهم بعضًا رغم ما أتى فيها من اضطراب ومتناقضات بارزة لا سيمّا عندما يعتني بترتيب تلك الروايات ترتيبًا زمنيًا ويستعرض محتوياتها ويقارن بين مظاهرها الكبرى وجزئياتها. فيبدو له أن معظمهم قد زهد في وضع اسئلة هامة تتعلق بشأن تلك الترجمة

1) ملاحظة: (أ) الرمز ط: طبعة. ص: صفحة-(ب) لم نذكر إلّا تواريخ وفيّات الأعيان من الأدباء المذكورين في هذا المقال. وقد وضعناها بين قوسين - (ت) إن ورقات الذخيرة المذكورة في النص تعني مخطوطة موريتانيا - أما أعداد الصفحات التي تليها فهي تعني عدد صفحات النص المرقون من الذخيرة التي حققناها.

2) لقد اختلف الرواة في إسم والده (فقيل أحمد واسماعيل ومحمد) ويقول ابن خلكان. وفيات الأعيان، ط. محمد محي الدين الطنجي - القاهرة 1948، 17/3 رقم 422 في ضبط اسم المؤلف «وسيده بكسر السين المهملة وسكون الياء من تحتها وفتح الدال». غير أن ناشر ابن خلكان يعلق على ذلك في حاشيته «اشتهرت قراءة هذا الاسم بالهاء الساكنة ولعلّ أصل هذه الشهرة عبارة ابن خلكان. واعتقد أن مراده بالهاء الساكنة التاء المربوطة. فقد كثر ذلك في كلامه وتنبّه إلى ضبط دانية في نفس الصفحة (ص 12) وضبط لَبْلَةَ (ص 17) السابقة». ويجدر بالملاحظة أن ابن العماد، في شذرات الذهب، ط. مكتب القدسي، 3 / 305-306 ينقل حرفيًا رأي ابن خلكان في هذا الضبط. وهذا الاستقراء المتعسف الذي يلحظه الناشر لا يقبله ياقوت الذي يخالفه في معجم البلدان ط. صادر، 10/5 فيقول: «لَبْلَة بفتح أوله ثم السكون ثم اللام». ولا يذكر الهاء =

التي تتصل إتصالاً متيناً بتاريخ مسلمي الأندلس الأدبي والسياسي. فهم كثيرًا ما يمرون مرورًا سريعًا بتلك الفترة المتعلقة بالنبوّة (أو الجفوة حسب تعبير بعضهم) التي وقعت بين ابن سيده وعلي بن مجاهد إقبال الدولة (436/1044 – 468/1076)[4] دون أن يسعوا في تعليلها. نضيف إلى ذلك إختلافهم في حصر مؤلفاته حصرًا نقديا والحكم على قيمتها العلمية دون أن ننسى إعراض بعضهم عن التعرض إلى ترجمة صاحبها لا سيما وأن ابن

= الساكنة. نضيف إلى ذلك أن Fransisco Codera في بغية الملتمس للضبي ط. مدريد 1884، ص 522–523 رقم 522 قد كتب الإسم هكذا «ابن سيد». ولقد عثر عليه Codera أيضًا في طبعة كتاب الصلة لابن بشكوال، مدريد 1881 ص 410–411 رقم 889 – قارن ذلك مع ط. عزت عطار الحسيني القاهرة 1374 / 1955، 2 / 396–397 رقم 892. فلقد قرأ Codera الوقهشي عوض الوقشي ثم قرأ «وأمسك أنا كتاب» والصواب «وأمسك أنا كتابي» وذلك في الحديث عن ابن سيده وقوة حافظته.

ويجدر أن نلاحظ أن أغلب أسماء كتاب المغرب كانت وما زالت مجهولة (عند ناشري كتبهم بالمشرق. ولقد أخذ مجمع اللغة العربية قرارًا (مجموعة القرارات ص 98 المتعلقة بالأسماء الجغرافية وغيرها) نصه ما يلي: «الإعلام الجغرافية المنتهية بحرف مفتوح تختم بالتاء المربوطة إذا عربها العرب كذلك مثل ولات فيقال ولاتة ومَنْدر يقال مندره. أما الأسماء التي لم يعربها العرب فتبدل الفتحة الفا». ويعني بالتاء المربوطة الهاء الساكنة. ومهما يكن من أمر فلا نرى داعيًا للمقارنة التي لمّح إليها ناشر ابن خلكان. أما الأستاذ G. Colin المتخصص في لهجات الأندلس فإنه يستحسن قراءة هذا الإسم كما يلي: «ابن سيده».

3) اختلف بعضهم في تاريخ وفاته التي كانت سنة 406 هـ حسب القفطي وسنة 448 هـ حسب الوقشي عن الطلمنكي وسنة 458 هـ حسب القاضي صاعد الجياني. ويعنى به أحمد الجياني ونحن نشك في اسم صاعد هذا كما سنلاحظه في حاشية (7). ولقد أجمع الرواة على تاريخ الوفاة التي رواها الجياني.

4) Levi Provençal, *Histoire des Musulmans d'Espange* (2) 3/240

ابن الخطيب. أعمال الاعلام 3/221–222 ط. ليفي بروفنسال.

ابن عذاري – البيان المغرب (2) 3/157 ط. ليفي بروفنسال، H. Peres, *la poesie Andalouse,* Paris 1953, ص 326.

ولقد استولى صهره أحمد ابن هود المقتدر سيف الدولة (474/1801) على ملكه ثم أرسل به إلى سرقسطة واقطعه اقطاعا حيث توفي سنة 474 / 1081–1082. أنظر في ذلك دائرة المعارف الإسلامية ط. الجديدة 2 / 112 ويعلل Chabas Roque في مقاله: *Mochehid hijo de Yusuf y Ali hijo de Mochehid,* *in Homanaje a Fransisco Codera,* Zaragosa, 1940 p. 426

سبب ذلك الغزو ثم النفي اللذين يعودان إلى شك المقتدر في إسلام علي بن مجاهد وتنازلاته لأسقف برشلونة غلبرت (Gislabirtus) منها الدعاء له في مساجد المسلمين – أنظر في ذلك الوثيقة التي تشهد على تلك التنازلات. وتوجد منها نسختان بالعربيّة واللاتينية واحدة في كنيسة برشلونة والأخرى بالفاتكان (Chabas ص 429–430). ابن سعيد. المغرب في حلى المغرب. ط. شوقي ضيف. القاهرة 1953، 2 / 401.

سيده يعتبر من أشهر ومن أنبغ علماء الجزيرة إذ فاز عن حق بمرتبة ممتازة في تاريخ الأدب الأندلسي وفي عصر ملوك الطوائف[5].

إن هذه الظواهر تبدو لنا غريبة في حد ذاتها وتثير بطبيعة حالها مسألة إعادة النظر في تلك الترجمة والمحاولة في الجواب على بعض مظاهرها. ونحن لا نخفي أن مسعانا هذا لا يزعم الجواب جوابًا كاملاً عن تلك المشاكل القائمة بل يعتبر محاولة من المحاولات العديدة لإلقاء نظرة جديدة على حياة كاتبنا ولفت نظر الباحثين إليها آملين منهم الإهتمام بها لرفع الغموض الذي يحيط بها.

إن السؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن يتعلق طبعًا بسبب تلك النبوة وما تثيره من أسئلة ثانوية تستحق الإعتبار. ولعله يجدر بنا قبل أن نبدي رأينا فيها أن نستعرض آراء بعض المترجمين القدماء والمحدثين في شأنها لنستخلص منها بعض الإستقراءات الهامة المفيدة.

أ) آراء المترجمين القدماء حسب الترتيب الزمني[6]

1 – الجياني[7] (أحمد بن محمد بن فرج ، أبو عمر). كان حيًا قبل 976/366. وهو صاحب كتاب الحدائق المفقود. فهو يعتبر أهم مصدر عن ابن سيده لأن أكثر

---

5) أنظر في ذلك رسالة الشقندي المشهورة التي تفاخر بنوابغ الأندلس وتفضلهم على نوابغ المشرق نفح الطيب ط. دوزي 126/1 وما بعدها ، ابن سعيد ، المغرب في حلي المغرب. 3 / 213 رقم 148 ص 212 لا كما جاء في فهرست الناشر (أي ص 213).

6) لقد اخترنا من أولائك المترجمين المهمين منهم واعترضنا عن غيرهم الدين لا يقيدونا كثيرًا في هذا الموضوع.

7) ياقوت ، معجم الأدباء. ط. وزارة المعارف 236/4–238 ويسميه صاعد الجياني فيقول فيه : «وله الكتاب المعروف بكتائب الحدائق» ألفه للحكم المستنصر عارض فيه «كتاب الزهرة» لابن داود الأصبهاني (....) ولم يورد فيه لغير الأندلسيين شيئًا وأحسن الأختيار ما شاء» ؛ ولقد نقل ياقوت هذه العبارات ملخصة عن الحميدي في جذوة المقتبس ط. القاهرة 1372 ص 97 رقم 176. ولم نعثر على إسم «صاعد» هذا إلا عند الحميدي وياقوت (ويسميه ناشر ياقوت 12 / 231 «القاضي مساعد» نقلا عن ط. أنباه الرواة وهي غير ط. أبي الفضل إبراهيم). وهو يدعى أحمد كما ذكر ذلك ابن سعيد في عنوان المرقصات ط. وترجمة محداد عبد القادر، الجزائر 1949 ص 63. ويؤيد ذلك ابن دحية الكلبي في كتابه «المطرب» ط. مصطفى عوض الكريم ، الخرطوم 1954 ، ص 5 ، وابن بسام في الذخيرة 1/1 ص 2 إذ يقول : «ولم أعرض لشيء من إشعار الدولة المروانية ولا المدائح العامرية إذ كان ابن فرج اجـ ابي قد رأى رأيي في النَّصَفَة وذهب مذهبي في الانفَةِ. فاملي في محاسن =

المترجمين يعتمدون عليه في ضبط ترجمة كاتبنا وحصر مؤلفاته . ولقد نقلها عنه الحميدي ثم ياقوت خاصة[8] ونحن نعلق أهمية كبرى على ما رواه هذا المترجم لأنه سيقوم لنا مقام الحجة الثابتة عند تعرضنا لحصر مؤلفات ابن سيده التي ينازعه فيها كاتب آخر وهو أحمد بن أبان إبن سِيِّد اللغوي الأندلسي ، صاحب الشرطة بقرطبة ويكنى أبا القاسم (992/382)[9]. فلقد عاصر الجياني وخدم الحكم المستنصر الأموي (350–366 / 961–976)[10] الذي ألف له الجياني «كتاب الحدائق» المشهور.

ونحن لا نعلم إن تعرض الجياني إلى تلك النبوّة – وكان عرضة لمثلها في أيام المستنصر – فيغلب على الظن أنه لم يدركها لأنها وقعت في فترة لم يظل فيها على قيد الحياة.

2 – صاعد الأندلسي (6/462 جويلية 1070)[11] صاحب «كتاب طبقات الأمم». فهو لا يتعرض بدوره إلى تلك النبوّة لأسباب نجهلها بل يخصص لابن سيده في ص 141 – 142 بعض الأسطر يذكر فيها البعض من مؤلفاته وهي : غريب المصنف ، إصلاح المنطق ، كتاب المحكم والمحيط الأعظم – كتاب المخصص – الحماسة – ؛ الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنه كتب عنه قبل وقوع تلك النبوّة أي في أيام مجده في ظل مجاهد

= أهل زمانه «كتاب الحدائق» معارضًا «كتاب الزهرة الأصبهاني» لكن بروكلمان ، ملحق 250/1 يدعوه أبا عثمان علي بن محمد بن فرج. ولقد عثر المستشرق نيكل على مخطوط «كتاب الزهرة» كاملا Andalus 4 154–147 (ولا Andalus 3 كما ذكر بروكلمان).

أما الأستاذ Elias Terés Andalus 9 (1946) ص 131–157 الذي فاز بجمع فصول من «كتاب الحدائق المفقود» – وذلك حدث هام – فهو يفند الفكرة السائدة التي تقول بمعارضة «كتاب الحدائق» «لكتاب الزهرة». لأنه قد سبق الجياني كتابٌ كثيرون كتبوا في الأدب الأندلسي ومميزاته دون أن يكون واعزهم منافسة أهل المشرق. ولقد ذكر منهم الكثيرين (أنظر ص 132 وما يليها).

8) ياقوت ، معجم ، الأدباء 231/12–235.

9) القفطي ، أنباه الرواة ط. محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة 1369 / 1952 ، 1 / 30–31 رقم 11 ، كحالة معجم المؤلفين 1 / 192–193 ولقد نسب له الكتب المنسوبة لابن سيده دون أن يعلق على ذلك.

10) هو الحكم الثاني المستنصر بالله بن عبد الرحمان الناصر الثالث – دائرة المعارف الإسلامية ط. الأولى 4 / 1058.

11) Régis Blachère, *Sacid al-Andalusi, Kitab Tabaqat al-Umam*, Traduction, notes et indices, Paris 1935, pp. 6–12.

العامري (1044/436 — 1045)[12]. كما يمكن أن نفرض أنه تجاهلها لأسباب منها منهجه الذي جرى عليه في كتابه فلا يتعرض لمثل هذه الحوادث الطارئة على حياة من اهتمّ بهم وأرّخ لهم.

3 — الحميدي (488/17 — 18 سبتمبر 1095)[13] صاحب جذوة المقتبس. فهو أول من يذكر وقوع تلك النبوة لأنه يبدو أنه أدرك حالة ابن سيده في عهد إقبال الدولة. فهو أول من يقول: «كان (ابن سيده) منقطعًا إلى الأمير أبي الجيش مجاهد بن عبد الله العامري ثم حدثت له نبوّة بعد وفاته في أيام إقبال الدولة بن الموفق. خافه فيها فهرب إلى بعض الأعمال المجاورة لأعماله وبقي بها مدة ثم استعطفه بقصيدة[14] أولها (.....): ويعتبر الحميدي بعد الجياني المصدر الأساسي في ترجمة ابن سيده وذكر تلك النبوة. ولقد صرح ياقوت في شأن ما ندعي قائلاً: «فاعتمدنا على الحميدي لأن كتابه أشهر»[15].

فلو استثنيا الفتح ابن خاقان (535/1141)[16] في كتابه مطمح الأنفس (ولعله نقل عن الحميدي دون أن يذكره) نلاحظ أن ابن بشكوال (578 / 4—5 جانفي 1183)[17] في كتاب الصلة وياقوت (626 / 20 أوت 1229)[18] في معجم الأدباء، والقفطي (646 / 1248)[19] في إنباه الرواة (نقلاً عن ابن بشكوال) والصفدي (764 / 1362—1363)[20] في نكت الهميان قد نقلوا جميعًا عن الحميدي.

12) ابن عذاري — البيان المغرب 3/155—156.
13) الحميدي، جذوة المقتبس، ط. محمد بن تاويت الطنجي. القاهرة 1372 ص 293—294 رقم 709.
14) إن لهذه القصيدة شأن سنتعرض له في سياق هذا العرض.
15) ياقوت (أنظر حاشية 7).
16) الفتح ابن خاقان «مطمح الأنفس» ط. القسطنطينية 1302 هـ ص 60 الذي يقول في شأن ابن سيده: «ولما مات الموفق رائش جناحه ومثبت عرره (لعلها غرره) واوضاحه خاف من ابنه إقبال الدولة وأطاف به مكروه بعض من كان حوله للطلب كحياة مساورة ففر إلى بعض الأعمال المجاورة وكتب إليه مستعطفًا». وهذا الرأي بالرغم على ما فيه من تعميم فهو مهم وسوف نعتمد عليه لتوضيح سبب تلك النبوة.
17) ابن بشكوال، كتاب الصلة. ط. كوديرا. ثم ط. عزت عطار الحسيني (انظر حاشية 2).
18) أنظر حاشية 7 و8.
19) القفطي، ط. ابن الفضل إبراهيم (حاشية 9) 2 / 225—226 رقم 430.
20) الصفدي، نكت الهميان، ط. أحمد زكي، القاهرة 1329 / 1911 ص 204.

أما الذين لم يذكروا الحميدي ولم يهتموا بتلك النبوة المذكورة فيمكن أن نعد منهم الضبي (599 / 1203)[21] في بغية الملتمس ، وابن خلكان (681 / 1282)[22] في وفيات الأعيان وجلال الدين السيوطي (911 / 1505)[23] في بغية الوعاة ، وابن حاجي خليفة (1067 / 1657)[24] في كشف الظنون ، وابن العماد (1089 / 1679)[25] في شذرات الذهب . ويبدو لنا أن عدم اهتمامهم بتلك النبوة يعود إلى ضعف وسيلتهم في إدراكها فتركوها معرضين عنها إقتاء التكرار المملّ .

ب) آراء المحدثين حسب الترتيب الزمني

فما فعل هؤلاء وما كان رأيهم في تلك المشكلة؟ إننا نلاحظ أنهم اكتفوا غالبًا بالاعتماد على المراجع القديمة دون أن يفسروا تفسيرًا كاملاً سبب تلك النبوة ذلك ما فعله البغدادي اسماعيل بن محمد (1339 / 1920)[26] . الذي اكتفى في كتابه هدية العارفين بذكر مؤلفات ابن سيده. فكاد يأتي عليها كاملة. لكنه لم يأتنا بجديد مثله مثل بروكلمان[27] ودائرة المعارف الإسلامية[28] . ولعل أول من زودنا بجديد يستحق الاعتبار مع ما تثيره وثيقته من التحفظ وزيادة في التمحيص فهو:

---

21) الضبي (أنظر حاشية 2) وكان يجدر بنا أن نذكر قبله جاحظ المغرب ، أبا محمد عبد الله ابن إبراهيم الحجاري ، صاحب المسهب في فضائل المغرب كتب لعبد الملك ابن سعيد صاحب قلعة بني سعيد وأصبح كتابه يدعى فيمّا بعد كتاب المغرب في حلى المغرب تممه آل بني سعيد لمدة 115 سنة ، أنظر في شأنه المغرب 2 / 35 رقم 354 ولقد توفي سنة (500 / 1155) ، وعنوان المرقصات ص 66 ، وبروكلمان ، الملحق 1 / 576 ، والبغدادي ، هدية العارفين 1 / 457 .

22) (أنظر حاشية 1 أعلاه).

23) السيوطي ، بغية الوعاة ، ط . أحمد الجمالي وأمين الخانجي . القاهرة 1326هـ ص 327 .

24) ابن حاجي خليفة ، كشف الظنون ، ط . Flügel ، لندن ، ليبزيغ 1835 – 1858 .

ابن العماد ، شذرات الذهب (انظر حاشية 1 أعلاه) . ولقد صدرت طبعة جديدة أنيقة من هذا المؤلف عن المكتب التجاري للنشر والتوزيع ببيروت (دون تاريخ) .

26) البغدادي ، هدية العارفين. ط . دار المعارف ، استانبول 1951 ، 1 / 691 ولقد وقع غلط في الفهرست فذكر ص 681) .

27) بروكلمان ، تاريخ الآداب العربية 542/1 ، ملحق 308/1 – 309 .

28) دائرة المعارف الإسلامية 3 (1) / 820 – 823 .

1 — السيد حبيب زيات الذي اكتشف في خزانته الخاصة قصيدة طويلة لابن سيده عنوانها : «أرجوزة غميس[29] (أي لمّا تعرف) يقول عنها : «في خزانتنا مجلد لطيف في 33 ورقة وقع إلينا في دمشق في جملة أجزاء وجزازات شتى. وهو غفل من التاريخ ولا خاتمة فيه. اقتصر ناسخه على تعليق هذه العبارة في أعلى الورقة الثانية من الجانب الأيسر: «من كُتب من كتب الهريري من حلب». وباخره ثماني صفحات من أوائل الكتاب «بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة» وسائره أرجوزة غريبة تبلغ 54 صفحة. كتب عليها بقلم الهريري المذكور هذا العنوان: «هذه أرجوزة أبي الحسن علي بن سيده النحوي اللغوي البارع المعروف بابن سيده المغربي المرسي صاحب كتاب المحكم في اللغة رحمه الله تعالى أمين»[30].

ويعتبر السيد زيات أنها نسخة فريدة فيها تحريف في النقل والوزن مرتبة على حروف المعجم حتى حرف الزاي : «ومن بعده على السياق الآتي : ط. ظ. ك. ل. م. ن. ص. ض. ع. غ. ف. ق. س. هـ. و. ي. وموضوعها في الأصل لغوي تخيل فيها الناظم أن ركبا من رجال المشرق قادهم الاغتراب نحو المغرب وسئلوا عن أسمائهم وآبائهم وقبائلهم وأخوالهم وبلدانهم ومراكبهم ومعادن قسيهم وسهامهم، وما يقتنصون من الوحش والطير وما يأكلون منها وما يهدون إلى حبائبهم، واسم حبيبة كل منهم، والبيت الذي يقال لها عند الإهداء، وما كانت تنشده هي في الجواب»[31].

---

29) حبيب زيات، دفائن الخزائن، ارجوزة غميس (أي لم تعرف بعد) للإمام ابن سيده صاحب المخصص في اللغة، مجلة الشرق، السنة السادسة والثلاثون (1938) ص 181—191. أنظر في ذلك أيضًا دائرة المعارف العربية لفؤاد إفرام البستاني 1960، 3 / 210—215. ويعتبر ما جاء فيها عن ابن سيده يستحق التقدير للبحث القيم الذي خصصته له.

30) نفس المصدر ص 181.

31) نفس المصدر ويمكن أن نقارن هذه الأرجوزة في موضوعها ولو نسبيًا برسالة الزوابع والتوابع لابن شهيد القرطبي. أنظر في شأنها الذخيرة لابن بسام 1/1 ص 210 وما يليها، وبطرس البستاني، رسالة الزوابع والتوابع بيروت 1951، والأستاذ Charles Pellat في كتابه : ابن شهيد حياته وأثاره، عمّان 1965 لا سيّما ص 91 وما يليها. ويبدو أن هذه الرسالة تقارب أرجوزة أخرى كتبها الحميدي لأن السيد زيات يذكر في ص 182 (حاشية 1) : «ممن قلّد ابن سيده في هذا الموضوع عبد الرحمان الحميدي. وله في خزانة باريس في مجموع رقم 3417 (الورقة 10—12) منظومة على حروف الهجاء تتضمن معرفة اسم الشخص واسم أبيه وأمه وبلده وقبيلته وملبوسه وزاده وصيده وعدته وشعره ومثله».

إن هذه الأرجوزة إن صحت نسبتها إلى ابن سيده تعتبر رغم اضطرابها شكلاً ومبنى هامة للغاية لأنها تتضمن أبياتا في مجاهد وابنه على اقبال الدولة وفي ملوك وعلماء عصر ابن سيده. فهي ستفيدنا عند الرجوع إليها للنظر في حل المشكل الذي يدور حول النبوة المذكورة.

2 – رضا كحالة[32] معجم المؤلفين. إنه تعرض لحياة ابن سيده دون أن يأتي بجديد. ونأسف لعجزنا على عدم عثورنا على موضوع نسبه إلى المستشرق Krenkow [33] خصصه هذا الأخير لكاتبنا في مجلة «لغة العرب» البغدادية التي لم نعثر على العدد المقصود منها بمكتبات باريس. فحرمنا من الاطلاع على محتواه. ويغلب على الظن أنه خصص لمؤلفات ابن سيده منها نسخ المحكم التي كانت في عهدة الأب أنستاس الكرملي صاحب المجلة المذكورة..

3 – النبيد محمد الطالبي في دراسته لمخصص ابن سيده[34]. فلقد وضع ترجمة وجيزة لابن سيده ذاكرًا مصادره في حاشية.1 ص 5–6. فلقد اجتهد المحقق المذكور للبحث عن تلك النبوة متسائلاً عن حالة ابن سيده (ص 9–وهي تقابل ص 7 من المحكم المطبوع بالقاهرة) معبرًا عن المؤامرات التي دبرت ضده بـ «بلاط ليس فيه حظ لشيخ مكفوف عاكف على البحث» (يطيف)[35] الأنوار بالعميان و (يزف)[36] الأبكار الى الخصيان». يستطرد الأستاذ الطالبي معتمدًا على نسخة المحكم بالزيتونة حيث يقول

---

32) رضا كحالة، معجم المؤلفين، دمشق 7/36–37.

33) Krenkow لغة العرب 7/557. ولقد أشار إليه كحالة. ولعله يعني مخطوطة المحكم التي كان يملكها الأب أنستاس الكرملي صاحب المجلة المذكورة.

34) الأستاذ محمد الطالبي، المخصص لابن سيده، دراسة، دليل، تونس 1956/1365 ولقد ظهرت نسخة أنيقة جديدة لكتاب المخصص عن المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (دون تاريخ).

35) «أطفت» في الجزء الأول من الحكم المطبوع في القاهرة 1958/1377 الذي حققه السيدان مصطفى السقا والدكتور حسين نصار اللذين اعتمدا على نسخة دار الكتب عدد 51 ونسخة الزيتونة المصوّرة ونسخة الوزير أبي العباس أحمد بن الوزير أبي عبد الله محمد عرف بكوبرلي محفوظة في فيلمين عددهما 747 و748 (أنظر مقدمة المحققين ص 24–26). ويبدو أنهما لم يعتمدا على نسخة أخرى للسيد عبد العزيز اللاسلامبولي تحدث عنها في «مجلة الأزهر» عدد 28 (1956–1957) ص 157–160 وهو ينكر على بروكلمان وفيشر ادعاءهما وجود نسخ من هذا الكتاب في دار الكتب. ولقد غلطا في ذكر أعدادها المخطوطة (بروكلمان، تاريخ الآداب 1/ 309، ملحق 1/542 بذكر وجود ثلاث نسخ عددها 184، 34 و250).

36) «وزفقت». المحكم المطبوع ص 7.

فيها ابن سيده عن نفسه «ثم أن الأيام غاضتني من الرمضاء بالنار وبدلتني من الصدى شدة الأوار فأزعجتني عن ذلك الوطن والسكن[37] ... إلى سباخ ذفرة (....) وأشدّ ذلك ما يبثونه[38] بينهم من العقارب وسيان في ذلك حال الأباعد وحال الأقارب يتطارحون على الدرهم والدينار ولا يتوقّون قبح الأحدوثة ولا انتشار العار» (ص. 1).

ويعتبر الأستاذ الطالبي أول من أكد تأكيدًا خاصا على سبب تلك النبوة فيقول (ص 11) «فما سبب شقاء ابن سيده ببلاط دانية إذن في هذه الفترة من حياته التي كان ينهي فيها إنجاز المحكم. إنه لا يصرح بذلك وإنما يكتفي بالإشارة (.....) فهل سعي به عند الموفق؟» فيستنجد السيد الطالبي ثانية بما جاء في مقدمة المحكم معيدًا ما قاله ابن سيده عن نفسه : «ذلك ما مجدتني به عقب الأيام وحسدني عليه جميع الأنام حتى حاثت[39] النفوس له غيظًا ، وفاضت عن إبدائها له فيضا من صحبة الأمير الجليل إقبال الدولة نثرة[40] نجيب النجباء وخير البنين لأكرم الآباء محي الأدب ومقيم دولة لسان العرب».

ولنا أن نعتبر الأستاذ الطالبي أول من كان له الفضل في إثارة هذه النقطة الهامة إذ يقول (ص 12) «ولقد آل الأمر عندما ولي إقبال الدولة الملك بعد أبيه ، إلى فرار ابن سيده لأسباب أبقاها من ترجم لمؤلفنا في طي الخفاء ولا تميط مقدمة المحكم عنها اللثام الا قليلا». ولقد ظل ذلك اللثام على حاله رغم تلميحات الفتح ابن خاقان السابقة الذكر.

4 – السيدة Clelia Sarnelli Cerqua [41] وهي مستشرقة إيطالية تناولت

---

37) «كلمة أكلها السوس» حسب الأستاذ الطالبي ، وفي المحكم المطبوع ص 12 «والسكن الغث الرثيث إلى سباخ ذفرة».

38) «ما يبسونه» في المحكم المطبوع حيث يقول المحققان في حاشية (2) «في الأساس : ومن المجاز : بَسَّ عقاربه ، إذا أرسل عليه نمائمه».

39) «جاشت» في ص 17 من المحكم المطبوع.

40) «مولاي نثرته نجيب النجباء» في نفس الصفحة السابقة. ولا شك إن هذه القراءات الجديدة لا تقل من قيمة قراءة الأستاذ الطالبي الذي لم يعتمد في تحقيقه إلا على نسخة الزيتونة. ولقد أشرنا إلى أختلاف هذه القراءات تعميمًا للفائدة وسعيًا لضبط مؤلف ابن سيده الذي يعنينا أمره.

41) Clelia Sarneli Cerqua, *la vita intellectuale a Denia alla corte de Mugahid al amiri,* Istituto Universitario Orientale di Napoli, Annali nuovo serie, XIV, Napoli 1964, pp. 579—622, scritti in onore di Laura Veccia Vaglieri, parte 2

بالبحث الحياة الأدبية والعلمية بدانية ذاكرة عددًا مهمًا من أدبائها ومؤلفاتهم. فخصّت منهم أبَا عمرو الداني (444 / 1053)، وأبَا الوليد الباجي (474 / 1081) وابن حزم (456 / 1064) وأبا العباس ابن رشيق (440 / 1048–1049) وابن عبد البر النمري (463 / 1071) وابن سيده (458 / 1066) وغيرهم من المشهورين الذين توافدوا على دانية حتى أصبحت تدعى «مدينة القراء»

ولكنها أغفلت ذكر كاتب وزير ذي شأن سيكون له دور هام في نكبة ابن سيده وغضب إقبال الدولة عليه وهو أبو الأصبغ عبد العزيز ابن أرقم الذي سنعتمد عليه لتبرير أسباب تلك النبوة. ويجدر بنا أيضا أن نضيف إلى مقال السيدة Cerqua مقالات أخرى سابقة[42] لا تتعلق مباشرة بترجمة ابن سيده ولكنها تتعرض لتاريخ مجاهد وابنه على إقبال الدولة. وهي على غاية من الأهمية لأنها ستساعدنا مساعدة كبيرة على إدراك أحداث مختلفة سنستنتج منها استقراءات لتفسير ما يُعْنِينَا.

ولقد زودتنا أخيرًا المستشرقة الإيطالية المذكورة بمؤلّف عربي جديد عن مجاهد عنوانه «مجاهد العامري قائد الأسطول العربي في غربي البحر المتوسط في القرن الخامس الهجري»[43]. فأعادت فيه ما كتبته في مقالها السابق مُخَصصة القسم الأول منه لجميع ملوك الطوائف. لكنّها ركزت مجهودها على عهدي مجاهد وابنه إقبال الدولة وتنازع هذا الأخير مع أخيه حسن على الملك بعد موت والدهما. ولقد ذكرت ابن سيده[44] ذكرًا

42) ذكر منها (أ) Fransisco Codera, *Mochehid Conquistador de Cardena in centario dellanacita de Michele Amari,* Volume secundo, Estratto Palermo 1910, p. 113

ولقد اعتمد على ابن الخطيب في هذا المقال.

(ب) (أنظر بحثه في حاشية (3) أعلاه) : Chabas Roque

ويعتمد هذا الكاتب في مقاله القيم على دراسات Prieto y Vives التي خصصها للنقود الإسلامية وأبرزها في مؤلفه Los Reyes des Taïfas, *Estude pistorico numismatico de los musulmanes espagnoles en El Siglo,* V de la Higra (XI J. C.), Madrid 1926

43) Clelia Sarnelli Cerqua «مجاهد العامري قائد الأسطول العربي في غربي البحر المتوسط في القرن الخامس الهجري»، القاهرة 1961، أنظر عرضه في مجلة Arabica *fas.* I (13) 1966، الذي نشره الأستاذ Pellat.

44) نفس المصدر، ص 226.

سريعًا كما أشارت الى الكاتب أبي الأصبغ ابن أرقم[45] دون أن تزودنا بشيء عمّا نصبو إليه في مقالنا. ولكنها امتازت في كتابها هذا بالاعتماد على فقرات من الذخيرة[46] – الجزء الثالث – الذي يوجد مخطوطه بجامعة القاهرة. ولم يساعدنا الحظ على الإطلاع عليه مع الأسف وذلك غنم مهم لأنه سيفيدنا في ضبط ما حققناه من الذخيرة ضبطا مفيدًا.

5 – لقد سمحت لنا عنايتنا بتحقيق القسم الأول من الجزء الثالث من مخطوطة الذخيرة[47] التي نرجو نشرها عما قريب، على إبراز مظاهر جديدة من حياة ابن سيده ونسَب مؤلفات جديدة له لم تذكرها التراجم السابقة بتاتا. والجدير بالذكر في هذا الشأن أن الذخيرة تكشف لنا القناع عن:

أ) مهاترة أدبية وقعت بين ابن سيده والكاتب الوزير أبي الأصبغ إبن أرقم[48] في شأن رسالتين – وليست رسالة واحدة – كما ذكرت السيدة Cerqua (أنظر ص 263

---

45) نفس المصدر، ص 263.

46) نفس المصدر، ص 255–257، 260، 263، 270.

47) (اعتمدنا في ذلك على مخطوطة موريتانيا المحفوظة بمعهد الدراسات الإسلامية كما اعتمدنا على مخطوطة غوطا (عددها 2136) وتوجد منها نسخة بخط De Slane بمكتبة باريس الوطنية (عددها د 1324) ولم نفز إلّا بنصوص تختلف طولاً وقصرًا من مخطوطة غاينغوس الموجودة بمعهد التاريخ في مدريد ومن مخطوطة بغداد المذكورة في مجلة معهد المخطوطات العربية 1 / 45 سنة 1955 نضيف إلى ذلك ما جاء من مقتطفات في تاريخ الأدب الأندلسي لإحسان عباس والمراجع الثانوية القديمة الكثيرة مثل مسالك الأبصار للعمري ونفح الطيب للمقري ونحن مسرورون بما نشرته السيدة Cerqua في كتابها المذكور أعلاه الذي توجد فيه مقتطفات كثيرة من مخطوطة القاهرة التي لم نتحصل عليها رغم توسلنا وإلحاحنا.

48) ابن ارقم عبد العزيز، أبو الأصبغ، (أنظر المقري نفح الطيب 335/2

Cayangos (P. de), *the History of the Mohammedan Dynasties in Spain*, London 1840; 1843 p. 417 (note 29)

والذخيرة، النص المرقون ص 191، 197، 200، 202، 207، 260. ويعتبر أغلب المترجمين، باستثناء ابن بسام، أنه كان منقطعًا للمعتصم محمد بن معن ابن صمادح التجيبي، صاحب المرية الذي تولّى الحكم بها من 443–484 / 1051–1091 (أنظر دائرة المعارف الإسلامية (1) 3 / 839). ولكنه كان في خدمة علي بن مجاهد قبل أن يقصد المعتصم كما يشهد على نفسه في الذخيرة (ورقة 100 ظ، ص 190): «انطلق لسان الموالي وخفق جنان المناوي وعرضت وجهي إلى المعتصم...» ولقد قدمه ابن بسام (الذخيرة ورقة 98 وص 186): «أحد كتّاب الجزيرة المهرة والنقدة والشعرة ممن نهض في الصناعة بالباع الأمد (....) وارتاض في طرقها معيدًا ومبديًا ورمى إلى أغراضها مصيبًا ومخطئًا».

من كتابها) كتبها عن علي بن مجاهد إلى المستنصر بالله الفاطمي (487/1094)[49] تصحبها رسائل أخرى نعتقد أنها كانت موجهة إلى وزيره اليازوري (1058/ 450—1049/ 441)[50].

ولقد نقد ابن سيده الرسالتين المذكورتين فامتعض ابن أرقم من نقده وعرض تعسفات ابن سيده اللغوية على ابن صاحب الأحباس (لا يذكر الرواة تاريخه بالتدقيق)[51] في مقال طويل —رغم ما أوجز منه ابن بسّام— ويدعى «عقاب المتسور». فهو عبارة عن نقد وجواب عرض فيه كاتبه نقد ابن سيده ورد ابن أرقم عليه. وتبرز أهمية هذه المهاترة في كونها تعلن لنا لأول مرة عن مؤلف مجهول ينسب لابن سيده عنوانه «شرح صدر كتاب سيبويه».

ب) تهجم ابن أرقم على ابن سيده فينقد بعض كتبه كالمحكم والمخصص وشرح الحماسة ومنطقه واعتزازه بنفسه ومؤلفا آخر ينسبه لابن سيده يدعوه «شرح جالينوس ووصف فرفريوس».

ت) نقد ابن أرقم خطبة ينسبها لابن سيده وهي تعتبر أيضا كشفًا جديدًا يمكن إضافتها لما سبق من مؤلفات إبن سيده المفقودة. ولقد خصصت تلك الخطبة للحديث عن الخضاب بالغ ابن بسام مع الأسف في إيجاز محتواها.

هذا ما أمكن لنا أن نجمعه من المصادر التي نعتبرها مهمّة للجواب على الأسئلة الموضوعة. فهل يحق لنا الآن بعد عرض هذه المراجع الموجزة ومحتوياتها المختصرة أن نفسر أسباب تلك النبوّة؟ إننا نظن أن ذلك ممكن معتقدين أنّها ترجع إلى سببين

49) المستنصر بالله، أبو تميم معد بن عليّ بن الظاهر، أنظر دائرة المعارف الإسلامية (I) (3/ 820—823) ولم نعثر على الرسالتين المذكورتين في «السجلات المستنصريّة» التي حققها ونشرها عبد المنعم ماجد القاهرة 1954 ولا في «مجموعة الوثائق الفاطمية: وثائق الخلافة وولاية العهد والوزارة»، تحقيق ونشر جمال الدين الشيال، القاهرة 1958 رغم ما جاء من نزعة شيعية في الرسالة الأولى (الذخيرة ورقة 107 ظ—ص 203) التي يدعى فيها المستنصر بأمير المؤمنين والحضرة الطاهرة صلوات الله عليها.

50) دائرة المعارف الإسلامية (I) (1237/4). ولقد أصبح وزيرًا سنة 441/1049 وفارق منصبه سنة 450/1058. وذلك ما يوافق ابتداء عهد إقبال الدولة ومكاتبته الفاطميين لا سيّما وزيرهم الذي لا يمكن أن يكون إلّا اليازوري هذا.

51) وهو الشيخ القاضي محمد بن عيسى الرعيني أبو عبد الله — أنظر ابن الآبار، التكملة ط. ابن شنب وبل ص 170؛ ابن خير، فهرست. ط. كوديرا ص 335؛ 360 السيوطي بغية الوعاة ص 88.

هامين افترضناهما معتمدين على ما سنأتي به من حجج لا نرى مانعًا يمنعنا من عرضها والإعتماد عليها منتظرين ما سيأتي من جديد في شأنها لتبريرها أو لدحضها.

إننا نعتبر أن النبوّة بين مؤلف المخصص وإقبال الدولة تعود حسب رأينا إلى مؤامرة دبرت ضد ابن سيده بإيعاز من منافسيه ومنازعيه من العلماء بدانية وقد أصبحت حاضرة علم ومعرفة في أيام مجاهد وبعده (أنظر الذخيرة ورقة 5 و– ص 8)[52] يرأس الأولين إبن أرقم ويتزعّم الآخرين ، حسبمَا يفهم من كلام الذخيرة[53] أبو الحسن علي ابن سيده. فلقد ذكر إبن أرقم في دفاعه عن نفسه وشكواه لابن صاحب الأحباس (ورقة 100 ظ – ص 191– 195 من النص المرقون) : «وفي فصل منها : وتفسير ما أجملته وتفصيل ما أبهمته أ أورده عليك محلول العقدة منضو البردة؟ وذلك أن إقبال الدولة أيده الله أمرني بإنشاء رسالتين إلى مصر فلما علَت شرفاتها ورُوضت عرصاتها ورد عليهم منها المقيم المقعد وكاد يهلكهم الحسد (....) وجالوا جولان الذباب بين الأزهار مرة يستفتون الفقهاء ومرة يستشهدون السفهاء ومرة يقولون هذا يسأل عنه إن كان يقال وربما كان له في مضمار اللغة مجال ويتشورون حديث النساء بعد البعول وهريف الإماء دون الكفيل (....) فاتّفق رأيهم واستمر هديهم إلى سؤال أبي الحسن ابن سيده فلم يفكر أبو الحسن في العواقب ولم ينظر نظر أهل التجارب فسلّم لهم واغترّ بمثل وشي الحيات وانقاد في زمام الزخارف والترهات».

ولا شك أن مهاجمة وزير من وزراء إقبال الدولة المقربين وانتقاد الرسالتين الرسميتين الموجهتين إلى المستنصر بالله الفاطمي ووزيره اليازوري ، المعبرتين عن رأي الأمير ، يعدان داعيين هامين ألّبا جماعة ابن أرقم على ابن سيده وأثارا غضب الأمير على كاتبنا كما يشهد على ذلك ابن خاقان في مطمح الأنفس (ص 60) «وأطاف به مكروه بعض من كان حوله للطلب كحيات مساورة». ويغلب على الظن أن غضب إقبال الدولة كان على قدر أهمية الرسالتين إذ يجب أن نذكر كما نذكّر أن على بن مجاهد كان

---

52) إن الورقة المذكورة هنا مأخوذة من مخطوطة غوطا لأنّ الورقات الأولى من مخطوطة موريتانيا كانت مفقودة.

53) الذخيرة (ورقة 98 و– ص 186) : «... وجدت بينه وبين طائفة من أرباب هذا الشأن في ذلك الزمان هنات فيمّا انتقدوا عليه من ألفاظ وكلمات وتقعير واستعارات بعيدة. كانت تلك الطائفة قد استندت في ذلك إلى ابن سيده وقد أوردت من ذلك ما يليق بالديوان ويستوفي جملة الإحسان».

قد كتبهما حسبما جاء في نصهما (الذخيرة 107 ظ ص 204) سعيا للمحافظة على عادة قد سنها والده من قبله في ربط علاقات طيبة مع الفاطميين الذين كانوا على مقربة منه في جزيرة صقلية وفي إفريقية (تونس) اللتين تولى أمرهما الزيريون. وكان مجاهد يكاتبهم أيضًا بعد تحررهم من سلطة الفاطميين سعيًا في الإطمئنان على ملكه وتمنيًا لحسن الجوار (الذخيرة ورقة 98 و ص 186). ولا بدّ لنا أن نلاحظ أيضا أن الرسالتين قد كتبتا على لسان علي بن مجاهد إذ أن عباراتهما منسوبة إليه. فالطعن فيهما طعن في راسلها رغم أنه لم يحررهما. فلعله اعتبر ذلك طعنًا في سلطته وتعديًا على مهابته فغاظه نقد شيخ أعمى ليس له شأن بالسياسية لا سيّما وأنهما وجهتا في فترة حاسمة من تاريخ مصر في حكم الفاطميين أي أيام المجاعة التي أصابت تلك البلاد «حتّى أنّ الرغيف الواحد قد بيع بخمسين دينارًا ودام الجوع سبع سنين (457 هـ (إلى) 464 هـ)»[54]. فكانتا مرفوقتين بمركب مؤونة لمساعدة مصر أرسل حسب ابن الخطيب في أعمال الأعلام (ص 221 – 222) سنة 446: «فلقد ذكروا أنه (علي) وجه الى مصر مركبا ضخمًا مملوءًا طعامًا عام المجاعة المضروب بها المثل في البلاد عام 446 فعاد إليه مملوءًا مالاً وذخيرة». ويجب أن لا يفوت النبّيه أن ذلك المركب لم يرسل رحمة بالجائعين بل لحاجة في نفس يعقوب لمّح إليها ابن الخطيب وفسّرها من قبله ابن الحجاري في كتاب المسهب إذ قال: «وحذا حذو أبيه من الإقبال على العلماء إلّا أنّه كان تطبعًا لا طبعًا وكانت همّته في التجارة وجمع الأموال إلى أن أخذها منه المقتدر ابن هود»[55].

ولقد رأينا من المفيد أن نطلع القراء على نوع تلك المهاترة التي كانت سببًا في تلك الجفوة دون أن نذكر نصها كاملاً لأنّه طويل. فهو يحوي نقد ابن سيده ورد ابن أرقم وتهجم هذا الأخير؛ كل ذلك حسب روايته الخاصة الأمر الذي يجعل الباحث ياسف على عدم ذكر رأي ابن سيده في الدفاع عن نفسه. فلعله فعل ذلك فاغفل أمره ولعله أعرض عنه خشية ضرر جديد. ولقد استحسنا ذكر الكلمات أو الجمل المنقودة الهامة وبعض الردود الموجزة راجين نشر نص الذخيرة عمّا قريب كي يطلع الباحثون على محتوى هذا الخصام الأدبي ولا سيمّا رد ابن أرقم الطويل في عقاب المتسور (ورقة 100 وإلى ورقة 106 ظ الموافق لـ ص 189 إلى ص 202 من النص المرقون).

54) Clelia Sarnelli Cerqua مجاهد العامري ص 263.

55) المغرب في حلى المغرب عن مسهب ابن الحجاري 401/2.

كلام ابن أرقم	نقد ابن سيدة	رد ابن أرقم
1) الحمد لله تيمنًا بحمده وتحديًا لحده (ورقة 101 و – ص 191)	1) فأنكر تحديًا ووضع مكانه تصديًا (نفس المصدر المقابل)	
2) الحادي إلى من انتقاه إلى علم تقاه (نفس المصدر أعلاه)	2) وقال الحادي ليس من صفات الله ولا يجوز أن يوصف إلا بمّا وصف به نفسه تعالى أو بمّا وصفه رسوله. وبدل الحادي بالمرشد والداعي (ورقة 101 ظ – ص 192)	2) فإما إبداله بالمرشد أو الداعي فلهو المقيم ولهو المدلج الساري وهم يتسببون إلى إنكار الحادي لأنه ليس من كتاب الله ويهذون بذلك والمرشد والداعي ليس (ليسا) في القرآن [..] وأين هذا الذي معناه في القرآن [..] من قول أبي الحسن في خطبته التي توصّل بها إلى شرح صدر من كتاب سيبويه وهو يصف الله تعالى مزمع احداثنا لابتعاثنا من اجداثنا يوم لا حكومة إلا بيد الصفاح العليم والازماع العزم بعد التدبر والإجمّاع بعد التفكر والنشاط بعد الكسل وهذه صفة بعيدة من القديم سبحانه والصفاح أيضًا ليس في كتاب الله ولا حديث رسوله. (ورقة 102 وص193).
3) فألفت عقيلة نفسه في ذرى الحضرة كفوًا (ورقة 302 و – ص 193)	3) وبدله فألفى وأراد نفسه (نفس المصدر المقابل)	
4) فإن مولى الحضرة اعتمد قضاء حقّها واتيان وفقها وأداء فرضها (نفس المصدر أعلاه)	4) فأنكر اداء فرضها وبدله تأدية الجواب (نفس المصدر المقابل)	4) وقد قال هو في خطبته المذكورة وإذ لا استطيع قضاء حقّه وأداءه فأخذني الله من كل مكروه بدله وفداءه وأنا أقول قبل الله دعاءه وأجاب نداءه. (ورقة 102 ظ – ص 194)
5) فتنسم مولى الحضرة ريّاها عطرًا (نفس المصدر أعلاه)	5) وأنكر الجواز في تذكير ريّاها وبدله أرجها (نفس المصدر المقابل)	
6) وقضى حق ما أولاه وتوشح به وارتداه (نفس المصدر أعلاه)	6) أنكر توشح وقال التوشيح هو حلية الرجال والنساء وبدله تازر (نفس المصدر المقابل)	6) وقد ذكر أبو الحسن الإزار في خطبته فقال يصف جارية له إما ما تشد اليه إزارها فسقط وأما ما تعقد عليه زنارها فسمط (ورقة 103 و – ص 196)

كلام ابن أرقم	نقد ابن سيدة	رد ابن أرقم
7) وسلفت السير واستمرت المزر بأطراف الموالي سادتهم والطاف الخدام قادتهم واتحاف الأولياء ذاتهم (ورقة 103ظ – ص 196)	7) وقال .الذادة مشترك يقال في الرفيع والوضيع (نفس المصدر المقابل)	
8) وأما النفوس وحاملوها ولا الدنيا وأهلوها والأرض وعامروها بكفاء لبعض واجبات الحضرة (ورقة 103ظ – ص 197)	8) فضرب على الفقرة التي هي : ولا الدنيا وأهلوها فقال هو بمعنى قوله ولا الأرض وعامروها فلا يجوز تكراره (نفس المصدر المقابل)	
9) ورد قولنا : ولا أظلم أفق كان شمسه (نفس المصدر أعلاه)	9) أنكر أظلم ورده ودجا (نفس المصدر المقابل)	9) ... وما زلنا نشاهد الشيوخ يحسنون التأويل ويسترون الخلل الجليل فلم يجر أبو الحسن على سنتهم ولا تأدب بأدبهم وكم أعرضت عن تصانيفه وربات بتواليفه كردّه على يعقوب في إصلاح المنطق بمّا هو المردود المحدوذ والمكروه المنجوه وكخرافاته المضحكات في شرح الحماسة وكالمحكم الذي ليس له معلم وكالمخصص لو كتب بالسين لكان أشبه بصفته واليق بحليته وأكثرها الكتاب المخسس مصحف محرّف شرعت في استخراج ما ضمنه من الكلم المصفحات والحروف المحالات [..] وذكر لشرح جالينوس ووصف فرفريوس وخطا وضع وتحريف شعر ومردود لفظ وادعاء باطل وهجر وأسجاع كأنها قعقعة القراع ووعوعة المصاع مؤذية المنزع قلقة الموضع خشنة الموقع ملأها خمسين ورقة هذيانات وترهات وتزويرات وسخافات [..] ومزيفات زيف بها حديث رسول الله ﷺ وصحابته رتبها وصنعها وآثر عليها آراء الفلاسفة وشرفها ولم يأت فيها بكلمة من كتاب الله تعالى ولا من حديث رسوله ﷺ وصحابته ونعوذ بالله من الخذلان ونزعات الشيطان. (ورقة 105ظ – ص 199–200)

كلام ابن سيده حسبمَا رواه ابن أرقم		رد ابن ارقم (ونحن لا نذكر منه إلا ما كان منه قصيرًا وإلا أشرنا إلى صفحاته عندما يكون طويلاً).
10) فصول من خطبة ابن سيدة ممّا نقد ابن أرقم عليه : ذكر الخضاب فعابه وذكر من خضب فسفهه وجانبه وقال : هذا خطيب اليونانية غليانس وهو الذي يوثق بكلامه ويستأنس قد قال ان التسويد من الزينة الأنيثة فلا يستعمله من الأنام إلا أهل الطينة الخبيثة (ورقة 105و – ص 200)	ملاحظة : أورد هذه الخطبة ابن بسام كما يدل على ذلك قوله (وفي فصل منها) ولقد أوجزها مع الأسف إيجازًا كبيرًا فحرمنا من محتواها الكامل.	10) جاء رد ابن أرقم طويلاً فنّد فيه كلام ابن سيدة معتمدًا على الصحابة والرسول (ورقة 105و – ص 200)
11) وقال في فصل منها : والحساد في كل ذلك تكسر على إرعاظها ولا تفتر من النظر إلى الحاظها وأنا أنشدهم ما أنشدته عن أبي العلاء صاعد ابن الحسن الربعي عن ابي الرجاء الضبعي (نفس المصدر أعلاه)		11) نقد ابن أرقم ذلك ونسب الشعر المذكور إلى أحمد بن المعذل (ورقة 105و – ص 200–201)
12) وقال أبو الحسن في فصل منها : يرهب ألا ترجح أعماله يوم القيامة قسطاسه والا تنجح يوم القيامة أعماله فيوتي ذات اليمين قرطاسه (ورقة 106و – ص 201)		12) الرد : ضم قاف قرطاس لما ضم قاف قسطاس للمشاكلة على دناءة اللغة ووحاشة التقفية وفساد المقابلة [...] (نفس المصدر المقابل)
13) وفي فصل منها : وكذلك انضيت عراب الخيل فرميت بها حمامة النهار وغراب الليل (نفس المصدر أعلاه – ص 202)		13) قال ابن أرقم : وليس من شأن العراب أن يرمي بها الحمامة والعراب هذه استعارة غير متصلة وقلادة غير منتظمة وفقرة غير مرتبطة ومن يقول رميت الحمامة بالعراب يلزمه أن يقول جاريت الصبا بالسهام (ورقة 106و–ظ – ص 202)
14) وقـــال في فصل : حين استقدحت سنابكها سنابك العقبان (ورقة 106ظ – ص 202)		14) قال ابن أرقم : يقال له مع تكرر سيناتك أرنا استقدحت وأرنا السنابك من نتائج الاستقدام فإن تلك استعارة لا تحسن ولا تتصل وقضية لا تتمعني ولا تتحصل ومثل تكرر هذه السينات ما يحمل عن بعض المؤدبين بشرق الأندلس وكان يصفر في الصاد والسين صفيرًا منكرًا انه يا سادة يا جيران المسجد ، سقط الطاووس من سقف موسى بن أبي الغصن فكسر ساق صبيتنا (نفس المصدر المقابل)

وتلي هذه المهاترة (وهي ليست مهاترة بالمعنى الصحيح لأن ابن سيده لم يشارك فيها ولكننا أطلقنا عليها هذا الإسم تجوزًا) الرسالتان المنتقدتان المرسلتان الى صاحب مصر تتبعهمَا رسائل أخرى إلى وزيره اليازوري (ورقة 106 ظ – 109 ظ أي ص 202 إلى 207 من النص المرقون).

ولا شك أن القاريء قد لاحظ شدة ردود ابن أرقم وحدتها كي يستنتج منها أمرين هامين:

1 – تحامل ابن أرقم على ابن سيده مما يدل على قوة مركزه وثقته من نفسه ومن تأييد إقبال الدولة له.

2 – الصدى الذي أثاره هذا الخصام في نفس إقبال الدولة الذي يبدو أنه امتعض منه وتحذّر من عاقبته لسببين إثنين: أولها تفضيله لحزب كاتبه محرر رسالتيه الذي اتهم ابن سيده بتفضيله فلسفة اليونان وبتهاونه بالقرآن والسنّة وتعتبر الحجتان كافيتين لتجعلا إقبال الدولة يقدر سببًا ثانيًا فيتخذ موقفًا سياسيًا معاديًا لابن سيده كي يرضي الفقهاء وبعض ملوك الطوائف الذين كانوا يشكون في إسلام هذا الأمير بقدر ما كانوا متعلّقين بعلم والده ونبوغه في دراسة العلوم القرآنيّة التي أجادها وأحسنها (الذخيرة ورقة 5 و، ص 8)[56] حتى صار يضرب به المثل فيهَا. وكان علي حسبمَا يظهر يخشى ذلك الشك بعد تنازله تنازلات جسيمة لفائدة أسقف برشلونة غلبرت (Gislaburtus)[57] منها الدعاء له في مساجد المسلمين. ويعتبر بعض المؤرخين أن صهره المقتدر ابن هود قد انتهز تلك الفرصة ليستولي على ملكه وينفيه الى سرقسطة حيث مات.

أما السبب الثاني لهذه النبوة فهو مرتبط بالأول ولعله سابق له. وهو يتعلق بقضية سياسية بحتة تتلخص في النزاع الذي كان قائمًا بين إقبال الدولة وأخيه حسن للإستيلاء على الحكم بعد موت مجاهد الذي كان له أربعة أبناء نجهل مصير الإثنين الباقين

---

56) أنظر حاشية (52) ولقد قالت الذخيرة فيه: «كان مجاهد فتى امراء دهره وأديب ملوك عصره لمشاركته في علم اللسان ونفوذه في علوم القرآن عني بذلك من صباه وابتداء حاله الى حين اكتهاله».

57) أنظر Chabas Roque ص 429–430 حيث يذكر النصين العربي واللاتيني الموجودين ببرشلونة ويقابلها بما يوجد منها بالفاتكان. ومن الملاحظ أننا نجد اسم ابن أرقم في نسخة الفاتكان، وقد وقع على تلك الوثيقة في 449 / 1058، انظر أيضا Cerqua ص 266 وهي ترى أن تاريخ الوثيقة يوافق 26 ديسمبر 1058 / 446هـ. والنص الذي يذكره السيد Chabas صريح إذ جاء فيه «وذلك في شوال سنة تسع وأربعين وأربعمائة...» وهو نصيح الوثيقة بالذات إذْ أن سنة 446 لا توافق 1058م بل 1054م.

منها[58] . ولقد كان ذلك النزاع شديدًا لأنّ مجاهدًا عندما خاب في غزو سردينيه وفقد في المعركة زوجته وخاصة إبنه علي الذي ظل سجينًا بألمانيا 15 سنة[59] ، اعتمد على إبنه الثاني حسن ليقوم مقامه عند وفاته . فضرب النقود باسمه[60] لكنّه استمرّ في سعيه لإعادة أهله من الأسر. فلم يفز إلّا بخلاص ابنه عليّ وظلت أمه عند أهلها لأنّها كانت نصرانيّة . فنظر مجاهدٌ إذّاك من جديد في شأن خليفته ففضل إبنه عليّ لإقتناعه بكفاءته وفضّله على أخيه حسن وضرب النقود باسمه[61] . فكانت نتيجة ذلك أن نازع حسن أخاه – ولم يكونا من أم واحدة – وسعى بعد موت والده لاغتياله ليحل محله . وقد اعتمد في شرعته تلك على المعتضد ابن عباد الذي كان متزوجًا شقيقته التي كان يفضلها على من كان في حريمه . ولقد قال ابن الخطيب في ذلك : «فتوكل (مجاهد) بإرهاقه (أي عليّ) وألحقه بمرتبة أخيه الأصغر المرشح لأمره . وعول عليه دونه في قود جيشه ثم قلده الأمر من بعده صارفًا إياه عن ولده حسن . فكان لهذا من الموجدة على أخيه ما ظهر أثره قبل انصرام حَوْل . وقد داخل حسنٌ إبنَ عباد في أمر الوثوب على أخيه ووجه غلاما من غلمانه شجاعًا على سبيل الزيارة . ووقع اتفاقهم على الفتك بعلي عند خروجه من صلاة الجمعة . فلما أمضى عزمه دَهِشَ فلم يجهز عليه وأصابت المدية يده فقبض على يده وأراد الغلام العبادي أن يطعنه فنشب الرمح في الحائط لضيق المكان . وثاب لعلي بن مجاهد رجاله فقتل الغلام وفر حسن راكضًا»[62] .

ويبدو لنا أن ابن سيده مثله مثل أهل البلاط قد انحاز إلى حزب حسن أو أبدى ميلاً إليه مفضلاً إياه على أخيه . لكن الأرجوزة التي اكتشفها السيد حبيب زيات تفند

---

58) Chabas Roque ص 423 .

59) Clelia Cerqua ص 253 وما يليها ، ولقد أسره البيزيون واهدو لحليفهم ملك ألمانيا Enrico الثاني أعاده إلى والده أحد مقربي الملك يدعى Albizone فعاد عليّ إلى الأندلس سنة 423 هـ .

60) F. Codera المذكور بحاشية (42) ص 128– 129 ، Chabas Roque ص 423 وكان يدعى بسعد الدولة ، أنظر Clelia Cerqua ص 255 .

61) Chabas Roque ص 426 حيث يذكر النقوش التي كتب عليها اسم مصحوبًا باسم هشام الثاني المؤيد بالله الذي استعمله العامريون. وكان حكمه صوريا إذ ظلوا يعاملونه معاملة الخليفة الصوري من سنة (266– 299 / 976– 1009) وسنة (400– 403 / 1010– 1013) ، أنظر في شأنه أيضا دائرة المعارف الإسلامية (1) (1058/4).

62) ابن الخطيب (حاشية 4).

رأينا هذا ظاهريًا وتبين ان ابن سيده كان يؤيد حزب عليّ. وتشهد على ذلك الأبيات التالية (ص 186).

صحبت خير ملك مجاهـــــدًا
وكـان في جمـع العلوم جاهـدًا
ولم أزل بشغلـــــــه سميرًا
فما أفـــــدت منـــــه قطميرًا
لكنما سليلـــــــه أبو الحسن
قد ظلت منه في ذرى عيش حسن
إن لم يقيض لي هنـــاك حـاسد
إذ كــل صدر علي حـــاقـد

وهذا كلام غريب عندما نعلم عطف مجاهد عليه وتعلق ابن سيده به. ومما يزيد في دهشتنا أن ابن سيده يضيف قائلا في عليّ:

قـد بار سوق الفهم إلّا عِنْدَ مَن
فاق الورى نجل العليّ أبي الحسن
عليّ ابن الملك الموفق
لولاه سوق الأدب لم ينفق

فيبدو لنا أن هذا الكلام لا يناقض رأينا لأننا نستطيع أن نفرض هذه الأبيات قد قيلت، رغم ما فيها من تناقض، بعد الصفح عن ابن سيده. فهي تثير مشكلة صحة روايتها وتحقيق نصها ولذلك فنحن نشك في صحة الأبيات لأن عليّ لم يكن أبا الحسن. ولا يوجد مبرر لدعوته بذلك الإسم لأنّنا نعلم أنه أنجب إبنين: محمدٌ ومجاهدٌ[63]. وقد ولاهما على بعض أعماله وضرب النقود باسميهما. فمن هو أبو الحسن المذكور؟ لا شك أن الجواب على ذلك لا يبدو سهلاً ولا مقنعًا. ولكنه يبدو لنا أنه يعنى به حسنًا المذكور الذي عاشره ابن سيده أكثر مما عاشر أخاه الذي ظل بعيدًا عن دانية مدة طويلة وعاد من

63) Chabas Roque ص 426.

المانيا – كما لاحظ ذلك ابن الخطيب – مقلدًا الإفرنج في الكلام واللباس والسلوك. نضيف إلى ذلك أن ابن سيده في استعطافه إقبال الدولة للصفح عنه قد أبدى تهاونًا غريبًا بنفسه إذ أنه أقدم على عرض سفك دمه ليفوز بحلم الأمير. فهو يقول في قصيدته المشهورة :

وإن تتأكّد في دمي لك نيّةٌ
بسفك فإني لا أحب له حقنا
دمٌ كوّنَتْه مَكرمَاتُك والذي
يكوّن لا عتبٌ عليه إذا أفنى
إذا ما غدا من حَرّ سيفك باردًا
فَقِدْمًا غدَا من بَرْد بِرّك لي سُخنَا

ويقول أيضا :

إذا قتْلَةٌ أرضتك منا فهاتها
حبيب إلينا ما رضيت به عنّا

إن هذه أبيات تجعلنا نعتقد أن ابن سيده كان يؤمن أنّ ذنبه كان جسيمًا أي أنه شارك من قريب أو من بعيد في مؤامرة أو مؤازرة سياسية كانت تبدو خطيرة لاقبال الدولة ، الأمر الذي جعل ابن سيده يفر من وجهه طلبًا في النجاة. والمؤامرة التي نعنيها هي التي دبَّرها حسن بن مجاهد ضد أخيه . وتشهد على ذلك رسالة إقبال الدولة إلى ابن أبي عامر يعلمه بغدر أخيه له . وقد كتبها عنه الوزير الكاتب أبو محمد عبد الله ابن عبد البر[64] (الذخيرة ورقة 42 وص 81–82) نذكر منها الفقرات المهمة : «وإن الموفق مولاي رضي الله عنه كان رمى إلي بعهده وقلدني الأمر من بعده وبايعني بذلك من كان في قبضة سلطانه واشتمال ديوانه . ولما اتفقت الآراء ويئس الأعداء مَدّ حسنٌ أخي ببيعتي

64) وابن الآبار ، اعتاب الكتاب ص 220 ، ابن بشكوال ، الصله 1 / 237–238 رقم 348 ، ابن سعيد المغرب 2 / 402 رقم 602 ، الحميدي ، جذوة المقتبس ص 249 رقم 576 ، المقري ، نفح الطيب 2 / 492 .

يدًا وأظهر في طاعتي معتقدًا فما آن لمداد عهده ان يجف ولا حان ليد عاقدة أن تنحرف حتى داخل صاحب إشبيلية للغدر بي (......) وقارض الحسنة بضدها فانتزعت منه على أنه كان بين الجفن والناظر وبين الضمير والخاطر جائلا قد قاسمته العيش نصفين والحياة شطرين ، له النوم ولي السهر وله الأمن ولي الحذر وله الصفو ولي الكدر. أشقَى لينعمَ إلى أن واصلته الرفاهية فملّ ونادمته النعمة فاعتلّ ومسه الخير فمنع وغرته الأماني فانخدع حتّى ذاق وبال أمره. ولا يحيق المكر السّيّء إلّا باهله».

فالذخيرة لا تعلمنا ما كان مصير حسن بعد مؤامرته في أول الأمر وكيف نجا من قبضة أخيه؟ «وأما الحسن فقد هرب إلى صهره ببلنسية عبد الملك بن عبد العزيز بن عامر ثم غادره إلى صهره المعتضد بن عباد مجلا بالخيبة والسمعة السيئة وسوء معاملة الناس واحتقارهم له. ثم رجع إلى بلنسية في كنف أخته حتى فارق الحياة»[65]. ويبدو أن ابن مجاهد قد صفح عن ابن سيده لأسباب مختلفة منها سهره على تأليف قلوب من تآمروا عليه والعفو على شيخ أعمى لا يمكن أن يلحقه منه سوء. ويلغب على الظن أن صفحه عنه كان لحاجة في نفسه لأن أكثر المترجمين يزعمون أن ابن سيده قد مات إثر سكتة قلبية. (ابن خلكان 17/3) رغم طيب صحته في الستين من عمره. فهل مات غيظًا من سوء المعاملة رغم صفح الأمير؟

ت) مولفات ابن سيده

أما النقطة الثانية التي نريد أن نتعرّض إليها في هذا المقال فهي تتعلق بمؤلفات ابن سيده المختلفة. فلقد جاءت مذكورة في مراجع متعددة. فذكر المترجمون البعض منها واكتفى بعضهم مثل بروكلمان بذكر الموجود منها بالمكتبات دون أن يسلم رغم ذلك من الزلل كما بين ذلك اللاإسلامبولي في حاشية[35]. ويعتبر البغدادي أول من حصر أكبر عدد منها في هدية العارفين دون أن يعتني بصحة نسبتها إلى صاحبها فذكر:

65) Clelia Cerqua ص 256.

1) الأنيق في شرح الحماسة
2) شرح كتاب الأخفش
3) شرح مشكل أبيات المتنبي
4) العويص في شرح إصلاح المنطق
5) كتاب شاذ في اللغة (5 مجلدات)
6) كتاب العالم في اللغة
7) كتاب العالم والمتعلم على المسألة والجواب
8) كتاب المحكم والمحيط الأعظم في اللغة
9) الوافي في علم القوافي وغير ذلك
10) كتاب المخصص (وقد أغفله البغدادي)
11) كتاب شرح الجمل للزجاجي (نسبه إليه البستاني نقلاً عن الصفدي)
12) تقريب الغريب المصنف (نسبه إليه البستاني عن ابن قاضي شهبة)
13) كتاب التذاكير والتأنيث (ذكره ابن سيدة في مقدمة المحكم)
14) كتاب الممدود والمقصور (ذكره ابن سيدة في مقدمة المحكم)
15) كتاب كبير في المنطق (لم يذكر ابن سيده عنوانه)
16) شرح صدر كتاب سيبويه (عن ابن بسام عن ابن أرقم)
17) شرح جالينوس وفرفريوس (عن ابن بسّام عن ابن أرقم)
18) قصيدة استعطاف إقبال الدولة
19) خطبة ابن سيدة في الخضاب (عن ابن بسّام عن ابن أرقم)
20) ثلاثة أبيات من قصيدة مجهولة (عن ابن سعيد عن مسهب ابن الحجاري)
21) أرجونة غميس (نسبها إليه السيد حبيب زيات)

لا شك أن هذا الحصر يعتبر حصرًا إعتباطيًا لأننا عاجزون إلى الآن عن ترتيب هذه المؤلفات ترتيبًا زمنيًا وهو مشكل عويص يتطلب بحثًا مستقلاً. ولقد وصلنا من هذه المؤلفات المحكم والمخصص فقط . ويعتبر الباقي مفقودًا مشكوكًا في أغلبه باستثناء ما عثرنا عليه أخيرًا أي أرجوزة غميس التي اكتشفها السيد حبيب زيات و«المؤلفات» الأخرى التي ذكرها ابن بسام مصحوبة بنصوصها أو بفقرات منها كذلك ما ذكره ابن سعيد في المغرب نقلاً عن ابن الحجاري. ذلك ما يجعلنا نثق بصحة وجود ثمانية منها. وهو ما يمثل أكثر من الثلث مما كتبه ابن سيده فلم تصلنا مع الأسف نصوصه كاملة ولا بدّ لنا ان نلاحظ أنّنا عاجزون عن تبرير نسبة كل الكتب الأخرى لابن سيده لكنّنا نستطيع أن نناقش في البعض منها حسب ما يلي :

1 — إن المؤلفات التالية :

أ) كتاب العالم في اللغة في نحو مائة مجلد مرتب على الأجناس بدأ بالفلك وختم بالذرة.

ب) كتاب العالم والمتعلم على المسألة والجواب.

ت) شرح كتاب الأخفش.

ث) شرح صدر كتاب سيبويه أو شرحه كاملاً (حسب مخطوطة الرباط). فهي تُنسب ما عدى (ث) أي شرح الصدر، إلى أحمد بن أبان ابن سَيِّد اللغوي الأندلسي ألّفها حسبما رواه المترجمون للحكم المستنصر. ولقد أورد ذلك ياقوت في معجم الأدباء (2 / 203–204) نقلا عن الضبي في بغية الملتمس الذي قال: «وكتاب شرح الأخفش ذكره أبو محمد بن حزم وأثنى عليه ولم يسمه. لعله أحمد بن أبان ابن سيّد المذكور في بابه والله أعلم». أما القفطي (1 / 30–31 ترجمة 11) فإنه ينسب لابن سيِّد: «كتاب العالم في اللغة في مائة مجلد مرتب على الأجناس» و«كتاب العالم والمتعلم في النحوْ» وخاصة شرح كتاب الكسائي في النحو. وهو ما يناقض جميع التراجم التي نسبت للكاتبين شرح كتاب الأخفش.

2 – أما البستاني فهو يعتمد على الصفدي في نكت الهميان لينسب لابن سيده «كتاب شرح الجمل للزجاجي». وذلك غريب سنبيّن غرابته فيما يلي.

3 – القصيدة التي وجهها ابن سيده إلى إقبال الدولة مستعطفًا إياه. ولقد قال فيها الحميدي: «وهي طويلة حرف القول فيها».

4 – أبيات الشعر الثلاثة التي نسبها إليه إبن الحجاري في المسهب.

إننا نعتبر في جوابنا على هذه النقاط أن المشاكل التي تثيرها هذه الكتب أو المنظومات لم تفز بالعناية الكافية بها والتساؤل عنها اللهم إذا استثنينا رأي الضبي في شرح كتاب الأخفش ورأي الحميدي وابن الحجاري في ما نظم إبن سيده. ونحن نعتقد أن تقارب إسمي ابن سيده وابن سيِّد هو الذي كان سببًا في هذا الخلط ونسب مؤلفات الأول للثاني. ورأينا أنها لابن سيده عليّ بن اسماعيل لأن أول من تحدث عنها ونسبها له هو أبو عمر أحمد بن فرج الجياني الذي نقل عنه أغلب المترجمين. ونحن نعلم أن هذا الكاتب قد عاش في عصر الحكم المستنصر وألف له كتاب الحدائق. فلقد عرف أحمد بن أبان إبن سيّد صاحب الشرطة المذكور ولم ينسب إليه المؤلفات المذكورة إذ لا يعقل أن ينسبها لغيره إن كانت له. نضيف إلى ذلك ما رواه ابن سعيد حرفيًا عن مسهب ابن الحجاري الذي قال في ابن سيده: «لا يعلم في الأندلس أشد اعتناء من هذا الرجل باللغة ولا أعظم تواليف، تفخر مرسيه به أعظم فخر، طرزت به بُرْدُ الدهر. وهو عندي

فوق أن يوصف بحافظ أو عالم وأكثر شهرته في علم اللغة ومن شعره قوله (.....)[66] ».
ولا بدّ للباحث أن يلاحظ في هذا الصدد إعراض ابن خلكان إعراضًا باتا عن وضع ترجمة لأحمد بن أبان ابن سَيِّد ذلك لأنَّه يبدو لنا أنّه انتبه إلى ذلك الخلط والإضطراب فزهد فيه ولم يقع في هوّة المتناقضات التي وقع فيها ياقوت مثلاً وحتى كحالة في معجم المؤلفين (انظر حاشية 9).

أما شرح كتاب الأخفش فيمكن أن ننسبه فرضيًا وفي مرحلة أولية لابن سيده ما دام القفطي يخالف جميع المترجمين وينسب لأحمد بن أبان شرح كتاب الكسائي عوض شرح كتاب الأخفش. ولا غرابة في ذلك لأن النحو الكوفي قد بلغ الأندلس – كما سترى – قبل النحو البصري[67]. لكن كتاب الأخفش المشروح هذا يثير اسئلة أخرى. فمن يعنى بالأخفش؟ أألاوسط أم الأصغر؟ وهل شرح ابن سيده كتاب الأخفش أم كتاب سيبويه لا سيمًا عندما نعلم أن المترجمين ينسبون لابن سيّد أحمد بن أبان «شرح كتاب سيبويه»؟ لقد كتب الأخفشان في النحو. فكتب الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) (215 / 830)[68] كتاب الأوسط في النحو كما كتب الأخفش الأصغر (أو الصغير) (310 /928)[69] في مصر كتابا في النحو سماه المُهَذَّب حسب ياقوت وقد دُرس وشُرح بالأندلس. ولقد وضع أيضًا «كتاب شرح سيبويه» و«كتاب تفسير رسالة كتاب سيبويه» في نحو خمس كراريس وألف كتبًا أخرى لا تهمنا هنا وكان مشكوكًا في علمه وكفاءته.

إن مخالفة رواية القفطي لغيره من الرواة في عدم نسب شرح كتاب الأخفش وشرح كتاب سيبويه لابن سَيِّد يجعلنا نعتقد ان ابن سيده لم يشرح الكتاب الأول بل شرح صدر[70] كتاب سيبويه حسبما جاء في نص الذخيرة الصريح الذي يعد حجة قائمة

66) اين سعيد ، المغرب 259/2 رقم 531 نقلا عن مسهب ابن الحجاري.
67) كان أول من علم النحو الكوفي بالأندلس هو جودي بن عثمان الطليطلي (توفي 198هـ) ، أنظر كتاب سيبويه ط. عبد السلام هارون 34/1.
68) ياقوت ، معجم الأدباء ، 224/11–232.
69) نفس المصدر 246/13–257.
70) من المتعارف عند الأدباء أو الشراح استعمال كلمتي «صدر» أو «رساله» ويعنى بها الشرح أو التعليق على الفصول الأولى من الكتاب الذي اعتنوا به ، انظر كتاب الإيضاح لأبي القاسم الزجاجي ط. مازن مبارك القاهرة 1959 حيث يعني بشرح رسالة سيبويه الصفحات الأولى منها ، أنظر أيضًا أبا بكر اليابري الذي شرح صدر رسالة ابن زيدون ، نفح الطيب 905/1.

بذاتها لأن إبن أرقم قد عرف ابن سيده مباشرة واطلع على كتابه المذكور وذكر منه مقدمته. ويغلب على الظن أن ابن سيده قد شرح الكتاب كله وذلك لسببين: أولها أن مخطوطة الرباط التي إعتمدنا عليها وهي حسنة تحوي: «شرح كتاب سيبويه». ولكننا فضلنا في تحقيقنا قراءة «صدر كتاب سيبويه» لوجود ذلك في مخطوطتين أي مخطوطة موريتانيا ومخطوطة غوطا. وتعتبر الأولى جيدة للغاية. ومهما يكن من أمر فإننا لا نقول بالرواية التي تنسب لابن سيده شرح كتاب الأخفش سواء الأوسط أو الأصغر. على أنه يمكن لنا أن نفرض فرضًا يجعلنا نتصور إمكانية شرح ابن سيده لصدر ما شرحه الأخفش من كتاب سيبويه. وهكذا نستطيع أن نوفق بين ما رواه أغلب الرواة وما ذكره ابن بسام.

أما ما ينسبه البستاني في دائرة المعارف العربية ص 211 لابن سيده أي «كتاب شرح أبيات الزجاجي» فهو ممكن. ولكن لا يمكن أن نقبل هذا الخبر عن الصفدي في نكت الهميان. وذلك غير صحيح لأن الصفدي قد نقل عن ياقوت، عن ابن بشكوال، عن الحميدي ولم يذكر في مصنفه هذا الكتاب بتاتا بل عدد بعض كتب ابن سيده وخطأه في اللغة كما فعل ابن أرقم وجلال الدين السيوطي في المزهر[71]. ونحن نأسف لعدم اطلاعنا على مصنف ابن قاضي شهبه لنبدي رأينا في مؤلف ابن سيده «تقريب الغريب المصنف» لأبي عبيد القاسم بن سلام[72].

إن كثيرًا من الذخائر لا تزال مدفونة ولا غرابة أن نقف منها موقف الشك رغم ذكرها في التراجم راجين أن يساعدنا الحظ والزمن على الفوز بها وذلك ليس مستحيلا.

ث) شعر ابن سيده

ونعني به بالذات القصيدة التي وجهها إلى إقبال الدولة. فلقد لاحظنا أن المترجم الوحيد الذي علق عليها هو الحميدي المذكور أعلاه فلم ينتبه إلى رأيه أحد. فنشرت في مترجمات عدة وزُهد في التعليق على رواياتها المختلفة ولو بطريقة بسيطة. ولقد رأينا من

71) السيوطي، المزهر 11/1 ط. محمد أحمد جاد المولى. ويقول السيوطي: «وفي المحكم لابن سيده: التتنيخ: المكان ولست من الحرف على ثقة».

72) دائرة المعارف العربية ص 211 ويعني به شرح غريب الصنف لابن سلام.

المفيد أن نعيد النظر فيها ولو نسبيا . فاعتمدنا في ذلك على ما جاء منها في كتاب الحميدي وقارناه مع نصها عند ياقوت والصفدي وابن سعيد و Clelia Cerqua [73] لنبين ما لرأي الحميدي من مكانة وثائقية وأدبية هامة في التعريف تعريفا صحيحا بشعر ابن سيده .
فلقد جاء في كتاب الحميدي :

ألا هَلْ إلى تقبيل راحتك اليمنى
سبيل فإن الأمن في ذاك واليمنى

وفيها[74] :

وَنِضْو هُموم[75] طلَّحته ظُبَّابَتُهُ
فلا غــاربَــا أبقين وَلا متنَــا
هِجــانٌ نــأى أهلـه عنـه وشفـه
فراقٌ فامسى لا يُدَسٌّ ولا يُهنا[76]
فيــا ملك الأملا إنّي مُحوّم[77]
على الورد لا عنه أُذادُ ولا أُدْنى
تحيّفني دهري وأقبلت شاكيــــا
إليك أمــأذونٌ[78] لعبدك أم يثنَى؟

---

73) أنظر حاشية (66) و Clelia Cerqua ص 270 – 271 .

74) سقطت من ياقوت والحميدي وذلك يعني أنه يلي هذا البيت بيت آخر ولقد وجدناه في كتاب Clelia Cerqua وهو:

ضحيت فهل في برد ظلك نومة لذي كبد حرى وذي مقلة وسنى .

75) ياقوت و Clelia Cerqua يخالفان روايتي الحميدي والصفدي في هذا العجز : ونضو زمان طلحته طيّاته (ولقد احتفظت السيدة Clelia Cerqua بـ «ونضو هموم» . ونلاحظ بهذه المناسبة أن الصفدي لا يروي من هذه القصيدة إلّا ثلاثة أبيات .

76) ياقوت :

غريب نــاي أهلوه عنــه وشفّــه هَواهُمْ فـاصبَحَ لا يَقَر ولا يَهنـا

77) ياقوت : مُحَلّا .

78) ياقوت : أمَادُونَ .

وفيها[79] :

وان تتــأكّــد في دمِـي لَكَ نيّـةٌ
بسفْكٍ[80] فإنّي لا أحِبُّ لَه حَقْنَا

دَمٌ كـوّنتــه مَكرمَــاتُك والــذي
يكوّن لا عتبٌ عليه إذا أفْنَى[81]

إذا ما غدّا من حَرِّ سيفك باردًا
فقِدْمًا غدَا من بَرْدِ برِّك لي سُخْنا[81]

ولِلّه[82] دمــعٌ مــا أقَــلَّ استنَــانَــهُ
إذا في دَمِـي سِنــانُك مُسْتَنّـــا

وَمَـالي مـن دهري حيــاةٌ الــذّهــا
فيعتَـدَّهَـا نُعْمَى عَلَيَّ وَيَمْتَنا[83]

إذا قِتلَـةٌ[84]أرضيتك مِنّـا فَهَـاتِهَا
حبيب إلينَـا مَـا رضيتَ بـه عنّا

ج) لماذا أعرض ابن بسام عن ترجمة ابن سيده؟

أمّا السؤال الثالث والأخير فهو يتعلق بأعراض ابن بسام عن الحديث عن كاتبنا في الذخيرة . إنه يعتذر عن ذلك مستنجدًا بالجياني . فقرر أن يترك كل من ترجم له صاحب الحدائق (الذخيرة 1 / 1 ص 2) فقال : «فاضربت أنا عما ألّف ولم أعرض لشيء مما صنّفَ ولا تعدّيت أهل عصري ممن شاهدته بعمري أو لحقه بعض أهل دهري إذ كل مردد ثقيل وكل متكرر مملول» . وهذه حجة واهية لأن إبن بسام قد ترجم لأبي عامر

---

79) ياقوت : لا يذكرها .

80) ياقوت : بِصِدْقٍ .

81) لم يذكر ياقوت هذا البيت وما يليه .

82) لم يذكر الحميدي بيتًا سبق هذا البيت وهو مفقود عند ياقوت ولقد ورد في كتاب Clelia Cerqua
وهـل هـي إلّا ساعَـةٌ ثم بعـدَهـا سَتَقرَعُ مـا عُمّرْتَ مِن نَدَم سَنا

83) ياقوت : فتَعْتَدُّهَا – وتَمّتَنّا .

84) ياقوت : مَيْتَةٌ .

ابن شهيد (1003 / 393) والقسطلي (1029 / 420) وأبي المغيرة ابن حزم (1046 / 438) وأبي حفص ابن برد الأكبر (1048 / 440) وقد توفوا كلهم قبل ابن سيده[85].

ومما يجدر بالذكر أن هذا التهاون غريب عندما نلاحظ أن بعض المترجمين قد أثنوا على شعر ابن سيده فقال فيه الحميدي «وله مع ذلك في الشعر حظ وتصرف» أمّا ابن الحجاري فلقد قال فيه «وله شعر» ذكر منه الأبيات الثلاثة التالية[86] :

لا تضجرن فما سواك مؤمَّـــــلُ
ولـــديك يحسنُ للكرام تـــذلّـــل

وإذا السحاب أتت بواصل درّهَا
فمن الــذي في الرِّيِّ عنهـــا يسأل

أنت الــذي عوّدْتَنا طَلبَ الْمُنَى
وَلا زِلتَ تعلمُ في العُلا مَا يُجْهَلُ

نضيف إلى ذلك شهادة القفطي الذي قال فيه : «وكان نادرة عصره وله شعر جيد». فيبدو أن عذر ابن بسام متكلف فيه كثير من التحفظ ، يبرر ذلك اعتداله وتجنبه الحديث عمن يخاف منهم على نفسه وعلى مؤلفه. ولقد أشار إلى ذلك في كتابه الذخيرة (الذخيرة 1/1 ص 10). والرأي عندنا أنه تجنب الحديث عن ابن سيده مباشرة خشية سوء العاقبة لا سيمَا عندما ندرك أن ذكر شعر ابن سيده يستوجب من ابن بسام النزيه أن يذكر اعتزاز ابن سيده بنفسه وأن يستشهد بارجوزته التي عبر فيها عن آراء خطيرة منها هجاء الملوك والعلماء. ولا يخفى أن الذخيرة كانت مهداة إلى أمير لا يحسن بصاحبها أن يذكر فيها هجاء الملوك والأمراء وشتمهم. وذلك عذر معقول إذ أن ابن سيده قال في هجاء الملوك (مجلة المشرق ص 187).

وإن تشا فـــاختبر الأملاكـــا
فلست تلفي فيهم ملاكـــــا

مـــــا منهم إلا أخو طنبور
وجــــالس إلى ذرى تنور

85) الذخيرة 1/1 المقدمة ص 7.

86) ابن سعيد نقلا عن ابن الحجارى (انظر حاشية 55).

ومنها :

وأوقح النـــاس ملوك فـــاسقـــة
تقـول للأحبـــار: يـــا زنـــادقـــة !
وأيـن أشدّ عـن رشد عمى
فلا عـــــدتـــــه لعنـــــة السماء

أمّا العلماء فيقول فيهم (ص 187) :

لـو قـــد تركتم يـــا بني المصنّـــة
ثلبي ثنيت عنكم الأسنـــــــــة
لا زَيّنت هــــــامتكم قلانس
ولا اللحـي فهـي مكـــــانس

ومنها :

ورب مـن تـــدعـوة بـــالفقيـــه
ومحصنــــات الحيّ تتّقيــــه
ورب نكس لا أريـــــد ذكره
لم اعتقـــــل في هجـوه لفكره

إن هذه الخواطر التي استلهمناها من مراجع مختلفة تعد محاولة مثلها مثل سابقاتها قصدنا منها إلقاء نظرة جديدة على حياة ابن سيده رغم ما تحتاجه بعض مظاهرها من تمحيص وتدقيق نرجو أن نُوَفّق إليها عندما تتوفّر لنا جميع الشروط الكفيلة باستنفاذ مشاكل تاريخ الأدب في الأندلس ومعرفته معرفة[87] كاملة شاملة تجعلنا نصدر أحكامنا عن تبصر وروية.

ويجدر بنا أن نلاحظ في آخر هذه المقالة أن ما قدمناه من آراء قد اعتمد في جله على نصوص بينة منها المعروف ومنها ما كان مجهولا ، تجعلنا نأمل أننا رفعنا ولو قليلا لثام الغموض الذي كان يحيط بحياة ابن سيده وآثاره الأدبية ولا سيّمَا اللغوية منها والمعجمية وما لها من صلة بثقافة صاحب المعجم وما يحيط بها من أحداث اجتماعية.

---

87) لقد شرع المركز القومي الفرنسي للبحوث العلمية في وضع معجم للمؤلفين عصري مدقق ليزود الباحثين بمراجع علمية دقيقة ومفيدة. والمشروع طويل يتطلب سنوات من العمل والجهد.

محاولة في وضع أسس المعجميّة العربيّة : تعيير ومنهج

إن هذه الدراسة تهدف إلى النظر في قضية المعجميّة العربيّة التي تعتبر فنًا من فنون اللغة الكبري التي أعتنى بها العرب عناية خاصة ووضعوا فيها نظريات كبيرة واستنبطوا لها تطبيقات عدة. إن هذه القضية تحتاج إلى وصف يوضح معالمها وإلى تحليل يبين مظاهرها العامة.

إن المنهج الذي ندعو إليه يعتبر ضروريًا لأنّه يساعدنا على النظر إلى هذه القضية نظرة تختلف عما قيل في المعجميّة العربيّة إلى يومنا هذا وبالتالي يمكن لنا أن نبني أسسها بحسب الأسباب والظروف والنظريات التي دعت إليها. ذلك أننا نعتبر أن المعجميّة العربيّة كغيرها من الفنون اللغويّة العربيّة تستدعي إعادة النظر في شأنها لنؤرّخ لها ولنضبط خصائصها ومقاصدها القديمة والحديثة.

وسعيا وراء بلوغ هذا الهدف رأينا من المفيد أن نقسم موضوعنا هذا إلى الأقسام التالية :

* وصف وتحليل الدراسات التي عالجت هذه القضية.
* كيفية وضع القضية لا سيا فيمًا يتعلق بالجمع والوضع وما إليهما.
* النظريات المعجميّة العربيّة أسبابها وأهدافها.
* عناصر المعجم الحديث العامة.

وصف وتحليل الدراسات اللغوية التي عالجت هذه القضية

يمكن لنا أن نعتمد أولاً وبالذات الدراسات العربيّة القديمة فنبدأ[1] بكتاب العين للخليل (175 هـ.) وننتهي بتاج العروس للزبيدي (1205 هـ.)[2] إن هذه الدراسات إن صح أن نسميها كذلك – لم تكن دراسات نظرية عميقة ومستقلة بل إنها تنحصر في المقدمات التي وضعها المعجميون لمتون معاجمهم. فهي تعبر عن مناهجهم النظريّة أو التطبيقيّة وتختلف طولاً وقصرًا، وكثيرًا ما تكون دحضًا متحيزًا لما سبقها من المعاجم ومناهجها. إن مقدمة كتاب العين نظرية معتدلة الطول. أما مقدمة الصحاح فهي تكاد تكون معدومة بالنسبة للمقدمة التطبيقية الطويلة للسان العرب. والملاحظ في هذا الصدد أن أصحاب المعاجم لم يعتنوا بالنظريات بقدر ما اعتنوا بالتطبيقات. ولذلك لا نرى فائدة في الاهتمام بدراساتهم بل إن الأمر يستوجب أن نعتني بالدراسات الحديثة التي خصصت لهم والتي سعت إلى أن تستنبط من معاجمنا القديمة والحديثة نظريات معجمية عربية وأن تؤرخ لها وتصنفها وتعبرها تعبيرًا لغويًا، نحن في أشد الحاجة الى معرفته لنستخلص منه ما تدعو إليه دراستنا هذه من إعادة بناء أسس المعجمية العربية – التي سبق لنا أن عالجنا بعض مظاهرها التاريخية والتطبيقية[3].

إن الدراسات الحديثة تفرض علينا تصنيفها حسب الترتيب التاريخي كما تدعو إلى استخراج أهم ما وضعته من قضايا ولذلك فإننا لم ندخل في هذه الدراسات الحديثة كل المقدمات المخصصة للمعاجم العربية البحتة أو المزدوجة[4] كما أننا تركنا جانبًا كل الدراسات والمقالات الجزئية التي تعتمد التفاصيل الدقيقة[5].

1) لم نعتن بما وضع قبل الخليل من رسائل وكتب صفات لأنها وان كانت تعتبر البادرة الأولى للمعجم العربي فإنها لم تبرز معالمه ولم تعالجها من الجهة النظرية.

2) يمكن أيضًا أن نختم بكتاب المعيار لميرزا محمد على الشيرازي الذي طبع سنة 1344 هـ.

3) R. Hamzaoui, *l'Académie de langue arabe du Caire, histoire et œuvre*, Tunis, 1975, pp. 523–571

4) نذكر من ذلك:

أ) F.G. Lane, *Arabic English Lexicon*, 8 vol., London 1863–1893.

ب) المعجم الوسيط: القاهرة 1960/1961.

5) Pearson, *Index Islamicus*, 1906–1905, Cambridge 1958, pp. 711–717. حيث توجد مقالات عديدة جزئية لا تتناول موضوعنا في جوهره العام.

إن الدراسات المعنية الباقية تستوجب بعض الملحوظات العامة منها :

أ) إن أسبقها إلى وضع قضية المعجميّة العربيّة كان من تأليف المستشرقين إذ أنّ البريطاني لاين Lane يعتبر أول من عالج الموضوع في العصر الحديث إبتداء من سنة 1849[6]. ولم يله فارس الشدياق في طرق المسألة إلّا في سنة1886[7] ممّا يشهد بذلك الترتيب التاريخي الذي اعتمدناه لتتبع تطور الدراسات المهتمة بالقضية[8].

ب) إن مشاركة الأجانب في المسألة تفوق عددًا مشاركة العرب فيها وإن كان العرب قد خصصوا للموضوع بعض الدراسات الإجمالية الشاملة التي لم تتوفر لدى المستشرقين[9].

ج) لا يمكن أن نميز في هذه الدراسات ما هو مقالات ممّا هو دراسات مطوّلة لأن المراد من اعتماد ما كتب لا ينحصر في كثرة المادة المخصصة للقضية أو في قلتها بل في المشاكل المطروحة وكيفية معالجتها.

د) اعتنت جل الدراسات بالمعاجم العامة الكبرى وقل أن اهتمت بالمعاجم المختصّة مثل مخصّص ابن سيده[10] أو المعرب للجواليقي ممّا يجعل الحكم من خلالها على المعجمية حكمًا يحتاج إلى نظر.

واعتبارا إلى ما سبق يمكن أن نقسم الدراسات التي اعتمدناها إلى قسمين كبيرين لهما فروع.

أما القسم الأول فهو وصفي وتاريخي خلافًا للقسم الثاني الذي يعتبر نقديًا في جلّه. ولا شك أن التقسيم لا يخلو من الاعتباطية لأنه يصعب أن نفصل فصلاً باتًا بين الدراسات الوصفيّة التاريخيّة والنقدية منها إذ أنّنا نجد من الدراسات ما يجمع بين

---

6) E.G. Lane, *Über die Lexicographie der Arabischen Sprache*, Z.D.M.G. 3 (1849) pp. 90—108.

7) أحمد فارس الشدياق : الجاسوس على القاموس. القسطنطينية 1329هـ/1886م.

8) انظر في آخر هذا المقال المواضيع المعنية مرتبة ترتيبًا تاريخيًا.

9) توجد دراسة أوربية مطولة واحدة مخصصة للموضوع وهي لـ J.A. Haywood, *Arabic Lexicoraphy*, Leiden 1960, 141 p.

ولقد تأثر فيها كاتبها بما كتبه عبد الله درويش في الموضوع (أنظر هذا المؤلف في الفهرست).

10) محمد الطالبي. المخصص لابن سيده، دراسته، دليل، تونس 1956—192 ص.

القسمين المعنيين بالأمر[11]. فالتاريخ والوصف يعنيان في غالب الأحيان بنشأة معجم واحد أو معاجم مختلفة مع دراسة مؤلفها ومخطوطاتها وطرقها الفنية المتعلقة خاصة بالوضع والجمع أو ما يعبّر عنه اليوم بنظام ترتيب الكلمات ومادة المعجم. ولا شك أن طرق هذه القضايا يختلف طولاً وقصرًا بحسب المؤلفين. إن لاين Lane [12] قد وصف وصفًا مقتضبًا أهم المعاجم العربية مبينًا مميزاتها. واعتنى زيترستين (K.V. Zetterstein)[13] بمخطوط التهذيب للأزهري ونشرَ قطعة صغيرة منه بالإعتماد على نسخة استامبول معتنيًا بتأييد طريقة التهذيب ومعتبرًا إياه مصدرًا أساسيًا للمعاجم العربيّة التي تلته. أمّا يوسف العش[14] و Braunlich[15] فإنهما اهتما بكتاب العين للخليل مستقصيين قضية نسبته إلى الخليل وتلك قضية سبق للسيوطي أن عالجها في مزهره[16].

أما كرانكو (F. Krenkow)[17] فإنه قد اتجه نفس الإتجاه. فلقد اعتنى بالعين والجيسم والجمهرة والتهذيب والمجمّل والصحاح الخ... واصفًا المخطوطات التي اعتمدها لتحقيق الجمهرة. ولم يسلم تاريخه ووصفه للعين والجمهرة من الأخطاء «فقد ذهب بكل جرأة إلى أن الجوهري سرق في صحاحه مواد ديوان الأدب للفارابي ولم يزد عليها شيئًا، وإلى إن الفائق والأساس للزمخشري وغريب الحديث لأبي عبيد الهروي تسير على نظام واحد وأن الآخر كان تلميذًا للأزهري وكل ذلك خطأ»[18].

---

11) حسين نصّار: المعجم العربي: نشأته وتطوره. جزءان، مكتبة مصر، القاهرة 1956–1968 وهو أحسن مثال على المؤلفات التي جمعت بين القسمين المذكورين.

12) انظر حاشية عدد 6.

13) K.V. Zetterstein, «Aus der Tahdib al-luga al-Azhari's» in *Le Monde Oriental*, 1920, vol. XIV, pp. 1–106.

14) يوسف العش: أولية تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروي عن الخليل بن أحمد، بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق الأجزاء 9–12 من المجلد 16، سنة 1941.

15) Braunlich, «Al-Halil und das Kitab al-Ain», *in islamica*, vol 2, p. 39.

16) السيوطي: المزهر ج. 1 (بدون تاريخ) ص 77–92 وهو يجمع آراء سابقيه في هذا الموضوع لا سيّما آراء الأزهري صاحب التهذيب.

17) F. Krenkow, «The Beginnings of Arabic Lexicography, until the Time of Jauhari with Special Reference to the Work of Ibn Duraids», *J.R.A.S.*, suppl. 1924, pp. 255–270.

18) حسين نصّار: المعجم العربي ج1/ص5.

اهتم كرمر (J. Kreamer)[19] بتاريخ المعاجم ونبّه خاصة إلى وجوب الإهتمام بالنصوص الأدبية والنحويّة لاستقصاء مناهج المعاجم العربيّة ومتونها. ولقد وصف وأرخ لطريقة المستشرق فيشر في وضع معجمة التاريخي الذي عرضه على مجمع اللغة العربية[20]. في هذا الوصف والتاريخ لنا أن نعتمد ما قدمه محمد الطالي[21] من دراسة مخصص إبن سيده مزودًا إيانا بدليل منظم يساعدنا على إدراك أقسام هذا المعجم المختص. وتمتاز هذه الدراسة بكونها تهتم بمعجم مختص لعب دورًا هامًا في وضع أسس المعجميّة العربيّة العلميّة التي لم نعرها إلى يومنا هذا عناية خاصة.

ولقد طغى الوصف على ما قدمه لنا عبد الله درويش[22] وحسين نصار[23] وهايوود (J. Haywood)[24] ومارسيه (W. Marçais)[25]. فلقد اعتنى عبد الله درويش ببحث قضية نسبة العين إلى الخليل واهتم بمختلف المدارس المعجميّة العربيّة القديمة والحديثة منها بما في ذلك مجمع اللغة العربيّة. ويعتبر عمل حسين نصّار أشمل عمل عالج القضية معالجة مطولة متوخيًا في ذلك منهجًا واحدا مركزًا على حياة المؤلف وثقافته وفنياته المعجميّة وصلاتها بمختلف المدارس المعجميّة العربيّة دون أن يعتني بتأثير المعجميّة العربيّة بغيرها أو بتأثيرها فيها. ولقد حذا (Haywood) حذو عبد الله درويش وكاد عمله أن يكون ترجمة إنكليزية للمؤلف العربي السابق. أما (W. Marçais) فإنه قد أرخ

---

19) Jorg Kreamer a)««Studien Zur Arabischen Lexicography», *Oriens*, 6 (1953), pp. 201–238;
b)«August Fisher Sammlungen Zum Arabischen Lexicon», *Z.D.M.G.*, 105 (1) 1955, p. 30 et suivantes;

20) R. Hamzaoui, *L'Academie arabe du Caire, histoire et œuvre*, Tunis 1975, pp. 158–159; 541–543;

21) محمد الطالي : المخصص لابن سيده ، دراسة ، دليل ، تونس 1956 ، 192 ص.

22) عبد الله درويش : المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، القاهرة 1956 ، 165 ص.

23) حسين نصّار: أنظر الحاشية عدد 11.

24) (J. Haywood) : أنظر الحاشية عدد 9.

25) William Marçais, Articles et Conférences, Paris 1961, la Lexicographie Arabe (en arabe), p. 145–170.

للمعاجم العربيّةواضعًا مثل(Kreamer)قضية المصادر والمراجع الأدبيّة واللغوية التي اعتمدتها تلك المعاجم.

ولخص عدنان الخطيب[26] تاريخ المعاجم الكبرى مبينًا صلاتها بأمهات الكتب اللغويّة الأخرى وركز جزءا من بحثه على نقد المعجم الوسيط الذي وضعه مجمع اللغة العربيّة. أما رندغرن (F. Rundgren)[27] فإنه قد اهتم خاصة ببحث المصادر التي كان لها أثر في نظريّة الخليل المعجميّة. فهو يفترض أن الخليل قد تأثر بالنظريّة اللغويّة اليونانية في هذا الميدان خلافًا لما ادعاه المستشرق الألماني فولر (Vollers) سنة 1893 الذي رأى أن الخليل تأثر بالنظريّة اللغويّة الهندية. ويختم المؤلف مقاله بالتنبيه إلى المعاجم العصرية التي يؤلفها المستشرقون. ولقد سعينا في محاولتين أن نساهم في هذه القضية وذلك بعرض عام لقضية المعاجم قديمًا وحديثًا[28] مع التأكيد على طريقة ابن منظور في وضع جذاذاته[29] وتنظيم مادته اللغوية.

والملاحظ في هذا القسم التاريخي والوصفي أن أصحابه قد سعوا في غالب الأحيان إلى ضبط أصول المعجمية العربيّة وتدقيق مناهجها والتعريف بمدارسها بطريقة وضعية دون أن يعالجوها معالجة لغوية اجتماعية سنعود إليها في هذا المقال عسانا أن نوضح معالم المعجميّة العربيّة ومذهبيتها اللغوية.

القسم الثاني من هذه الدراسات اهتم بنقد المعاجم العربية. وتعود المبادرة فيه للمؤلفين العرب. ولقد سبق للمؤلفين القدامى أن استدركوا على المعاجم ونقدوا مناهجها ومحتوياتها. لكننا نعتبر أن النقد العصري كان أكثر عمقًا لأنه سعى إلى أن يبين الأزمة التي تمر بها المعجميّة العربيّة. وتظهر تلك الأزمة واضحة بقدر ما نقارن المعاجم العربية بغيرها من المعاجم الأوربيّة في مناهجها ومحتوياتها. تنبه فارس الشدياق[30] إلى ذلك وبيّن أن «في هذا الكتاب (الجاسوس) من الأسباب ما يحُض أهل العربية في عصرنا هذا على

---

26) عدنان الخطيب: المعجم العربي بين الماضي والحاضر، القاهرة 1966 – 1967؛ 102 ص.

27) Frithiof Rundgen, La Lexicographie arabe in Studies on Semitic Lexicography, Quaderni Di Semitistica, Florence 1973, pp. 145 – 159

28) محمد رشاد الحمزاوي: l'Académie du Caire p. 523 – 571.

29) محمد رشاد الحمزاوي: طريقة ابن منظور في تحرير مادة «لسان العرب» حوليات الجامعة التونسية. ج10 (1973) ص 55 – 72 وفي هذا المؤلف.

30) فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس. القسطنطينية 1299. خاصة المقدمة ص. 1 – 6.

تأليف كتاب في اللغة يكون سهل الترتيب واضح التعاريف ، شاملاً للألفاظ التي استعملها الأدباء والكتاب وكل من اشتهر بالتأليف[31] » فقضية الترتيب أو الوضع قضية شائكة نظرًا لمختلف وجوهها في المعاجم العربيّة[32] . وهي مرتبطة بقضية التعريف التي تعتبر من أعوص الفنيات في المعاجم لا سيمّا وأن بعض المعاجم العربيّة تعتمد فيها أحيانًا على الخرافات والتكهنات . يضاف إلى ذلك قضية المتن المعجمي أو ما يسمى عند القدامى بالجمع إذ أن أغلب المعاجم قد اعتمدت نصوص الشعر القديم وتركت مشاهير الكتاب من أمثال الجاحظ وابن المقفع الخ ...

وفي هذا السياق اهتم الشدياق بقضية التصحيف وما إليه من روايات خاطئة «ومن هنا كثر الخلاف في الروايات واتسع المجال في التأويل ما بين نفي واثبات واحتمال وابتات »[33] . فهو يدعو إلى وضع معجم عصري في العربيّة يكون هدفه «حث أهل العلم على تحرير كتاب فيها (العربيّة) خال من الاخلال مقرب لما يطلبه الطالب منها من دون كلال . فإني رأيت جميع كتب اللغة مشوشة الترتيب كثر ذلك أو قل وخصوصًا كتاب القاموس الذي عليه اليوم المعول »[34] . واعتمادًا على هذا المدخل خصص الكاتب القسم الأكبر من الجاسوس لنقد تطبيقي لمادة القاموس يعتبر النموذج الذي يجب أن يحتذي لوضع المعجم العصري[35] . وكان المؤلف سعي إلى أن يقدم نموذجًا تطبيقيًا لنقده فألف معجمًا مثاليًا وهو **سر الليال** الذي يعتبر مثاليًا في تعقده وصعوبة نظامه[36]ممّا جعل المؤلّف «يبتدع لنا نظامًا جديدًا يحتوي كل الصعوبات التي اعترضت النظم السابقة . فكيف يمكنه بعد هذا أن يعترض على القاموس أو غيره في ترتيبه ؟ »[37] . لكن هذه الهفوات لا تمنعنا من أن نعتبر أن مبادرة الشدياق كانت الحافز الأول الذي دعا إلى التفكير في قضيّة

31) نفس المصدر ص3 .

32) من التراتيب نذكر الترتيب الصوتي للخليل بما في ذلك طريقة التقليب ، وترتيب الجوهري المعتمد على أواخر الكلمة ، وترتيب ابن سيده المرتكز على الأبواب وترتيب الزمخشري الذي يستند إلى الترتيب الأبجدي الخ ...

33) فارس الشدياق : الجاسوس ، المقدمة ص 3 .

34) نفس المصدر ص5 .

35) عبد الله درويش : المعاجم العربية ص112- 116 يلخص فيه أهم مظاهر نقد الشدياق للمعجم العربي .

36) نفس المصدر ، ص 117- 118 حيث يذكر نظام الشدياق الجديد .

37) نفس المصدر ص118 .

المعجم وتجديد أسسه سواء في مستوى الأفراد أو في مستوى الهيئات لا سيّما المجامع اللغويّة مثل مجمع اللغة العربيّة في القاهرة.

إنّ ما قدمه إبراهيم اليازجي[38] والأب انستاس الكرملي[39] ونلينو[40] وبطرس البستاني[41]. وعبد الستار أحمد فراج[42] من نقد للمعاجم العربيّة فهو في تفصيله أو مجمله لا يأتي بجديد بالنسبة للنظرة الشاملة التي قدمها لنا الشدياق عن المعاجم القديمة وهناتها. فكثيرًا ما يعيد هؤلاء النقاد بعض التفاصيل التي سبق للشدياق أن عالجها وتعمق فيها.

واستنادًا إلى ما سبق فإن مصطفى الشهابي[43] يُعتبر أول من سعى إلى تجديد النظرية النقدية في المعاجم بعد الشدياق. فهو يمثل في رأينا المرحلة النقدية الثانية الداعية إلى تجديد المعجم العربي. ويهمنا هذا النقد بقدر ما هو مركز على ضعف معجماتنا في الميدان العلمي بجميع فروعه. إن معجماتنا لا تحوي علومًا كثيرة عصرية. فإن حوت بعض العلوم فإنها تحتاج إلى نظر لا سيمًا في مستوى تعريفاتها. فإن أخذنا مثلاً علمي النبات والحيوان نلاحظ أن معجماتنا قد خلت «من أسماء الأولوف من أعيان النبات والحيوان لأن الفتوحات الإسلامية لم تمتد إلى امريكه ولا إلى الشرق الأقصى ولا إلى كثير من الأصقاع الشمالية والجنوبيّة من الكرة الأرضية، فلبثت معجماتنا خلوا من أسماء معظم نبات تلك البلاد وحيوانها[44].

إن معجماتنا خالية من التصنيف العلمي الذي يعتبر منهجًا أساسيًا في العلوم العصرية إذ أنها «خلطت... كثيرًا من أسماء أعيان المواليد بعضها ببعض وعرفت الواحد بالثاني، على حين أن كلا من هذه الأحياء يعد في التصنيف الحديث نوعا مستقلاً عن الآخر.

---

38) إبراهيم اليازجي الضياء 1903/6 ص 65 وما بعدها.

39) انستاس الكرملي: المعاجم العربية ومصائبها، المقتطف 98/1941) ص157–164.

40) كارلو نلينو: تصحيفات غريبة في معجمات اللغة: مجلة المجمع العلمي بدمشق 10 (1930) ص. 65–67.

41) بطرس البستاني: في شوائب المعاجم: المشرق 29 (1931) ص. 683–688.

42) عبد الستار أحمد فراج: تصحيحات لسان العرب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج 12/171–184، ج 13 / 177–191.

43) الأمير مصطفى الشهابي: عيوب المعاجم العربية، المقتطف 97 (1940) ص252–257 ويوجد النص نفسه بكتابه المصطلحات العلمية والفنية في العربية قديمًا وحديثًا. دمشق 1965؛ 219 ص.

44) نفس المصدر، (ط. دمشق) ص33.

وسبب هذا التشويش جهل القدماء بتصنيف الأحياء على حسب خصائصها الداخلية والخارجيّة »[45].

أما قضية التعريف العلمي للمواد اللغويّة فإنها تحتاج إلى إصلاح جذري لأنّ ضعف معجماتنا في هذا الميدان يبدو عميقًا. إنّ معجماتنا تحوى فضلاً عما جاء فيها من تعريفات خرافية – تعريفات خاطئة من ذلك أنهم «عرّفوا الإوز بالبط أي جعلوهما شيئًا واحدًا على حين أن كلاً منهما ينسب إلى جنس مستقل عن جنس الثاني. وقالوا القنب نوع من الكتان، على حين أنهما من فصيلتين نباتيتين مختلفتين وليس في تحليتهما شبه »[46].

إن النقد الذي قدمه الشهابي يعتبر جديدًا طريفًا لأنه سعى إلى أن ينظر إلى المعجم من النواحي التالية :

1 – تأليف المعجم عمل جماعي يتطلب اختصاصات لم تتوفر لأصحاب المعاجم القديمة.

2 – المعجم مادة مستمرة التطور في مستوى الوضع والجمع وذلك ما لم يتحقق في المعاجم القديمة لأنها توارثت تراتيبها وموادها التي كثيرًا ما اعتمدت الشعر وفصاحته وتركت كل ما طرأ من جديد في الميدان اللغوي والعلمي.

3 – المعجم في تعريفاته ومواده يحتاج إلى منهجيّة علمية تربط تلك التعريفات بتطورات العلوم وخصائصها وتدرج في مواده ما يطرأ على المعارف الإنسانية من جديد.

4 – ادراج قسط وافر من العلوم العصرية في المعاجم العربية ممّا يفرض تجديد موادها وترك الكثير من القديم منها.

إن هذه المعطيات تعتبر من العناصر الأساسية التي سعت بعض المؤسسات العلمية العربيّة إلى أن توفرها. ونذكر من ذلك مجمع اللغة العربيّة الذي وضع المعجم الوسيط[47] لهذا الغرض. فهل استجاب لهذه العناصر؟

---

45) نفس المصدر.

46) نفس المصدر، ص34.

47) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط. جزءان، القاهرة 1960/1961.

ذلك ما لم يؤيّده عدنان الخطيب[48] تمام التأييد إذ يبرز عيوب المعجم الوسيط ومن خلاله تبرز عيوب المعجم العربي المعاصر. ومن تلك العيوب نذكر عيوب النقص في الإحالة وعدم التمسك بالتناظر وقلة تعريف المصطلحات الجديدة والتضارب في نقل المعربات والتمسك بالقديم[49].

اعتبارًا لكل ما قدمه القدامى من دراسات ومعجمات واستنادًا إلى ما أبداه المحدثون من آراء هل يمكن أن نقرر وجود نظرية معجميّة عربيّة من خلال ما ألف من معجمات وما عليها من نقد؟ لا شكّ أنّنا نستطيع أن نقر وجود نظريات ومدارس معجميّة معينة قد سعى حسين نصار إلى ذكر خصائصها وعيوبها[50] بطريقة فيها من التفاصيل والروايات والاضطرابات[51] ممّا يجعل من العسير الخروج بفكرة واضحة ودقيقة عن هذه المدارس لا سيّمَا وأنه نظر إليها نظرة تقليدية لم تستأنس بمَا وضعه علم اللغة الحديث من مناهج وطرق لدراسة موضوع المعجمية.

أما الدراسات النقدية المعاصرة فإنها قد سعت إلى ضبط بعض النواحي من المعجميّة العربية والتعمق فيها دون أن تقدم نظرة صحيحة في الموضوع[52]. لقد اهتمت الدراسات الحديثة بتاريخ المعجميّة العربيّة، وبخصائصها الفنيّة وبعيوبها وسعت إلى المساهمة في وضع معالم المعجم العربي الجديد. لقد سعت أيضا إلى أن تبرز عوامل التأثر والتأثير التي طرأت على المعجميّة العربيّة مبينة طرافتها القديمة وخضوعها المعاصر لفنيات المعاجم الأوربية.

إن هذه القضايا مهمة في حدِ ذاتها لكن قضية المعجمية العربية تحتاج إلى مخطط إجمالي يبرز القضايا الجوهرية التي يمكن أن نبني عليها المعجميّة العربيّة. فمن القضايا الأساسيّة نذكر:

---

48) عدنان الخطيب: المعجم العربي بين الماضي والحاضر القاهرة 1966/1967 102 ص.

49) نفس المصدر ص 50–97 حيث يتحدث خاصة عن المحاولات الجديدة لوضع معجم حديث.

50) حسين نصّار: المعجم العربي، أنظر مثلاً رأيه في المدرسة الأولى ج 217/1–393.

51) نخص بالذكر مثلا الروايات القائلة بنسبة – المعاجم الأولى لمؤلفين لم يبق لهم أثر يذكر.

52) يمكن أن نعتبر مثلاً الاختلاف القائم بين نظرية (Vollers) القائلة بأن العرب تأثروا بالهنود ونظرية (Rundgren) القائلة بأنهم تأثروا باليونان. ألا يمكن أن نقر أن العرب قد ابتدعوا نظريتهم المعجميّة بأنفسهم؟ ذلك ما عسى أن نسعى إليه في ما يلي من هذا البحث.

1 – تاريخ ووصف وتحليل جميع المحاولات[53] التي سعت إلى وضع معجم معين مهما كان نوعه حتى نستقرىء الرصيد الأساسي للمعجمية العربية. وهذه العمليّة كفيلة بأن تمكننا من أن نتعرف على أصول هذا الفن عند العرب لا سيمًا في مستوى الوضع أو الفنيات المعجميّة.

2 – ضبط مصادر المعجات العربيّة ومراجعها لندرك قضية الجمع أو ما يسمى اليوم مادة المعجم ومتنه. وهكذا يمكن أن نُعيّر قضية الفصيح ومصادره[54] وأن نستقصي النصوص التي اعتمد والنصوص المهمة التي تركت لا سيمًا مؤلفات مشاهير الكتاب من القدامى والمحدثين. ويعتبر هذا العمل مدخلاً إلى المعجم التاريخي العربي الذي نحن في أشد الحاجة إليه ليكون مرجعًا أساسيًا للخلافات اللغوية وما إليها.

3 – اعتبار الأسباب المذهبيّة واللغوية الاجتماعيّة التي كانت أساسًا لنشأة الأنواع المختلفة من المعاجم لأن المعجم كغيره من المنتوجات الفكرية التي تخضع لعوامل ومؤثرات له صلة متينة بثقافة المؤلف وما يحيط بها من مذهبيات وميول اجتماعية ولغوية[55]. إن البحث عن هذه الأسباب الأساسية من شأنه أن يساعد على إدراك أصول المعجميّة العربيّة.

4 – استخلاص أو استنباط الأسس العصرية التي يجب أن تعتمد لوضع المعجم المعاصر[56].

وسنسعى في الصفحات التالية أن نعالج بإجمال بعض هذه القضايا المطروحة.

---

53) لقد سعى حسن نصّار إلى إدراك ذلك لكن تعريفه الضيق لمعنى المعجم جعله يترك كل الروافد التي كانت أساسًا للمعاجم الكبيرة. ولقد لخص عدنان الخطيب المعجم العربي ص 37–44 أهم المحاولات في لوحات بيانية.

54) (A. Fischer) : المعجم اللغوي التاريخي، القسم الأول، من أول حرف الهمزة إلى «أريد»، القاهرة 1967 : وقد سعى هذا المستشرق، العضو بمجمع اللغة العربية إلى أن يحقق معجمًا تاريخيًا يشمل مادة اللغة حتّى نهاية القرن الثالث الهجري معتمدًا في ذلك جميع النصوص اللغوية متجاوزًا المادة الشعرية إلى غيرها من المواد اللغوية. ولقد ترك لنا نموذجًا من هذا المعجم التاريخي اكتفى معجم اللغة العربية بطبعه دون أن ينسج على منواله.

55) G. Matoré, *La méthode en Lexicologie*, Nouvelle Édition, Paris 1953.

56) أ) عبد الله درويش : المعاجم العربية ص 157–160.
ب) عدنان الخطيب : المعجم العربي ص 97–99.
ج) G. Matore, *Histoire des dictionnaires français*, Paris 1968, 278 p. (أنظر خاصة ص. 189–270).

كيفيّة معالجة القضيّة في مستوى الوضع والجمع

يمكن لنا أن ندرك هذه القضية وذلك بالتركيز على معالجة مادتي «س. ر. ق» و«السَّرَق» في المعاجم التي تناولتها بالبحث مع الملاحظة أنّنا اعتمدنا كل المعاجم التي اهتمت بها دون أن نفرق بين المعاجم العامة والمعاجم المختصة منها لتكون نظرتنا للموضوع شاملة وافية. ولذلك سعينا أيضًا الى ترتيب هذه المعاجم ترتيبًا زمنيًا لنتتبع اهتمامها بالمادة المعنية سواء في ترتيبها ضمن مختلف المعاجم وفي ذكر مصادرها ومعانيها عسانا نستخلص بعض الملاحظات عن قضية الوضع والجمع في المعاجم العربية قديمًا وحديثًا. ولقد اعتمدنا في ذلك اللوحات المصاحبة لهذا. فهي تبين ما يلي:

أ) إن قضية الوضع والجمع كفيلة بأن تساعدنا على مواجهة **قضية أصل المعجم العربي وتأثره بغيره وتأثيره فيه** لأنّنا لن نفلح في الاقتراب من تلك المسألة بالفرضيات والنظريات وأحيانًا بالتخمينات ما لم نعتمد النصوص ومقارنتها باعتبار نماذج كثيرة منها عسانا نفوز بنصوص تبرز لنا أصل المعجم العربي سواء متأثرًا بغيره ومؤثرًا فيه. فالمقابالات والاستنباطات المتضاربة (نظريتا Vollers و Rundgren) والروايات الخيالية أحيانًا (أبو مالك الإعرابي وأبو خيرة الإعرابي العدوي اللذان ينْسب إليهما رسائل في الحشرات وخلق الإنسان الخ...)[57] لا تفيدنا. فمعجم الخليل قد وصلنا وهو يكاد يكون معجمًا مكتملاً قد اكتسب خبرة مهمة في هذا الميدان وأن خبرة الخليل ليست سوى نتيجة خبرات سبقتها – فبقدر ما توصل النحويون إلى اعتبار أبي عبد الله الحضرمي أول من تكلم في النحو – (وليس أبو الأسود الدؤلي) لأنه أقدم النحويين الذين اعتمدهم سيبويه في «الكتاب» يمكن أن نعتمد نفس الطريقة انطلاقًا من الخليل أو غيره.

وفي هذا الشأن تستطيع طريقة الجمع أن تساعدنا على إبراز مصادر المعاجم وعلى ضبط تطورها بالنسبة إلى النموذج العربي الأصلي الذي يمكن أن نكشف أصله الأساسي.

---

57) عدنان الخطيب: المعجم العربي ص37.

ب) إن الوضع والجمع كفيلان أيضا بأن يبينا أن المدارس المعجميّة واضحة المعالم وأن تطورها يبدو ظاهرًا بمَا فيه من ايجابيات وخاصة من سلبيات . من ذلك أن المعْجم العربي لم يتطور في محتواه لأن مصادره القديمة والحديثة تنقل عن بعضها بعضًا حتى المعجمَات الحديثة . إننا نلاحظ باعتبار اللوحات المذكورة ان مادة المعجم العربي ظلت راكدة إلى أن وسع فيها قليلا **أساس البلاغة** إذ اعتبر كل المجازات المستعملة التي لم تزد عليها المعجمات العصرية شيئًا يذكر لأنّها تعتبر أن رواية اللغة قد انتهت بانتهاء الفصاحة في القرن الثالث الهجري .

أما مصادر المادة المعتمدة فإنها تكاد تكون واحدة لو لم يوسع فيها لسان العرب باعتماده خاصّة المصادر المتأتية من القرآن والحديث . ويمكن أن نلاحظ نفس الشيء فيمَا يتعلق بالاستشهاد . فهو إن لم يكن معدومًا وكثيرًا ما يختلف من مؤلف إلى آخر بدون اعتماد التسلسل التاريخي . ففي معنى السرق احتج التهذيب بالعجاج كذلك الصحاح دون أن يذكر اسم الشاعر .

أما المخصص فإنه استشهد بالأخطل دون أن يذكر اسمه الذي أورده لسان العرب .

ولقد خالف المعرب للجواليقي كل المعاجم الأخرى بأن اعتمد شاعرًا آخر وهو الزقيان .

إن المصادر المرتبة ترتيبًا زمنيًا (وذلك ما لم يعتبره لسان العرب على غزارة مادته) شرط أساسي لوضع المعجم التاريخي الذي يمكن أن يؤرخ للألفاظ كما يؤرخ للمعاجم نفسها .

ج) إن اللوحات المعتمدة تفيد (على ما فيها من نقص إذ لم نذكر جميع المعاجم) أن تاريخ المعاجم ووضعها وجمعها يستلزم أن نعتبر جميع المعاجم العامة منها والمختصة الصغيرة لنستخلص من المقارنة بينها الخصائص الأساسية التي يعتمد عليها المعجم العربي . فلا يمكن بحال أن نستخلص خصائص المعجميّة العربيّة من المعاجم العامة فحسب . ولعل تداخلها يفيدنا في إثراء تلك الخصائص وفي تصور مصب جميع المصادر والمراجع .

أسباب النظريات المعجميّة العربيّة

أن نعتمد النصوص لاستشفاف معالم المعجميّة العربيّة ذلك أمر مهم. فهو إن كان شرط لزوم فهو ليس شرط كفاية. ولذلك لزم أن نبحث عن الأسباب المذهبيّة والفكريّة التي كانت أساسا لمعجم دون غيره. إن اختلاف المعاجم في وضعها وترتيبها ليس قضية فنية وتقنية بحتة. فالمعجم كغيره من الانتاج الفكري امتداد للنظريات الفكرية والمذهبية في عصر تأليفه. وكثيرًا ما تأثر اللغويون بالنظريات العلمية أو المذهبية في عصرهم وسعوا إلى تطبيق مبادئها على اللغة. فقديما وحديثا كانت اللغة وما إليها مرتعًا مفضلاً لتلك النظريات[58].

فلقد لاحظ G. Matoré «إن المفردات اللغوية ليست مجموعة من الكلمات فحسب بل انها تؤدي أفكارًا وعواطف وتعبر عن وجود أحداث ملموسة وعن أشياء»[59]. فلقد تأثّر Littrè في مجمعه بالنطرية البيولوجية التي اعتمدتها وضعية أوغيست كانت (Auguste Comte)[60].

ولذلك لا يمكن لدارس المعجمية العربية وأصولها وتطورها أن يغفل هذا الأساس الذي لم ينتبه إليه الباحثون إلى يومنا هذا. ولقد سبق لنا أن أشرنا إلى تأثر اللغات بمذاهب اللغويين غير اللغوية[61]. إننا نعتقد أن المعجم العربي ليس مجرد نظرة لغوية بحته بل إنه يستمد كثيرًا من مقوماته من مذاهب أصحابه الايديولوجية والإجتماعية. إننا نري أننا لا نستطيع أن ندرس نظرية معجميّة عربيّة وما إليها من آراء في ميداني الوضع والجمع من دون أن نتعمق في دراسة حياة المؤلف ومن دون أن نعتبر رؤيته المذهبيّة أو الماورائية وما لها من أثر على معجمه. إن الخليل ابن أحمد قد اكتشف فنيات التقليب واستنبط نظرية المستعمل والمهمل التي تقر أن المعجم المثالي العربي يستطيع أن يحوى ما يفوق 12 مليون كلمة. إن هذه الآراء ليست وليدة نظرته

---

58) Kunkenheim, *Esquisse historique de la linguistique française*, Leiden, 1962, 205 p.
G. Matore, *Histoire des dictionnaires Français*, p. 31.

59) ونجد في هذا المؤلف القيم ربطًا وثيقًا بين النظريات الفكرية والمذهبية واللغة.

60) نفس المرجع، ص33.

61) R. Hamzaoui, «L'emprunt linguistique d'après les exégètes du Coran», *Chaiers de Tunisie* nos 87–88, 3è et 4è trimestres, pp. 177–195.

اللغوية فحسب لأن الدارس لحياته يلاحظ أن بعضهم قد اتهمه بالتشيع . ونحن نعتبر هذه التهمة مهمة جدًا لأنه تمكننا من أن نفرض أن نظريته اللغوية المجددة المتفتحة التي تستشف المعجم المثالي المنتظر **امتداد لمذهبه الديني الذي يقول بالإمام المنتظر**. ذلك يبدو تعسفًا صارخًا. لكننا نبدي هذا الرأي لنستدرج الباحثين إلى الإهتمام بالناحية الاجتماعية اللغوية في هذه القضية.

ولسنا نغالي إن قلنا أنّنا نستطيع أن نطبق نفس الطريقة على صحاح الجوهري. إن البحث عن الصحة اللغوية لا توافق عصر الإحتجاج فحسب بل تدل على أن عصر الاحتجاج محتاج إلى تأويل اجتماعي لغوي بما في ذلك المعاجم التي وضعت فيه. إن نزعة الصحاح إلى البحث عن الصحيح نزعة انكماشية في العربية فيها مقاومة للتيارات الوطنية الإسلامية التي تنازع السلطة المركزية العربية المتلاشية وما ترتكز عليه من نزعات مذهبيّة مثل الحنبلية ونزعات لغوية مثل التشبث بالفصاحة وبالصحيح اللغوي. ولقد تنبه السيوطي إلى ذلك في مزهره إذ قال : «فهو في تاريخ اللغة نظير صحيح البخاري في كتب الحديث. وليس المراد في الاعتماد على كثرة الجمع بل على شرط الصحة»[62]. إن صحيح البخاري وغيره من الصحيح ليست سوى رد فعل على استبداد الشعوبيّة باللغة والدين وما إليها[63].

أما لسان العرب فهو معجم دعت إليه النزعة الموسوعية الدفاعية الإندماجية التي كانت تهدف إلى جمع اللغة في **معجم متحف** لتحافظ على تراثها وتحميه من التيارات الجارفة التي كانت تتمثل في السلطة واللغة التركيتين السائدتين في عصر ابن منظور.

إننا نستطيع أن نقدم آراء مماثلة في المعاجم العربية العصرية ونشير إلى استبداد العرب المسيحيين بها كذلك بعض اليسوعيين اللبنانيين وخاصة المستشرقين وما لهم من صلة متينة بحركة الاستشراق وبأسبابها المختلفة. وكثيرًا ما درس المستشرقون المعجميّة العربيّة من خلال مذاهبهم ومشاربهم الفكرية.

إن دراسة المظهر «المذهبي» للمعجم العربيّ يعتبر عنصرًا من العناصر الهامة التي تستطيع أن تساعدنا على ضبط أصوله وتتبع تطوراته.

---

62) السيوطي : المزهر ج 1/ص 101.

63) R. Blachère: « La Théorie des Addàd » in *l'Ambivalence dans la langue arabe*, Paris, 1976 pp. 387–403

أسس المعجم في العصر الحديث

لقد جرت العادة أن تختم كل دراسة في المعجميّة بخلاصة من الوعظ والإرشاد تهدي إلى وضع أحسن معجم في العصر. ذلك ما درجت عليه أغلب الدراسات. انطلاقًا من تهذيب الأزهري إلى يومنا هذا. ونخص بالذكر من المحدثين أولاً حسين نصار[64] الذي سعى إلى أن يؤرخ لآراء المعجمين العرب والأجانب في هذا الموضوع. فلقد أكد على رأي البستاني الذي كان دعا إلى تخليص المعجم العربي الحديث من المهمل والمترادف والمشترك والأضداد والفروق[65] وتناول بالبحث مقترحات عبد الله العلائلي[66] الذي دعا إلى التخلص من المعاجم العامة المفردة ووضع معاجم مختصة من ذلك :

1 – المعجم المادي ويبحث على سنة المعاجم.

2 – المعجم العلمي، ويبحث في الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص.

3 – المعجم الاصطلاحي وهذا يكون على نسق الكليات لأبي البقاء والتعريفات للجرجاني.

4 – المعجم التاريخي أو النشوئي ويبحث في نشوء المادة وتطوراتها الاستعمالية.

5 – المعجم العلمي وهو يضم جميعها باختصار[67]. ويتخلص المؤلف إلى وصف المعاجم الإنكليزيّة العصرية التي يتخذها مثالاً للمعجم العربي المعاصر ويعتبرها النموذج الذي يجب أن يحتذى.

أما عبد الله درويش فإنه يسعى بدوره في كلمة خاتمة أن يتصور معجم المستقبل ويركز رأيه على أنواع الكلمات والترتيب والتعريف والشرح والمعجم التاريخي[68] يرى المؤلف اعتماد الفصيح من الكلام حسب تعريف القدماء لهذا الفصيح مع اعتبار المولد

---

64) حسين نصّار: المعجم العربي ص. 760–781 وهو يهتم «بخصائص المعاجم التي نحتاج إليها.

65) نفس المرجع ص. 760–761.

66) نفس المرجع، ص. 762.

67) نفس المرجع، ص. 762.

68) عبد الله درويش: المعاجم العربية ص. 157–160.

والدخيل والنص عليها. في ميدان الترتيب ، ينصح باتّباع نظام معجم الأساس وهو النظام الأبجدي. وهو يعتقد أنه علينا أن نعتبر في التعريف والشرح تجديد المادة. يقول في هذا الصدد «فمثلاً لا يصح أن نرى من جديد أن كلمة كذا مكان معروف أو هو على بعد ثلاثة أيام من صنعاء لأن واضع هذه العبارة كان يقصد مسيرة ثلاثة أيام بسير الإبل أما الآن فيمكن تحديد المسافة بالميل مثلاً»(69).

لقد سعى عدنان الخطيب(70) إلى أن يثير الموضوع بطريقة سطحية لا تستحق الذكر ما عدا إشارته إلى أن المعاجم الحديثة قد «اجتازت اليوم مرحلة الفنون وأصبحت صناعة»(71).

والملاحظ أن أغلب هذه الآراء تبدو سلبية سواء لأنها تقلد المعاجم الأوربية أو لأنها تكثر من المعاجم الفردية دون ذكر خصائص المعاجم العامة والمختصة كما أنها تكتفي بملاحظات عامة ليست فيها فائدة ولا منفعة. وكان عليها أن تعتمد في نقدها للمعاجم القديمة وخاصة المعاجم الحديثة مثل المعجم الوسيط والمعجم الكبير اللذين هما من عمل مجمع اللغة العربية لاستخلاص النظم والقوانين التي تستحق أن تكون أساسا للمعجم العصري. فلقد كانت الدعوة إلى التحديد دعوة تقليدية. وهذا يعود إلى أنهم لم ينظروا إلى القضية نظرة لسانية عصرية عامة يكون أساسها ضبط عناصر المعجم من ذلك(72).

1 – عدد الكلمات لأن عدد الكلمات يكون بحسب مستعملي المعجم وهؤلاء المستعملون أنواع لا يحتاجون إلى نفس المعاجم باعتبار المعجم وسيلة من الوسائل التي يجب أن تتلاءم مع مستهلكيها ومستعمليها. فالقضية ليست قضية قلة أو كثرة بل تتعلق بالمعجم الذي يحتاج إليه المستهلك.

2 – اختيار الكلمات وفي هذا الصدد يجب اعتبار مكانة :

أ) الكلمات العادية.

---

69) نفس المرجع ص. 159–160.

70) عدنان الخطيب : المعجم العربي ص. 97–99.

71) نفس المرجع ص. 99.

72) G. Matore, *Histoite des dictionnaires français*, pp. 189–263 حيث نجد نظرة شاملة للموضوع المطروح.

ب) الكلمات العلمية والتقنية.
ج) الكلمات الإقليمية.
د) الكلمات الأجنبية بما في ذلك «المعرب والمولد والدخيل».
هـ) الكلمات الشعبية والملحونة.
و) الكلمات النابية.
ز) الحوشي والغريب.
3 – التعريف وترتيب المعاني.
4 – الاستشهاد.
5 – أصول الكلمات وتأريخها.
6 – رسم الكلمات واملاؤها.
7 * النطق بها نطقًا صوتيًا.
8 – الملاحظات النحوية.

إن هذه الأسس اللغويّة العامة تحتاج إلى إتفاق وتوضيح وتطبيق بالنسبة للمعجم العربي حتى لا نظل في ميدان النظريات. وعسانا نعالج هذه القضية في بحث تابع يتناول خاصة مدونة معيّنة تكون موضوعًا تطبيقًا لبحثنا. ونرى أن نعتمد في هذا الصدد المعجم الكبير[73] الذي ابتدأ فيه مجمع اللغة العربية سنة 1956 أو لسان العرب لابن منظور.

73) مجمع اللغة العربيّة: المعجم الكبير، المجلد الأول، القسم الأول الهمزة، أخي، القاهرة 1956، 519 صفحة.

محاولة

القسم الثاني

الجداول المكملة للدراسة

المعجم	مؤلفه	المـادة	الوضع أو الترتيب	الجمع		ملاحظات
				٧–مصادره حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	معاني الكلمة حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	
1) تهذيب اللغة ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة	الأزهري (ت. 370 هـ 981م)	س رق ؛ السرق (ج 8/ص 401)	حسب مخارج الحروف وبالاعتماد على التقليب	– ابن عمر – أبو عبيد الذي يستشهد بالعجاج ويعتبر الكلمة – فارسية من «سره» معربة مثل برق (الخروف) وأصله «بره» – ابن الإعرابي – الليث	– سرق الحرير: شقق الحرير – سرق الحرير: هي الشقق أيضا إلا أنها البيض خاصة – السرق: شقاق الحرير – السرق مصدر فعل السارق	لم نبدأ بكتاب العين لأن مادة «سرق» لما تطبع
2) الصحاح ط. دار الكتاب العربي بمصر	الجوهري (ت. 393 هـ 1003م)	س رق ؛ السرق (ج 4/ ص. 1496)	حسب أواخر الكلمات	– يقال – أبو عبيد الذي يستشهد بالعجاج	– استرق السمع – وسارق – شقق الحرير إلا أنها البيض منها.	شقف؟ ولعل ذلك تصحيف

المعجم	مؤلفه	المادة	الوضع أو الترتيب	الجمع		ملاحظات
				1 – مصادره حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	معاني الكلمة حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	
3) مقاييس اللغة ط. دار أحياء الكتب العربية.	ابن فارس (ت. 39هـ 1004م)	س رق ؛ السرق (ج 3/ص 154)	حسب الابجدية باعتبار الأصول للكلمات	– يقال	– السين والراء والقاف اصل يدل على أخذ الشيء في خفاء وسر – ممّا شذّ عن هذا الباب السرق جمع سرقة. وهي القطعة من الحرير.	لا يذكر مصادره ولا يعتمد على استشهاد
4) المخصص ط. المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر– بيروت (بدون تاريخ)	ابن سيده (ت. 458هـ 1066م)	س رق ؛ السرق (ج 4/ص 68)	حسب الأبواب (باب الخز والقز والحرير)	– أبو عبيد الاستشهاد ليس للعجاج	السرق : شقاق الحرير واحدته السرقة وانشد	يعتمد أبا عبيد لكنه يستشهد بالأخطل ولا يعتمد العجاج شأن التهذيب والصحاح
5) أساس البلاغة ط. مطبعة دار الكتاب	الزمخشري (ت. 538هـ 1154م)	س رق ؛ السرق (ج 1/ص 536)	حسب الأبجدية	– أبو المقدام (شعر) – ابن مقبل (شعر) – قال (شعر) – أبو عبيده (شعر) – أبو الطمحان القيني (شعر) – الراعي (شعر)	– سرق سرقة – سراقة : ما نال من السرقة ومنها سراقة الشعر – سرق سرقة : سرقته نسبته إلى السرقة – السرق وهو أجود الحرير تعريب. سره	لا يستشهد إلا على معنى س. ر. ق. العربية – يهتم بمختلف المجازات العربية.

المعجم	مـؤلفه	المـادة	الوضع أو الترتيب	الجمع: ٧ – مصادره حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	الجمع: معاني الكلمة حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	مـلاحظات
					– المجاز: استرق السمع : سرقنا ليلة من الشهر إذا أنعسنا فيها. – صوته مسروق إذا بح – وغزال مسروق البعام ورجل مسروق العنق : قصيرها مسترق القوى : ضعيف سرقتني عيني في . معنى غلبتني عيني	
6) المعرب ط. مطبعة دار الكتب	الجواليقي (ت. 540هـ 1145م)	السرق ص 230	حسب الأبجدية	قال الزقيان (شعر)	السرق : الحرير أصله «سره» بالفارسية أي جيد قال الزقيان	لا يهتم بتاتا بمادة س رق العربية – يستشهد بشعر الزقيان دون العجاج.

المعجم	مؤلفه	المادة	الوضع أو الترتيب	الجمع: 1 – مصادره حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	الجمع: معاني الكلمة حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	ملاحظات
7) لسان العرب ط. دار صادر	ابن منظور (ت. 711 هـ 1311م)	سس. ر. ق. ج 7/ ص 155–157	حسب أواخر الكلمات	– قال (شعر) – الحديث ابن بري والاستشهاد للفرزدق – القرآن القطاس (شعر) وتميم بن مقبل (شعر) – الأخطل (شعر) – أبو عبيد يستشهد بالعجاج – ابن عمر – ابن بري يستشهد بالأخطل – حديث عائشة – حديث بن عمر – حديث عن ابن عباس	– سرق سرقة – السرق: مصدر فعل السارق – سرقة – استرق السمع – سرق بمعنى سرق – تسترق الجن السمع – «ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل – اختلاس النظر والسمع – السرق: شقاق الحرير وقيل هو اجوده واحدته سرقة – السرق: شقق الحرير	الاستشهاد للأخطل الذي لم يذكره ابن سيده الذي ذكر شعره فقط. يجمع بين استشهاد التهذيب والمخصص ويضيف شعر الأخطل.

المعجم	مؤلفه	المادة	الوضع أو الترتيب	الجمع		ملاحظات
				٧ – مصادره حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	معاني الكلمة حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	
8) المعجم الوسيط ط . مطبعة (مصر)	مجمع اللغة العربية (1934)	س رق ؛ السرق ج 1/ص 429–	أبجدي	لم تذكر	– سرق ماله – سرق السمع والنظر – وسرقتني عيني : نمت – سرق صوته – سرق ، استرق انسرق تسرق – السرق : شقق الحرير أو أجوده . الواحدة سرقة (مع)	المصادر والشواهد غير مذكورة لكنها مأخوذة من الكتب القديمة فحسب . (مع) = معرب
9) المنجد المطبعة الكاتوليكية الطبعة الثامنة 1956	الاباء اليسوعيون 1956	س رق ؛ السرق ص . 341	أبجدي	لم تذكر	– سرق منه الشيء : اخذه منه خفية يقال سرقوا ليلة من الشهر «إذا نعموا فيها» وسرقتني «عيني أي غلبتني» – سرق البيت . سرق الصوت سرقت مفاصله – ضعفت – سرقه – سارقه النظر – تسرق اختلس السرق : الشقة من الحرير ج سرق والكلمة بهذا المعنى فارسية .	نفس الملاحظة السابقة المتعلقة بالمعجم الوسيط .

المعجم	مؤلفه	المادة	الوضع أو الترتيب	الجمع: ٧ – مصادره حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	الجمع: معاني الكلمة حسب ترتيبها بالمعجم المعني بالأمر	ملاحظات
10) لاروس المعجم العربي الحديث ط. مكتبة لاروس.	لاروس 1973	س رق ؛ السرق ص. 659	أبجدي مع ترتيب الكلمات بحسب استقاقاتها لا بحسب مجرداتها	لم تذكر	سرق سرقا الشيء : خفي سرقت مفاصله : ضعفت. السرق مصدر: الحرير الأبيض : القطعة منه سرقة	ملخص للغاية تكاد المادة تكون معدومة

المراجع التي اعتمدت لطرح قضايا المعجمية العربية
وهي مرتبة هنا ترتيبًا تاريخيا

1 – E.G. Lane, Über die Lexicographie der Arabischen Sprache, W.D.M.G. 3 (1849), pp. 90–108

2 – أحمد فارس الشدياق الجاسوس على القاموس ؛ القسطنطينية 1219هـ/1886م.

3 – ابراهيم اليازجي ، الضياء 1904/6–1906 ، ص 65 وما بعدها .

4 – R.V. Zetterstein, «Aus der Tahdîb al-Luga al-Azhari's», *Le Monde Oriental*, 1920, vol. XIV, pp. 1–106

5 – A.A. Bevan, Some Contributions to Arabic Lexicography – Oriental studies presented to E.B. Brown Festschrift, 1922, pp. 3–93.

6 – E. Krenkow, «The Beginnings of Arabic Lexicography Until the Time of Jawhari with Special Reference to the Work of Ibn Duraid», *J.R.A.S.*, Suppl. 1924, pp. 225–270

7 – C. Nallino تصحيفات غريبة في معجمات اللغة ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (1930) ص 65–67 .

8 – بطرس البستاني ، في شوائب المعاجم ، المشرق 29 (1931) ، ص 683–688 .

9 – مصطفى الشهابي ، عيوب المعاجم ، المقتطف 97 (1940) ص 252–257 .

10 – أنستاس الكرملي ، المعاجم العربية ومصائبها ، المقتطف 98 (1941) ص 157–164 .

11 – يوسف العش ، أوليه تدوين المعاجم وتاريخ كتاب العين المروي عن الخليل بن أحمد ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق الأجزاء 9 – 12 من المجلد 16 (1941) .

12 – Jörg Kreamer, «Studien Zur Arabischen Lexicographie», *Oriens, 6* (1953), pp. 201–238

13 – Jörg Kreamer, «August Fischer Sammelungen zur Arabischen Lexicon», *Z.D.M.G.*, 105 (1) 1955, 130 et suiv..

14 – محمد الطالبي ، المخصص لابن سيده ، دراسة دليل ، تونس 1956 192 ص .

15 – عبد الله درويش ، المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد القاهرة 1956 – 165 ص .

16 – حسين نصار ، المعجم العربي . نشأته وتطوره جزءان القاهرة 1956 .

17 – Person, Index Islamicus, 1901 – 195: Cambridge 1958, pp. 711 – 717.

18 – J.A. Haywood, *Arabic Lexicography: its History and its Place in the general History of Lexicography,* Leiden 1960, 141 p.

19 – W. Marçais, Articles et conférences, Paris 1961, (La lexicographie arabe (en arabe), p.p. 145 – 170, conférence faite à Rabat en 1940

20 – عبد الستار أحمد فراج ، تصحيحات لسان العرب ، مجلة مجمع اللغة العربية 1960 – 1961 ، ج12 / ض 171 – 184 ؛ ج 13 / ص 177 – 191 .

21 – عدنان الخطيب ، المعجم العربي ، القاهرة 1967 ؛ 102 ص .

22 – Frithiof Rundgren, la lexicographie arabe in Quadernie Semitistica (2) 1973, pp. 145 – 159.

23 – R. Hamzaoui, *L'Academie du Caire, histoire et œuvre,* Tunis 1975, pp. 525 – 571.

24 – محمد رشاد الحمزاوي ، من قضايا المعجم العربي قديمًا وحديثًا ، تونس 1983 .

المعجم والتفسير:
«التحرير والتنوير» ومساهمته في اثراء المعجم العربي

1-1 «التحرير والتنوير» تأليف من مؤلفات الشيخ الإمام الطاهر ابن عاشور. ولقد وضعه تفسيرًا حديثًا للقرآن الكريم. والشيخ الطاهر ابن عاشور غني عن التعريف[1] بمناقبه وأعماله: فيكفيه تعريفًا هذا التفسير[2] الذي يقوم مقام أعمال مؤلفين عديدين يُباهى به كمًا وكيفًا العديدُ من التفاسير قديمًا وحديثًا ويفوق محتواه دواوين من الشعر كثيرة.

ولقد أخذنا على أنفسنا أن ندرجه في أعمال ندوتنا المتعلقة بمساهمات التونسيين العرب المسلمين في إثراء المعجم العربي لأنه من وضع علم ينتسب إلى هذه التربة وإلى أهلها الذين بذلوا الكثير في خدمة اللغة العربية وعلومها بالجهد والجهاد تأييدًا أو تأكيدًا لحضارة عربيّة إسلامية أصيلة متحركة ومتجددة، كثيرًا ما غفلنا عما زودوها به من مشاريع مفتوحة فيها من الطرافة والرشد، ممّا يحتاج الى التذكير به وإدراجه ضمن الأعمال والمساهمات التي تستشهد بها فصائل الأمة العربية الإسلاميّة في المحافل والندوات، نصرة لثقافتنا

1) أنظر في هذا الشأن «معجم المؤلفين» لرضا كحالة و«الإعلام» للزركلي.

2) الشيخ الطاهر ابن عاشور: تفسير «التحرير والتنوير» الدار التونسية للنشر، 20 جزءًا.

المشتركة ، وحمدًا لأعمالها ، وتأييدًا لجهودها من أجل التقدم والرقي.

1 – 2 والجدير بالذكر أن عنايتنا بهذا الموضوع عمومًا و«بالتحرير والتنوير» خصوصًا ليس من باب الدعوة إلى وطنية علمية ضيقة ، بل من باب إثبات مساهمة قيمة لم تحظ في بلاد العرب والمسلمين بما تستحقه من تميز تستوجبه قيمتُها وطريفُ آرائها. فالعناية بها تعتبر جزءًا لا يتجزأ من العناية بمساهمات مفكري الإسلام والعروبة وبمنزلتهم من ثقافتهم الذاتية ومن الثقافات الأخرى في العالم.

1 – 3 وبالطبع فإننا لن نتناول في مقاربتنا هذه «التحرير والتنوير» في حد ذاته من كونه تفسيرًا – وذلك ما سنعود إليه في مكان آخر – بل باعتبار صلته بالمعجم العربي ، وباعتبار ما اشتمل عليه نظريا وتطبيقيًا من آراء وموادٍ يمكن للمعجمي أن يعتمدها ، وأن يستفيد منها في بحثه عن مصادر المعجم اللغوية وعن مادته الأساسية. وعلى هذا الأساس يحق لسائل أن يستغرب من طرح القضية بهذا الأسلوب ، وأن يسأل عن مواطن الصلة بين «التحرير والتنوير» والمعجم العربي إذ يبدو له – وذلك أمر وارد – أن الربط بينهما تفنن ، إن لم يكن تعسفًا لأن «التحرير والتنوير» تفسير ، والمعجم مهما كان نوعه ، متن لغة ، فالمقارنة تبدو معدومة. والمناسبة مفقودة.

1 – 4 لكننا نعتقد أن الصلة بينهما صلات ، إن أخذنا بعين الإعتبار ما جاء منها مذكورًا ومنشورًا في التمهيد والمقدمات العشرة[3] التي وضعها مؤلف «التحرير والتنوير» ديباجةً لتفسيره ، وإن كان لم يقصد منها معالجة قضايا معجمية معينة ، ولم يوردها لاستقصاء البعض منها ؛ بل فيها من المناسبات والقرائن ما يستوجب من المعجمي أن ينزّلها منزلتَها من قضايا المعجم القديمة أو الحديثة. إنها عبارة عن قواعد موضوعة للمفسر ليستنير بها ، لكنها كثيرًا ما تتجاوزه لتدرك المعجم وعناصره. لأن «التحرير والتنوير» مثله مثل التفاسير السابقة

---

3) وردت في «التحرير والتنوير» من ص 5 إلى ص 130. ولقد استقصينا منها عناصر موضوعنا بحسب ما يقتضيه مخطط مقالتنا لا بحسب توزيعها في «التحرير والتنوير» وفي صفحاته.

واللاحقة ، يعتبر أصلاً من أصول المعجم العربي ، ولأن جميع مظاهر المعجم العربي التاريخيّة من رسائل مفردة ، وغريب مصنف ، ودلائل إعجاز؛ ومعاجم مختصة أو عامة ،[4] قد وضعت في أول أمرها تفسيرًا أو تأويلاً لآيات القرآن ومعانيه ومجازاته ، ممّا يشهد به صاحب «التحرير والتنوير» الذي يرى أن التفسير «رأس العلوم الإسلامية... معناه أنه أصلٌ لعلوم الإسلام على وجه الإجمال»[5]. وفي «التحرير والتنوير» من الآثار ما يقر ذلك. فالمعجم العربي يكاد يجد فيه مادة مفيدة تعبر عن مقصده الأول وهدفه الأساسي. فالتفسير حسب الطاهر عاشور «هو إسم العلم الباحث عن بيان معاني القرآن وما يستفاد منه باختصار. والمناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول إليه لا يحتاج إلى تطويل»[6]. وبعبارة أخرى فإن «التحرير والتنوير» يوظف التفسير ، فضلاً عن مقاصده المختلفة والمتنوعة ، توظيفًا معجميًا بأن يهدف الى التعريف بمعنى اللفظ الأصلي ، ويوضح معناه الدلالي المتطور بحسب السياق والمقام. وبالتالي يعسر على المعجم أنْ يغفَل اعتماد التحرير والتنوير في هذا المجال ، إن عرّفَ بالأخص لفظًا قرآنيًا من الألفاظ الواردة في مداخله الألفبائية ، وأن يتجاهَل معاني ذلك اللفظ حسب سياقه لا سيمَا أسباب النزول ، لأن اللفظ القرآني لفظان : لفظ خاص بالقرآن ولفظ عام ينتسب إلى اللغة العربية على العموم ، فضلاً عن جدلية الأخذ والعطاء القائمة بين رصيد اللغة العربية ، ومادة القرآن الدلالية ، والمجازية ، والبيانية أو الأسلوبية ، حسب تعبير اللسانيين المحدثين.

1 — 5 فالتحرير والتنوير يقوم في رأينا مقام المعجم الموسوعي الذي يتجاوز المعجم اللغوي التربوي ، ويختلف عن المعجم التاريخي لما اشتمل عليه من لغة وتاريخ وأدب وجغرافيا وعلوم وعناصر إجتماعية مختلفة. فيمكن أن ننسبه إلى ما يسمى توسعًا بالمعاجم الثقافية الحضارية. ولذلك يصعب أن نجد فيه صورة طبق الأصل للعناصر والشروط التي يستلزمها المعجم حسب رأي المحدثين.

---

4) حسين نصّار: المعجم العربي نشأته وتطوره ج1/ الفصل الأول ، القاهرة 1956.

5) الطاهر بن عاشور: «التحرير والتنوير» ص 27.

6) نفس المصدر ، ص27.

إلّا أن مؤلفه قد زودنا بمبادئ منهجية ، لا يمكن أن نغفل عنها ، لأنها تعتبر حسب رأينا ، مساهمة جديرة بالعناية في حصر وضبط مادة كل معجم وكل تفسير. ولقد سماها «في استمداد علم التفسير» ، ويعني بذلك المصادر والمراجع التي تُسْتَوجبُ ضرورةً وكفايةً لمقاربة تحرير التفسير القرآني ، أو وضع المعجم اللغوي العربي. فيقول في هذا الشأن «فاستمداد علم التفسير للمفسر العربي والمولد من المجموع الملتئم من علم العربية ، وعلم الآثار ، ومن أخبار العرب ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، وعلم القراءات»[7].

إن هذه المبادئ المنهج تعتبر مخططًا قائم الذات وبرنامجا ، على المفسر وعلى المعجمي كذلك ، أن يوفيَا بشروط الإلتزام بها ، حتى يوفرا أسس التفسير أو المعجم على السواء. وهذا البرنامج الواسع ، إن لم نقل المثالي ، يؤدي مفهوم «الجمع» عند ابن منظور ، صاحب لسان العرب أي المصادر والأمهات التي يستسقي منها مادة معجمه ، ليكون جامعًا شاملاً للغة التي يود استيعابها. وذلك ما يعبر عنه المعجميون المعاصرون «بالحقل المعجمي» الذي من شأنه أن يشمل جميع المعطيات حتى تحصر مادة المعجم وتضبط محتواه دون تكرار ، أو إهمال ، أو إسقاط.

1 – 6 الطريف في هذا الإستمداد الذي يعنيه الشيخ الطاهر بن عاشور أنه يكون مشروعًا مفتوحًا لاعتبارين اثنين: أولها أنه لا يقتصر على العربي الفصيح فحسب من المفسرين بل يشمل بذلك المولد أي المستعرب الذي ولد بعد ما يسمى بعصور الفصاحة (×) ، على ما في ذلك من نظر لسنا في حاجة الى الخوض فيه الآن. فكأننا بصاحبنا يتصور مادة التفسير **قرارًا واستنفارًا** يصح فيها رأي العربي الفصيح والمولد المستعرب ، شعورًا منه بضرورة تواصل المدد ، وتضامن فترات المعرفة وتطورها من التراث الى التجديد ومن التقليد

7) نفس المصدر ، ص 18.

×) المولد هو العربي الذي وُلّد بعد عصر الفصاحة. ولقد ضبط بعضهم هذا المفهوم بالقرن الثاني وقيل الثالث في المدن ، والعصر الثالث ، وقيل الرابع في البوادي. وفي ذلك نظر لأن مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة قد أقر أن الفصيح كلّ ما قيس على كلام العرب.

الى التأويل والتخريج مبررًا موقفه بأن «القرآن لا تنقضي عجائبه»[8] ، ممّا حدا به إلى أن سمى مؤلفه «تحرير المعنى السديد ، وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»[9] . ولا شك أن المعجمي يجد في ذلك تأييدًا للتقاليد المعجمية العربيّة القديمة ، ولمحاور اللسانية الحديثة . فلقد سبق للخليل أن تصور اللغة مستعملاً ومهملاً أي موجودًا بالفعل وموجودًا بالقوة ، وأقرّ المحدثون من اللسانيين أن اللغة تؤخذ من مستعملين أحدهما في **حالة قرار وثانيهما في فترة استمرار**[10] .

أما الاعتبار الثاني الذي لمحنا إليه فهو إجرائي يتصل بمواصفة تلك المصادر والمراجع المعتمدة . فمنهج الطاهر ابن عاشور يخصص لها جملة مصطلحًا يعبر عنها «بالمجموع الملتئم» . وهو مصطلح يفيد بوجوب ضبط مصادر التفسير بالتوافق والتناسق والمناسبة حتى تضمن وحدة الموضوع وصحته وتُؤْمَن الموسوعيةُ والفوضويةُ ، ويطرق الموضوع المطروح في حدوده وأعماقه . وذلك منهج قد اتفق فيه مع ابن منظور الذي اعتمد خمسة مصادر فحسب لوضع «اللسان»[11] . وهو يقرّ كذلك ما يشير إليه اللسانيون المعاصرون باسم «المدونة» . والمدونة في مفهوم الألسنية الوصفية الحديثة ، هي مجموعة معينة من النصوص المكتوبة أو المقولة أو مجموعة من المراجع المختارة المبررة تؤخذ سندًا لوضع أسس لغة ما أو معجم... وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانا ، ومكانا ، وميدانا .

1 — 7 وما دمنا نتحدث عن «المجموع الملتئم» أو «المدونة» فإننا نلاحظ أن الطاهر ابن عاشور قد توسع فيه ، متجاوزًا سابقيه من المفسرين ، وفاتحًا في وجه المحدثين منهم ومن المعجميين بابا قد ضيقه غيره بالتقليد أو بالتضييق ، مثلما هو الشأن في ميدان المعجم . فلقد تصور تفسيرهُ تحريرًا لأنّ «التفاسير وإن كانت كثيرة فإنّك لا تجد الكثير منها إلّا عالة على كلام سابق بحيث لاحظّ لمؤلفه إلّا

---

8) الطاهر بن عاشور «التحرير والتنوير» ص 28 .

9) نفس المصدر ، ص 8 .

10) وهو ما يعبّر عنه بالمصطلحين المعربين : السنكرونية (أو حالة الاستقرار) والديكرونية (أو حالة التطور) .

11) محمد رشاد الحمزاوي : مفهوم «المدونة» عند ابن منظور بهذا المؤلف .

الجمع على تفاوت بين الإختصار والتطويل»[12]. ولقد بني ذلك التحرير على مصادر ومراجع لها شأن التركيز والتوسع والتأسيس والتنوع ، ممّا يستسقى بالخصوص من «علم العربية وعلم الآثار ، ومن أخبار العرب ، وأصول الفقه وعلم الكلام ، وعلم القراءات»[13]. فإن كان علم العربيّة أمرًا واردًا ومعتمدًا عند المعجميين ، فإن أغلبهم لم يدرج صراحة أو تضمينًا في مصادره ومراجعه في القديم أو الحديث علم الآثار ، وأخبار العرب ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام وعلم القراءات ، فابن منظور قد انفرد باعتماد علم الآثار أي «ما نقل عن النبيّ ﷺ من بيان المراد من بعض القرآن في مواضع الإشكال والإجمال»[14] لأنه استعمل الحديث مصدرًا لمعجمه آخذًا من النشر في القراءات العشر لشمس الدين ابن الجزرى (833 هـ / 1429م). أما الفقه وعلم الكلام والقراءات فيا ليت ! المعجم العربي قد اعتمدها ، الوصلَ اللغة بالتاريخ والمجتمع ، والفكر والتفكير والفلسفة وبالمذاهب والعقائد الثقافيّة العربيّة الإسلاميّة في ثرائها ، وتعقدها ، وتناقضاتها ، ولأصبح «**المعجمُ المجتمعَ**» الذي نصبو إليه . ولا غرابة أن يكون التفسير المركز على المجموع الملتئم أثرى مادة من المعجم ، فيه من المعرفة والشوق والمتعة ، ما لم يتوفر إلّا في القليل النادر من معاجمنا . ولعلنا لا نجازف إن دعونا إلى إدراج هذا النوع من التفسير من أمثال «التحرير والتنوير» ، مصدرًا من مصادر المعجم الحديث لنوفر له مداة تسد ثغراته ، وتكمل نقائصه ، وتعزز منهجياته لا سيمَا في **مستوى الجمع** .

1 – 8 إن «التحرير والتنوير» لا يقتصر على ضبط المادة التي يستوجب جمعها بل يتجاوز ذلك إلى التعمق في وجوه معالجتها وتوظيفها في التفسير والمعجم ومداخلها. فهو يقسمها الى فرعين: أولها اعتماد القواعد حسبما رويت عن الفصحاء وعلماء العربيّة فيقول «ويعني بقواعد العربيّة مجموع علوم اللسان

---

12) الطاهر بن عاشور «التحرير والتنوير» ص 7.

13) نفس المصدر ، ص 18.

14) نفس المصدر ، ص 23.

العربي وهو متن اللغة ، والتصريف ، والنحو والمعاني والبيان»[15] . أما الفرع الثاني فهو يرتكز على استعمالات العرب وإشعارهم وأخبارهم . فيقول «وأما استعمال العرب فهو التملي من أساليبهم في خطبهم وأشعارهم وأمثالهم وعوائدهم ومحادثاتهم»[16] . فكأننا بالمؤلف يعرض علينا أولاً نموذج «**الجذاذة المثالية**» التي يعتمد عليها لوضع «**المدخل المعجمي**» حسب تعبير اللسانيين المحدثين أو «**المادة**» حسب تعبير القدماء . فهو يقرّ محتوى مكتملاً للمدخل الواحد بأن يشمل مرادفه اللغوي وصيغته الصرفية ، وأصوله النحوية ، ومظاهره البيانية . وتلك هي عناصر التعريف الأساسية التي يستوجبها كل مدخل من مداخل المعجم . فلو أضاف إليها المظهر الصوتي أو الفونولوجي ، لأتى تعريفه مطابقاً لتعريف التوليديين المحدثين . ولقد أشار إلى ذلك في حديثه عن القراءات وما تعتمده من لغات .

1 – 9 والجدير بالعناية أن المؤلف تجاوز تلك المعطيات إلى التأكيد على أن التفسير ليس مسرداً لقائمة من الألفاظ المجردة بحسب معانيها الأصلية ، بل باعتبار استعمالاتها وسياقاتها ، وتوزيعاتها في الخطب والإشعار ، والأمثال ، والعوائد ، والمحادثات ، لأن وظيفة التفسير أو وظيفة المعجم ، هي أن يستوعب نقلاً عن أصول اللغة ، الإستعمال المتنوع والمتغير والمتطور . ولا شك أنه قد أجاز للمفسر والمعجمي من أسباب الاستعمال ما لا ينحصر عادةً في الشعر فحسب ، بل يشمل النثر كذلك . ولقد اُعترِضَ على الاستشهاد بالشعر على القرآن الكريم ، كما أن أغلب معاجمنا كثيراً ما أهملت الاستشهاد بالنثر حديثاً شريفاً ، وخطباً ، وأمثالاً ، ونصوصاً مأخوذة من علوم مختلفة ومن أمراء البيان ومشاهير الكتاب من أمثال عبد الحميد الكاتب ، وابن المقفع ، والجاحظ ، وابن سينا وابن الجزار ، وأبي حيان التوحيدي ، وابن بسام الشنتمري ، وابن خلدون والمقرى الخ . . .

15) نفس المصدر ، ص 18.

16) نفس المصدر.

أما العوائد والمحادثات فهي تفيد ربط اللغة بمحيطها الإجتماعي والتوسع في السماع من العرب ، باعتبار أن الكلام أساس اللغة وعمدة تطورها. ورأيي أنه يفتح الباب للعرب والمولدين أي القدماء والمحدثين كلما قاسوا على كلام العرب ، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. ولا غرابة أن نقر هذا الرأي لأن الشيخ الطاهر ابن عاشور قد أقره بالنص لما سمح للعربي والمولد أن يعتمدَا المستعمل من اللغة كما أقره في اعتماده مصادر عربية تونسية حديثة في تفسيره ، ستتعرض لها ولو بعجالة في هذا العرض الوجيز – فضلا عن أنه قد شاطر ، وهو عضو من أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة – زملاء من المجمعيين قرارهم ودعوتهم إلى السماع من المحدثين من الفصحاء وأهل الحرف والصنائع[17].

1 – 10 في «التحرير والتنوير» موضوع مهم ، قل أن تعرضت إليه المعاجم ، لأنها كثيرًا ما نظرت إلى اللغة نظرة تقعيدية لا تطورية. ونعني به ما يدعى اليوم بالأسلوبية التي تعتبر اليوم بضاعة شائعة عندنا في المستوى النظري والوصفي والتاريخي[18] دون أن يكون لها تطبيق على العربية ، إنطلاقا من أصولها ومن نصوصها ، لا سيّمَا القرآن الكريم ، لأن التفسير كما يقول الطاهر بن عاشور ليس «مقصورا على بيان مفرداته ومعاني جمله كأنها فقر متفرقة تصرِفُه عن روعة انسجامه وتحجب عنه روائع جماله»[19]. ولقد اهتم المؤلف بهذه القضية في مقدمته العاشرة من تفسيره. فهو يشير إلى الأسلوبية بمصطلحات ثلاث : وهي «البيان» في مستوى اللغة عموما و«الإعجاز» في مستوى ذات القرآن ، و«الأسلوب أو الأساليب» بصفة عامة.

أما المعاجم فهي لم تعر إهتماما لهذه القضية في حدِ ذاتها باستثناء ابن عبيدة معمر بن المثنى الذي خصص لها مصطلح «المجاز» في «مجاز القرآن» ، والزّمخشري الذي أشار إليها بنفس المصطلح في مؤلفه «أسرار البلاغة».

---

17) مجمع اللغة العربية في القاهرة : مجموعة القرارات العلمية والفنية.

18) عبد السلام المسدي : الأسلوبيّة والأسلوب... تونس 1977 ؛ 259 صفحة.

19) الشيخ الطاهر ابن عاشور: «التحرير والتنوير» ص 8.

واعتقادنا أنها تجد في «التحرير والتنوير» أساسًا مبدئية وتطبيقات لا يُستغنَى عنها وتعتبر حجة لغوية تاريخية ، وسابقة تعتمد ، للعناية بقضية الأسلوبيّة حتى تشمل الاستعمالات الأسلوبية القديمة ولا سيّمَا الحديثة التي تستحق أن تتبوأ منزلتها من فترات العربية وتطوراتها. ولقد عرض علينا الطاهر ابن عاشور نماذج عديدة من اعجاز القرآن ومبتكراته وأساليبه لا سيمَا التضمين الذي أعتبره منطلق الأسلوبية العربيّة قديمًا وحديثًا إذ يقول عنه «ومن بدائع الإيجاز في القرآن وأكثره ما يسمى بالتضمين وهو يرجع إلى إيجاز الحذف ، والتضمين أن يضمّن الفعلُ أو الوصفُ معنَى فعل أو وصف آخر ويشار الى المعنى المُضَمّن بذكر ما هو من متعلقاته من حرف أو معمول فيحصل في الجملة معنيان»[20]. ولعل التضمينَ أبدعُ ما ابتكر المفسرون والبلاغيون لحل قضايا الأساليب التي عالجها مجمع اللغة العربية بالقاهرة[21] لمواجهة ما سماه الشيخ عبد القادر المغربي «بتعريب الأساليب». وهي ألفاظ وتراكيب شائعة تستمد مادتها من القياس الخاطئ أو من الخطأ المشهور الذي أقره الكتاب والصحافيون وأهل المعرفة والعلم من المحدثين.

I – 11 إن في «التحرير والتنوير» زادًا لغويًا ، وتفسيرًا هامًا ، جاء على قدر طموح صاحبه ومساهماته النقدية إذْ يقول «فجعلت حقًا عليّ أن أبدي في تفسير القرآن نكتًا لم أرى من سبقني إليها وأن أقف موقف الحكم بين طوائف المفسرين تارةً لها وآونة عليها ، فإن الإقتصار على الحديث المعاد تعطيل لفيض القرآن الذي ماله من نفاذ»[22]. وفي سبيل ذلك اعتمد لِغة العرب لا سيّمَا المولدين منهم الذين ضيق عليهم بعض المعجميين – فهو يقر النَّحْتَ عند تفسير قائلاً «فجاء من خلفهم من مولدي العرب واستعملوا هذه الطريقة في حكاية الجمل التي يكثر دورانها في الألسنة لقصد الإختصار»[23] – واحتج في هذا

20) نفس المصدر ، ص 123.

21) محمد رشاد الحمزاوي : مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة : تاريخه وأعماله ، تونس 1975 أنظر بالخصوص الفصل 12 المخصص للأسلوبية العربيّة المطبقة الحديثة.

22) الشيخ الطاهر ابن عاشور: «التحرير والتنوير» ص 7.

23) نفس المصدر ، ص 137.

الشأن بمولد تونسي وهو ابن هارون التونسي في حاشيته على مختصر ابن الحاجب[24]. فلم يتحرج أن يقر النحت وسيلة لإثراء اللسان العربي ومعجمه، كما أنه لم يحجم عن وضع قضايا **المُعَرّب** وأصله ذاكرًا بأمانة مختلف الآراء الواردة فيه. فيقول «والصراط اسم عربي ولم يقل أحد من أهل اللغة أنه معرب، ولكن ذكر في الإتقان عن النقاش وابن الجوزي أنه الطريق بلغة الروم. وذكر ان ابنَ حاتم ذكر ذلك في كتاب الزينة : وبنى على ذلك السيوطي فزاده في منظومته في المعرب»[25]. ويعنيْ بذلك **المهذب فيمَا وقع في القرآن من المعرف**[26] للسيوطي. فنرى أن صاحبنا يسهم في وضع المسألة المتعلقة بأنواع الألفاظ التي يشتمل عليها التفسير والمعجم دون اعتماد مبدأ الاستيعابية الذي ينكر وجود المعرب في القرآن والعربية.

إن «التحرير والتنوير» لا تنقضي فوائده باعتباره مصدرًا من مصادر المعجم العربي. إلّا أن تداخل العلوم، لا سيمَا إذا كانت تنبع من أصل واحد، دعانا الى تقديم نظرة عاجلة على مساهمة قيمة تستحق الاعتبار، وتستوجب مزيدًا من العناية والتعمق، تدعيمًا لمواصلة المعرفة وتضامنها، ضمن ثقافتنا العربيّة الإسلامية المتطورة والمتجددة.

---

24) نفس المصدر.

25) نفس المصدر، ص 190.

26) محمد رشاد الحمزاوي، عرض لذلك الكتاب في حوليات الجامعة التونسية عدد 15 (1973) ص 209 – 211 وبجريدة «العلم» المغربية سنة 1984.

مصطلحات «الكتاب» لسيبويه[1]

قدّم لهذا المؤلف بحوليات الجامعة التونسية[2]. وهو تقديم وصفي قد سعى إلى أن يشمل محتوى هذا المؤلف الذي وفر لنا معلومات تستحق العناية وذلك لغزارة مادته ولمساهمته مساهمة في وضع أسس المعجم اللغوي العربي الذي ننتظر منه أن يكون مرآة للمصطلح اللغوي العربي القديم والحديث وماله من صلة بالمصطلح اللغوي عمومًا.

فبقدر ما كان العمل مفيدًا والوصف وافيًا والتقديم مصيبًا، رأينا أن نبدي بعض الملاحظات في شأنه لأن أمورًا مهمة لم تؤخذ بعين الاعتبار لا سيّما ونحن أمام محاولة تقيم وتحكم وتقر آراء تتعلق بمنزلة مساهمة سيبويه سواء ضمن النحو العربي أو التفكير اللغوي عمومًا القديم منه والحديث. ولقد بدا لنا أن تلك المكانة تكاد تكون «معزولة»[3] لأن المؤلف قد قطع غالبًا الصلة بينها وبين أهم الثقافات اللغوية الكبرى المجاورة من يونانية ولاتينية وكذلك الثقافة اللغوية المعاصرة لا سيّما الألسنية الحديثة.

---

1) نركز هذه الملاحظات على المصطلحات التي جاءت مذكورة في مؤلف جيرار تروبو(Gérard Troupeau) بعنوان: المعجم المفهرس لكتاب سيبويه.
Lexique, Index du Kitàb de Sabawayh, édit. Klincksieck, Paris 1976, 266 p.

2) أنظر: المعجم المفهرس لكتاب سيبويه. بقلم جيرار تروبو. تقديم المنصف عاشور حوليات الجامعة التونسية ج20 / 313–323.

3) جيرار تروبو، المعجم المفهرس ص 12 وما بعدها.

فيقول متحدثًا عن مشكلة ترجمته مصطلحات سيبويه إلى الفرنسية «لأن دراسة «الكتاب» تبرز بوضوح أن النحو العربي كما يعرضه سيبويه بمؤلفه يختلف اختلافًا عميقًا باعتبار تصوره العام ومنهجه، عن النحو اليوناني اللاتيني وكذلك عن اللسانيات الحديثة»[4].

ولا يمكن في هذه المحاولة أن نتتبع جميع الآراء التي جاءت مذكورة في مقدمة المؤلف المعنى بالأمر بل يكفينا الإشارة إلى البعض منها.

أ) فمن أهم القضايا قضية ترجمة مصطلحات سيبويه. من الواضح أنه لا يصح على العموم أن نقيم معادلة بين مصطلحات النحوي العربي والمصطلحات اليونانية اللاتينية السائدة لأن للعربيّة شجاعتها حسب رأي ابن جني ولأن اللغات تتميز غالبًا بما تختلف فيه لا بمَا يتشابه منها كما أقر ذلك دي سوسير (De Saussure). ولقد سبق للمستشرق ج. فايس أن بيّن مثلاً أن مفهوم «العمل» في النحو العربي لا يمت بصلة إلى مفهوم «gouvernance» اللاتينية[5]. ولا شك أن مفهوم المعادلات الكونية (les universaux) من القضايا الشائكة العويصة لأن وراء كل لفظ دلالات تحف بها سياقات ثقافية وتجارب إنسانية ومقاربات وعقليات تختلف بحسب الأمم والشعوب دون أن يكون ذلك مدعاة إلى نكران وجود مفاهيم كونية مشتركة عند اللغويين قديمًا وحديثًا لها طبعًا أسبابها ومبرراتها اللغويّة والفلسفية القائمة إلى الآن. فمدرسة بور روايال (Port Royal) الداعية إلى وضع نحو عام معقلن (grammaire générale raisonnée) عاد إليه اليوم شومسكي صاحب اللسانيات التوليدية، ليست خاطئة، عندما اعتنت «بأسباب ما هو مشترك بين جميع اللغات وأهم الإختلافات التي توجد بها» واللسانيات الحديثة تهدف أساسًا إلى استخلاص قوانين عامة لتطبق على جميع اللغات باعتبار أن العلم لا يستقيم إلّا بالإعتماد على ما عمّ.

وبالتالي يبدو أن مصادرة المؤلف الداعية إلى عزل مصطلحات سيبويه عن غيرها

4) نفس المرجع، ص 11.

5) ج. فايس: «النحو العربي القومي واللاتينيون»

J. Weiss, «Die arabische nationnalgrammatik und die latener», *Z.D.M.G.* 64/1910

6) جورج مونان «القضايا النظرية في الترجمة».

G. Mounin, *Les problèmes théoriques de la traduction*

قديمًا وحديثًا ، وإلى ترجمتها بحسب أصولها (étymologies) قد أوقعنا في حيرة لها وجوه عدة.

1 – أنه يؤثر المعنى اللغوي الأصلي على المعنى المجازي وبالأحرى الإصطلاحي. فإن كان الأمر كذلك كفانا أن نترجم «سيارة» لا بـ «automobile» بل بـ «caravane» و «avion» لا بطائرة بل بحسب معناها الأصلي اللاتيني وهو «طائر». لقد استعمل سيبويه بالطبع مصطلحات اخلاقية سلوكية مثل «حسن» و «قبيح». وهما مصطلحان أصبح لها مجاز جديد في المستوى النحوي مثلما هو الشأن بالنسبة لـ (correct, incorrect wrong, right). وهي كلها متعادلة باعتبار أصلها الأخلاقي واستعالها النحوي. وفي المؤلف من هذا نصيب يستحق النظر. لذلك لم ندرك السبب الداعي إلى جعل مصطلحات سيبويه تقبع في مستوى سطحي ساذج ، منبت من سياقه ، تغلب عليه «فلكلورية» أريد منها خير ، إلّا أنها أساءات من حيث أرادت أن تحسن. فلا غرابة عندئذ أن يستغرب طالب العربيّة الغربي من أن يواجه مصطلحات تترجم بجمل كاملة من ذلك :

– مفعول به : ce sur quoi on opère
– استكراه : fait de trouver détestable
– ألثغ : qui prononce le rā ou le lām comme un ʿayn

2) يجنح المؤلف أحيانا إلى ترجمة المصطلحات السيبويهية بمصطلحات النحو اليوناني اللاتيني واللسانيات الحديثة التي أنكرها على سيبويه. فنجد مثلا : جنس (genre) وعمل (action) ومعنى (signification) وفسر (explique) واستفهام (interroger) وفم (bouche) وفاعل (opérant) ومفعول به (le sur quoi on opère) والمصطلحان الأخيران يذكران بـ (operator) و (operated on) الالسنيين الحديثين. والملاحظ أن منطق المؤلف يستوجب أن تترجم المصطلحات بحسب أصولها اللغوية المعتمدة في أغلب المصطلحات المعنية بالأمر.

3 – يوهم المؤلف أن «الكتاب» ومصطلحاته لا يمكن أن يقاربا مقاربة السنية حديثة والحال أن أساطين هذا العلم الحديث من أمثال جاكبسون قد عادوا إلى التراث اللغوي اليوناني واعتمدوه في مقارباتهم وأن نفرا من المستشرقين والعرب المحدثين قد سعوا إلى قراءة كتاب سيبويه ومصطلحاته قراءة لسانية حديثة تستحق العناية

والاعتبار[7] مع العلم مثلاً أن نظرية سيبويه في علم الأصوات جديرة بأن توظف توظيفًا لسانيًا حديثًا.

وعلى العموم فنحن لا نشك في أن مقاربة ترجمة هذه المصطلحات تثير مشاكل منهجية عويصة لا محالة إلّا أننا نعتقد أنّ معالجتها تستوجب نظرة عامة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار سياقها الإصطلاحي، وخاصة تطبيقاتها التعليمية والتربوية لطلاب العربيّة من غير الناطقين بها الذين نريد أن نيسر لهم لا أن نعسر.

ب) أما القضية الكبرى الثانية المطروحة في مؤلف جيرار تروبو فهي تتعلق بتأثر كتاب سيبويه بغيره من المؤلفات اليونانية والهندية والسريانية الخ. فإننا نوافق المؤلف في سعيه إلى مناقشة آراء أ. ميركس (A. Merx) القائلة بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني[8] (والجدل ما زال حسب رأينا قائمًا). إلّا أننا نخالفه في نقطة منهجية مهمّة وهي أن ميركس لم يعن بذلك - كما يوهم الكاتب - أثر النحو اليوناني في «كتاب» سيبويه فحسب بل في مؤلفات أخرى معاصرة له أو لاحقة به. فمقاربة ميركس تشمل ميدانًا أوسع من «الكتاب» وبالتالي فإننا نرى أنها وغيرها تستحق الإعتبار في مستويات عدة منها مثلاً مفهوما «الوضع» و«التوقيف» المأخوذان حسب بعضهم من مصطلحين يونانيين[9].

أما فيما يتعلق بأثر السريانية في العربية، فإننا لا نستبعد ذلك وإن كنا نتساءل عن ترجمات الحركات السريانية التي يرى المؤلف أنها أثرت في وضع أسماء الحركات العربية. فهو يعبّر عن الحركة السريانية (a) بترجمتين وهما: ouverture و élévation والحركة (i) بـ (pression) و (dépression) و (u) بـ contraction و élévation[10].

7) ميخائيل ح. كارتر: نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي: مجلة جمعية الاستشراف الأمريكية 2-93 (1973) ص 146-157.

Michel G. Carter, *An Arab Grammarian of the Eight Century* ,A.D. Journal of the American Oriental Society 93.2 (1973)

وقد ترجمناه إلى العربية؛ انظر كذلك قراءتنا لنظرية الخليل المعجمية بمؤلفنا هذا.

8) جيرار تروبو: المعجم المفهرس ص 12-13.

9) ل. كوكنهايم، نظرة تاريخية في اللسانيات الفرنسية، ليدن 1962، ص 11.

L. Kukenheim, *Esquisse historique de la linguistique française*, 1962 p. 11.

10) جيرار تروبو: المعجم المفهرس ص 13.

إلّا أن المراجع في اللغة السريانية[11] تفيد بأن نظام الحركات السريانية يعود إلى القرن الرابع الميلادي. وهي حروف (أ ، و ، ي) أو علامات خاصة. ويبدو أنها تطورت عندما تأثرت في القرن الثامن بالحركات اليونانية والكلدانية ؛ والقرن الثامن هو العصر الـذي وضع فيـه حسب تروبـو Jaque d'Edesse (633–708) الحركـات السريانية[12] ؛ وهو أيضا القرن الذي توفي فيه سيبويه بين 777 و 809 ، فأصبحت باعتبار اليونانية خمس حركات وهي : (a) بتوحو 'ouverture» و (é) رقوصو «dépression» ، و خفوزو «compression» ، و (o) زقوفو «élévation» و (ù) عصوصو «resserrement» . فيظهر أن مؤلفنا قد أطلق اسمين مترجمين على حركة واحدة فحسب والحال أن كل اسم من الإسمين يدل على حركة واحدة معينة طويلة أو قصيرة يضاف إلى ذلك أن هذه الحركات مهما كان نوعها ، فهي في نهاية الأمر متأثرة باليونانية التي يبدو أنها أثرت بصفة غير مباشرة في العربية.

بقيت مشكلة أثر النظرية النحوية السنسكريتية في «كتاب» سيبويه. الملاحظ أن المؤلف لا يقرها نهائيًا بل يرجح عليها النظريّة الإيرانيّة وإن كان قد صرح «بأننا لا نعرف شيئًا عن النحو الإيراني القديم»[13]. ولقد أصبحت نظرية فولر (Vollers) في تأثر العربيّة بالسنسكريتية محل نظر إذ أن بعضهم يرى أن اليونانية هي المؤثر الكبير في النحو العربي من خلال معجم الخليل[14] أستاذ سيبويه. والراجح أن ما زودنا به المؤلف في هذه النقطة الثانية يحتاج إلى نظر وإلى تمحيص يستمد دعامته من النصوص والوثائق التي ليست دائمًا متوفرة بحسب المطلوب.

ج) في القضية الثالثة يشير المؤلف إلى قدم[15] بل بدائية (primitif) مصطلحات سيبويه. ويعلل ذلك مثلاً بوجود إسم نسبة وحيد مشتق من أسماء الأعيان

---

11) ل. كستاز س.ج. النحو السرياني ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت – لبنان الطبعة الثانية 1964 ص 7–9.
L. Costaz S.J., *Grammaire syriaque.*, Imprimerie Catholique, pp. 7–9.

12) جيرار تروبو: المعجم المفهرس ص 13.

13) نفس المرجع ، ص 14.

14) ف روندغرن : المعجمية العربية بكوادرني دي سميتكا
Frithiof Rudgren, «La lexicographie arabe», in *Quaderni di Semitica*: Studies of semitic lexicography 2/1973 pp. 145–159

15) جيرار تروبو: المعجم المفهرس ص 14–15.

(non commun) وهو «نحوي» ، لأن اسم النسب حسب رأيه يشتق عادة من أسماء الأعلام ، والقبيلة ، والشعب ، والبلد ، والمدينة الخ . وهو يرى بالتالي أن سيبويه يجهل كلمات من أمثال الثلاثي والرباعي والخماسي ويعبر عنها بـ «بنات» الثلاثة ، والأربعة الخ . فهل هذا دليل على أن سيبويه كان يجهل ذلك وعلى أن مصطلحاته قديمة عتيقة بالنسبة له ولغيره؟ ذلك ما يبدو مستبعدًا لأن الليث بن النضر معاصر سيبويه ، وناقل «كتاب العين» للخليل بن أحمد ، أستاذ سيبويه ، قد استعمل النسبة بالياء في مؤلفه كما يلي «قال الليث : قال الخليل :

كلام العرب مبني على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي[16] . كما نجد كذلك في «العين» نفسه «قال الخليل إعلم أن الحروف الذّلق والشفوية ستة وهي ... » .

د) أما المسألة الرابعة فهي تهم مرجعًا هامًا اعتمده المؤلف لمقارنة مصطلحات سيبويه بمصطلحات النحويين من التابعين المتأخرين . والمرجع المذكور هو لـ (A. Goguyer)[18] . والغرض من هذا تنزيل مصطلحات الكتاب من مصطلحات المدارس النحوية المتأخرة للنظر في أثره فيها . فيفيدنا المؤلف بأن استقراء (Goguyer) يشمل 1073 مصطلحا وهو حسبه «يكون أكمل فهرس بين أيدينا اليوم لأنه يحتوي على مجموع المصطلحات المثبة في أربعة فهارس متوفرة لدينا من جهة أخرى وهي :

– مجموع أهم المصطلحات الفنية للنحو العربي (763) كلمة ، التي نشرها Machuel إثر إعادة طبع النحو العربي لـ Sylvestre de Sacy .

– الاستقراءات الثلاثة الشاملة لكتاب التصريف للزنجاني (241 كلمة) .

– كتاب العوامل المائة للجرجاني (156 كلمة) .

– مقدمة ابن أجرم (159 كلمة)[19] .

فيكفي أن نقوم بإحصاء بسيط لنلاحظ أن مجموع المصطلحات الواردة في المراجع الأربعة المذكورة يساوي 1319 مصطلحًا . وهو ما يفوق الـ 1073 مصطلحاً

16) الخليل بن أحمد : كتاب العين ، تحقيق عبد الله درويش ، بغداد 1386هـ/1967م ، ص 53 .

17) نفس المرجع ، ص 57 .

18) (A. Goguyer) ألفية ابن مالك ، بيروت 1889 .

19) جيرار تروبو : المعجم المفهرس ص 18 – 19 .

عند Goguyer. وقد أكّد المؤلف بصريح كلامه على أنها شملت مجموع مصطلحات المراجع الأربعة. فما هي أسباب هذا الرأي الذي يحتاج إلى تبرير؟

ويمكن أن نثير في هذا السياق مسألة أخرى تتعلق بمقارنة مصطلحات فهرس Goguyer بمصطلحات المعجم المفهرس لـ Troupeau الذي يرى أن هذه المقارنة تفيد بأن كثيرًا من مصطلحات «الكتاب» غير موجودة عند Goguyer والعكس بالعكس. وبالتالي يستخلص المؤلف «ولما كان استقراء «الكتاب» كاملاً، يجوز أن نؤكد على أن تلك المصطلحات لم يستعملها سيبويه، وهي بالتالي لا تنتسب إلى مصطلحاته[20]». إلّا أن مقارنة بين ما جاء مذكورًا من مصطلحات Goguyer عند Troupeau[21] ومصطلحات «الكتاب» تفيد بوجود نفس المصطلحات بالفهرسين من ذلك: اعتراض – جنس، مستوى، معنى، عين، حاضر، لازم، تحقيق جوف الخ. فما معنى هذا؟ لا سيّمَا وأن المؤلف يعني بتلك المقارنة الإحصاء لا تطور معنى المصطلحات إذ أن مفهوم بعضها تختلف ترجمته في الفهرسين. والملاحظ أن المؤلف لم يؤكد بالخصوص على هذا التطور الدلالي الذي لا يمكن اعتماده في كل الحالات وذلك لأمرين:

– أولها أن بعض المصطلحات المشتركة قد ترجمت بنفس المعنى في الفهرسين – من ذلك «genre» لتأدية «جنس».

– وثانيها أن ترجمات Goguyer نفسها هي محل نظر كبير. ويبدو أن المؤلف قد أخذها مسلمة. من ذلك أنه قد يترجم «غابر» و«عاتٍ» بـ«futur»؛ وهما يفيدان مضى وولّى في العربيّة. ويستعمل ترجمة فرنسية واحدة للتعبير عن مصطلحين عربيين مختلفين من ذلك «parenthèse» للتعبير عن «اعتراض» و«التفات» و«entreprise» للتعبير عن «شروع» و«إنشاء»[22] الخ.

ولا يفوتنا أن نضيف إلى هذا كله أن عمل جيرار تروبو قد زودنا – على أهميته التي لا تنكر – بقائمة وصفية بحتة كنا نرجو منها أن تكون وسيلة ينطلق منها للتفكير

20) نفس المرجع ص 19. وهذا الرأي قائم على أساس أن استقراء (Goguyer) لم يكن جامعًا شاملاً مثل استقراء (Troupeau) «للكتاب».

21) نفس المرجع، ص 19–24.

22) المرجع نفسه ص 20.

والتأمل لاستخلاص نظرة مجملة عن منزلة نحو سيبويه مقارنة بالنحو العربي اللاحق وبالنحو عموماً في المستوى النظري والبيداغوجي وذلك باعتماد نظرة داخلية تعقبها نظرة خارجية مقارنة، تؤيدها نصوص قديمة وحديثة ثابتة لا ثراء هذا المعجم المفهرس وتدعيم مكانته من المصطلح اللغوي العربي المعاصر وتوظيفه استعمالاً في مؤلفات التدريس والمعاجم اللغوية العربية الحديثة التي وضعتها المجامع[23]. والباحثون[24].

23) مجمع اللغة العربية : مجموعة المصطلحات العلمية والفنية جزء 3 إلى جزء 10 ، من سنة 1962 إلى 1968.

24) محمد رشاد الحمزاوي : المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية : حوليات الجامعة التونسية عبدد 14 سنة 1977 ، تونس 199 صفحة.

التراث المعجمي والمعاصرة :
نموذج من تحقيق ونشر «المهذب فيمَا وقع في القرآن من المعرب»[1]

• القسم الأول : مدخل

زوّد التهامي الراجي الهاشمي المكتبة العربية الإسلامية بـ «المهذّب فيمَا وقع في القرآن من المعرّب» لجلال الدين السيوطي محققًا ومطبوعًا بالمملكة المغربية وبإشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد قسّم المحقّق الكتاب الذي لم يذكر تاريخ طبعه إلى ستّة أقسام وهي : (أ) مقدمة المحقق ويعرف فيها بالكتاب ومؤلفه ومؤلفاته الأخرى العديدة وبالنسختين المعتمدتين لتحقيقه[2] ؛ (ب) متن «المهذب» لجلال الدين السيوطي بمقدمته ومداخله المخصصة للألفاظ المعربة الواقعة في القرآن ملحق بها أرجوزة في المعربات القرآنية رواية عن تاج الدين السبكي[3] ؛

1) «المهذب فيمَا وقع في القرآن من المعرب» لجلال الدين السيوطي ، تقديم وتحقيق التهامي الراجي الهاشمي ، مطبعة فضالة المحمدية (المغرب) ، 275 صفحة بدون تاريخ .

2) نفس المصدر ، ص 1–56.

3) نفس المصدر ، 57–78.

(ج) الفهارس العامة وهي : فهارس الآيات القرآنية مع جدولة اللفظ المعرب الوارد فيها ، فهارس الأبيات الشعرية ، فهارس اللغات[4] ؛ (د) فهارس المؤلفات العربية والأجنبية[5] ؛ (هـ) فهارس الأعلام[6] ؛ (و) فهارس الأماكن والفرق[7]. ولقد بذل المحقق جهودًا كبيرة لوضع تلك الفهارس وإثراء النص المحقق بشروح وأنواع مختلفة من الحواشي والتعليقات الطويلة تهم بالخصوص مؤلفات السيوطي مخطوطة ومطبوعة أو مذكورة في مراجع عدة ، كما تسعى إلى إثبات أصول بعض الكلمات المعربة وإعادتها إلى لغاتها الأصلية من عبرية وآرمية ويونانية ولاتينية الخ... بالاعتماد على مراجع منها : كتاب «غرائب اللغة» للأب رفائيل نخلة اليسوعي . وقد رسم البعض منها بخطوط تلك اللغات الأصلية وبالخط اللاتيني محاولة لرسمها بحسب الكتابة الصوتية لإدراك النطق الأصلي بها في لغاتها. والمحقق مشكور على صنيعه هذا وعلى سعيه الحميد وجهده وجهاده في سبيل تحقيق ونشر هذا المؤلف اللغوي الأساسي والهام الذي وضعه جلال الدين السيوطي المتوفى سنة 911هـ / 1505م. ونحن نرى انه قد زوّدنا بنصّ لا يساهم في إحياء التراث فحسب بل يعتبر وثيقة أساسية سيكون لها وزنها في الجدال الذي جدّ في شأن «المعرب» قديمًا وحديثًا.

ولا شك ان اعتناء المؤلف «بالمهذّب» يستجيب لاعتبارات ثقافية وحضارية ولغوية كثيرة على غاية من الأهمية منها منزلة المعرب من القرآن بالخصوص ، ومن العربية عمومًا فضلاً عن منزلته في العصر الحديث من إحياء العربية وتنمية رصيدها العلمي والتكنولوجي مواكبة للعصر بلسان عربي أساسه البيان. فقضية «المعرب»[8] تكون في حدّ ذاتها مسألة شائكة بل «متفجرة» كثيرًا ما تسببت قديمًا وحديثًا في مجادلات ومداولات قد آلت إلى مهاترات مذهبية وعاطفية[9] إذ للموضوع أبعاد دينية وثقافية وحضارية يتجاذبها تيّاران مستبدان يثبت أحدهما وجود المعرب في القرآن وفي

4) نفس المصدر ، ص 180– 199.
5) نفس المصدر ، ص 211– 228.
6) نفس المصدر ، ص 229– 270.
7) نفس المصدر ، ص 271– 275.
8) محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات ، تونس 1983 ص 139– 458 حيث نبين أن مصطلح «المعرب» قد سبقته مصطلحات أخرى منها الغريب والأعجمي والمحدث والمبتدع والدخيل الخ.
9) نفس المصدر ، ص 117– 158.

العربية وبالتالي يقر مبدأ تداخل اللغات والأخذ والعطاء في كل اللغات وفي كل العصور حسب نسب تختلف بحسب زاد كل لغة من التقدم والحضارة. أما التيار الثاني فهو ينكر وجوده في القرآن ويقره على مضض في العربية ونصوصها معتبرًا إياه ضربًا من ضروب التبعية يجب التخلص منها. فدعاة التيار الأول يؤمنون بأن المعرب ضرورة من ضرورات كل لغة لا يمكن لها أن تتخلّص منه لأنه يزوّدها في حالات فراغاتها المعجمية والأسلوبية بتضمينات تثريها وتوسّع في فصاحتها وبلاغتها وشجاعتها على حد تعبير ابن جني في الخصائص – أما التيار الثاني فإنه يرى على حدّ تعبير أبي عبيدة معمر بن المثني – أن «من زعم أن فيه (القرآن) غير العربية فقد أعظم القول ومن زعم أن «طه» من النبطية فقد أكبر القول» وبالتالي لا يرى داعيًا إلى اعتماد المعرب وسيلة لتنمية رصيد العربية مثلما يعتمد المجاز والاشتقاق الخ. ولقد تعرضنا بالتفصيل إلى هذه المواقف وحلّلناها تحليلاً عقائديًا اجتماعيًا لغويًا[10] وفي هذا المؤلف.

ولقد اشتد تناحر التيارين ابتداء من أوائل القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا وكتاب «المهذّب» مخطوط مغبون في فهارس المكتبات لم يعتمده أحد من اللغويين والمجمعيين حجة دينية ولغوية وتاريخية حسمًا للخلاف وسندًا للتوفيق والتوافق : فكثيرًا ما وقع الجدال في التراث وصلته بالحاضر والمستقبل دون أن يكون «للمتفقهين» في ذلك الجدال معرفة بسيطة بمصادره ومراجعه. فما بالك بنصوصه الثابتة المركزة التي تهمل بل تداس ليترك العنان إلى المذهبيات والغوغائيات التي لا صلة لها بالتأويل والتخريج والثقافة والحضارة واللغة وقضاياها. ولعل ترهات الجدال العربي القائم في شأن التواصل الثقافي وتفاعل الماضي والحاضر والمستقبل مثلما هو الشأن في الثقافات الأخرى يعود إلى اندثار الذاكرة التاريخية الثقافية والحضارية التي تربط الماضي بالحاضر وتحول دون القطيعة بين الأجيال والمراحل تأصيلاً للكيان ودعمًا للمستقبل وتأييدًا للتجديد والتقدّم حسبمَا يقتضيه العصر والعلم والمعرفة ، ولعل هذا العرض المقدّم هنا يعطي فكرة عن الطرق والمناهج التي يعالج بها التراث.

وعلى هذا الأساس يمكن أن ندرك الأهمية اللغوية والاجتماعية والحضارية الحاصلة من تحقيق هذا المؤلف سواء بالعراق أو بالمملكة المغربية كما ندرك ما عسى أن يكون له من أثر في إعادة النظر في القضية المطروحة ، هذه القضية القديمة الحديثة التي

---

10) المصدر السابق.

تواجهها جميع اللغات بمَا في ذلك العربية. فالقضية في صميم اهتماماتنا وتعسفنا وتعصبنا وتفتحنا وتقدمنا ومقاربتنا لها مهما كانت الزوايا التي ينظر إليها منها. وفي هذا المستوى يحق لنا أن نتساءل: هل وفّر لنا المحقق نصًّا محققًا نفيد منه فيمَا نحن فيه من قضايا؟ فإن كانت إرادة نشر هذا النص مفيدة فهل كانت عملية تحقيقه مفيدة منهجيًّا وعلميًّا ولغويًّا؟ لذلك رأينا أن نتتبع مخطط المحقّق في تحقيقه بابًا بابًا مع الخروج عنه عند الضرورة.

• القسم الثاني: القضايا

القضية الأولى: تاريخ طبع «المهذب»

لاحظنا أن مطبعة فضالة بالمحمدية بالمملكة المغربية قد أصدرت «المهذب» مطبوعًا بدون تاريخ. فهو معدوم في أول المؤلف وفي مقدمة المحقق وفي آخره. فمَا هو الداعي إلى إهماله؟ وهو شرط لزوم تستوجبه أبسط مقتضيات التوثيق في عصرنا، وهو عصر توثيق وإعلاميات وتستدعيه الأمانة العلمية. فهل كان ذلك بواعز من المحقق وصندوق إحياء التراث الإسلامي أو أنه من تقاليد مطبعة فضالة؟ فإن كان الأمر كذلك، فلم أرخت المطبعة المذكورة لمعجم آخر حققه التهامي الراجي الهاشمي وعبد السلام الفاسي وهو «اضاءة الراموس واضافة الناموس على اضاءة القاموس» الجزء الثاني لمحمد الفاسي الشركي الصميلي الصادر سنة 1983؟ ولقد جاء تاريخ طبعه مذكورًا في مقدمة المحقّقين وفي الصفحة الأخيرة من هذا القاموس المحقق بالمغرب كذلك. أليس من حق المحقق وواجبه أن يطالب بذكر ذلك التاريخ عملاً بالأمانة العلمية ودرءًا لكل الشبهات لا سيّمَا وأن هذا التحقيق «للمهذب» لم يكن الأول من نوعه في العالم العربي؟ فلقد سبق أن حققه السيد عبد الله الجبوري بالعراق منذ سنة 1391هـ/ 1981م وأصدره بمجلة «المورد» العراقية المشهورة[11] الموجودة بالرباط. ولقد تناولنا ذلك التحقيق

(11) «المهذب» فيمَا وقع في القرآن من المعرب» تحقيق للأستاذ عبد الله الجبوري أمين مكتب الأوقاف العامة، بغداد، المورد، المجلد الأول، العدد الأول والثاني 1391 هـ/ 1971م ص 97-126.

بالدرس في «حوليات الجامعة التونسية» منذ سنة 1973[12]. فلم يأت ذكر لذلك التحقيق الأول سواء للمقارنة أو لتبرير الأسباب والمسببات الداعية إلى تحقيق ثان «للمهذب» لا سيّمَا وأن المحقق بالمغرب قد أفادنا بأن مخطوطات «المهذب» كثيرة طلبها ولم يحصل عليها[13]. فاكتفى بنسختين دون نسخة بغداد وقدم لنا حسب قوله «نصًّا للمهذب سليمًا»[14] وفي ذلك نظر كما سيأتي – والغريب في هذا الشأن أن المحقق قد اجتهد كثيرًا في ذكر مخطوطات مؤلفات السيوطي الأخرى[15] وغفل عن ذكر مصادر ومراجع مخطوطات «المهذب» التي تعنينا بالدرجة حسبمَا تستوجبه منهجية البحث من هذا القبيل – ولنا عودة إلى الموضوع راجين أن تستدرك تلك الهنات لأن تحقيق النصوص يفترض استيعاب جميع أطراف الموضوع والبحث عن ماضيها وسابقها تنسيقًا للجهود وتعاونًا على بر المعرفة وتقواها. ورجاؤنا كذلك أن تثبت مطبعة فضالة تاريخ طبعتها وأن يراجع صندوق احياء التراث الاسلامي فحوى تقديمه للكتاب وألا يجزم في شأن المعربات عمومًا بقوله «فمن قال بعروبتها صدق ومن قال بعجمتها صدق»[16]. وذلك حكم مسبق يفنده كتاب «المهذب» المحقق فضلاً عمّا في هذا الرأي التوفيقي من اضطراب لا يسلم من التلفيق.

القضية الثانية : منهجية مقدمة المحقق وفحواها

خصص المحقق خمسين صفحة لمقدمته منها صفحتان ونصف الصفحة للتعريف بالمهذب تعريفًا عامًّا «لسانيًّا»، (كذا) وأربع صفحات للتعريف بالمهذب خاصة وصفحة واحدة لما عبّر عنه بـ«مخطوطات المهذّب» – أما الباقي من الصفحات (أي 42,5 صفحة) فلقد خصصت في جلها للحديث عن مؤلفات السيوطي الأخرى وكان فيها «المهذب» قطيرة في بحر. وبالتالي :

12) محمد رشاد الحزاوي : حوليات الجامعة التونسية : عرض وتقديم عدد 10 (1973) ص 209 – 211.
13) «المهذب» المحقق بالمغرب، ص 50.
14) نفس المصدر، ص 50.
15) نفس المصدر، حواشي ص 8 – 48.
16) نفس المصدر الصفحة الثانية من تقديم صندوق إحياء التراث الإسلامي.

أولاً : لم نفهم مع أسفنا الشديد الغاية المنهجية والعلمية التي دعت المحقق إلى مشقة تسليط ما بداله مبادئ من اللسانيات على «المهذب». فهو عنده «قاموس جمع لائحة بجميع الدليلين» (ج. دليل !) تعبيرًا عن مصطلح signe اللساني وتفضيلاً له على ترجمته بالدال (كذا !)[17] لمبررات تحتاج حسب رأينا إلى نظر – والمحقق يقر اعتباطية ترجمته وجمعها جمعًا سالمًا. وهو يقول بالاعتياطية ويقرّها في مكان آخر[18] – والقواعد أمرها لله.

ويتطرق بنا بعد أن يقر المهذب «قاموسًا» إلى التمييز بين مفهوم لفظة «المعجم» مضمومة الميم ومفتوحتها كذلك بين المُعجميات والمعجميات و«ما تحت المعجم» ذاكرًا بإشارة بسيطة مفهوم «المعجم» عند «أصدقائنا من علماء اللغة المحدثين»[19] وخاصة مفهومه في نظر «الاصدقاء ممن ينتسبون إلى المدرسة التوليدية»[20]. فهو حسب ما يرويه عنهم بوضوح وبيان «المعجم هو «تحت المكون» الذي يمثل مع «تحت المكون المقولي» أساس المكون التركيبي. فالمعجم عندهم إذن لائحة غير مرتبة من الوحدات المعجمية مشتملة أيضًا على عدد من القواعد الحشوية ، ان الوحدات المعجمية في نظر هؤلاء لتشترك مع التحويلات التعويضية لتدمج هذه الوحدات في متواليات يولدها المكون المقولي للنحو»[21]. ويرى المحقق غض الطرف في كل الحالات عن هذه الأمور لأنها ليست من زمان السيوطي ولأن محاولة تطبيقها عليه يعتبر «ظلمًا لن يغفره لنا أحد». فأين كل هذا من «المهذب»؟ وما الداعي إلى هده الموسوعية «الموضوية» والى تلك القنابل من المفاهيم والمدارس اللسانية التي عولجت على عجالة في صفحة ونصف؟ يكفينا أن نقول : لطف الله بالمهذب وباللسانيات وباللغة المستعملة لتأديتها وتبليغها إلى الناس ليفيدوا منها.

---

17) المتعارف عند الالسنيين العرب أن signe تقابل «علامة» و signifiant تقابل «الدال» وsignifié تقابل «المدلول».

18) «المهذب» المحقق بالمغرب ص 158 باقي حاشية 230406 الموجودة ب ص 157.

19) نفس المصدر، ص 3.

20) نفس المصدر، ص 3.

21) نفس المصدر، ص 3 والملاحظ أن هذا الرأي مأخوذ من تعريف بمعجم لسانيات وهو بالطبع مقتضب وليس مأخوذًا من دراسة معمقة في هذا الشأن.

ثانيًا : ما المهذب؟ بصفة خاصة. ذلك هو السؤال الثاني الذي وضعه المحقق في مقدمته. فكان من المفروض ومن المنتظر أن يعرفنا بالكتاب فيقدمه لنا ويحلّل محتواه الخ... قبل وصف مخطوطاته وما إليها من مسائل وقضايا. إلا أن المحقق حاد عن ذلك وانطلق يحدثنا عن ابن عباس باعتباره أول من كتب في موضوع المعرب (كذا!) مضيفًا إليه أسماء أخرى فيها نظر منها الجواليقي ومن اهتموا بكتابه المعرّب قديمًا وحديثًا. فأين نحن مرة أخرى من المهذب؟

المنهجية في هذا الميدان تفترض أن يخصص المحقق قسمًا مهمًّا لتقديم «المهذّب» باعتباره أول معجم أو قاموس يخصص في تاريخ العربية لمعربات القرآن التي خاض فيها من قبل المفسّرون والفقهاء واللغويون دون كتاب جامع لها. وذلك حدث هام يدعو للتساؤل والسؤال لتأخره في الزمان ولطرافته وجرأته. وكان على المحقق أن يحدّثنا عن أقسامه ومداخله وترتيبها وأعدادها وتوزعها الكمي بحسب كل حرف، وعن المصادر التي أخذ عنها السيوطي —فكان عليه بالخصوص أن يزوّدنا بمعلومات ضرورية عن صلة «المهذب» بكتاب آخر للسيوطي على الأقل أقرب إليه من كتاب ابن عبّاس الذي أوعز تحقيقه لصلاح الدين المنجد دون ذكر عنوانه وتاريخ نشره وعدد صفحاته. وكتاب السيوطي هو كتاب الاتقان في علوم القرآن[22] الذي لخّص فيه محتوى «المهذّب» وذكر فيه «المهذّب» الذي جاء مذكورًا كذلك في «حسن المحاضرة». فلقد قال في الاتقان (النوع الثامن والثلاثون : فيمَا وقع فيه بغير لغة العرب) ما يلي : «قد أفردت في هذا النوع كتابًا سمّيته المهذب فيمَا وقع في القرآن من العرب وها أنا ألخّص فوائده فأقول»[23] وتلخيص الاتقان لا يشمل الأسانيد والروايات الواردة في المهذب – وهنا تظهر للعيان قيمة «المهذب» من حيث اكتماله وصلاته ومكانته في القضية المطروحة إذ يمكن لنا أن نقر في هذه المقدمة بأنه معلمة معجمية انسانية سبقت مع «معرب» الجواليقي المعاجم الكبرى في العالم إلى وضع علم أصول الألفاظ المطبق «L'Etymologie appliquée» وأسس علم اللسانيات المقارنة.

فإن كان لنا أن نربط «المهذّب» بابن عبّاس مثلاً فذلك يكون على أساس

---

22) جلال الدين السيوطي : الاتقان في علوم القرآن ، الطبعة الثانية ، القاهرة سنة 1951 ج 1 / ص 135– 141.

23) نفس المصدر ، ص 135.

ما سبق ، وان كان ابن عباس قد اعتمد فيمَا نسب اليه مصطلحًا آخر دون مصطلح «المعرب» وهو «الغريب» الذي جمعه من موطأ مالك محمد فؤاد عبد الباقي في مؤلف عنوانه «معجم غريب القرآن»[24] يشمل كذلك مسائل نافع ابن الأزرق الواردة أيضًا في الاتقان للسيوطي . ولقد كلّف ابن عبّاس بتوضيح ذلك «الغريب» للعرب وخاصة للخارجي نافع بن الأزرق الذي استنجد به حسبمَا يروى ليفسّر له تأييدًا بالشعر العربي المفاهيم الجديدة الواردة بالقرآن وبالخصوص «الغريب» . فالمقارنة كانت تكون مفيدة كمًّا وكيفًا بين غريب ابن عبّاس ومهذّب السيوطي . فنكون في الصميم ولا نخرج عن الموضوع ونتيه في التعميم .

ثالثًا : حياة السيوطي ومؤلفاته[25] . أما حياته فلقد حصرها المحقق في سبعة أسطر وخصّص لمؤلفاته اثنتين وأربعين صفحة . والله يعلم ما عسى أن تكون الفائدة منها في تحقيق «المهذب» لا سيّمَا وأنها معروفة تناقلتها مصادر ومراجع عديدة منها «حسن المحاضرة» للسيوطي نفسه والذي ذكره المحقق . فلقد كنا نرضى من المحقق أن يخرجنا من اجترار معلومات تقليدية معروفة ويحدّثنا عن السيوطي المفسّر واللغوي وعن مؤلفاته اللغوية بالخصوص وصلتها بالمهذب ؛ من ذلك صلة «المهذب» بـ «المزهر» والمتوكلي في اللغة وهما للسيوطي كذلك حيث يتحدث فيهما عن المعرب وقضاياه . وكان من المفيد كما أشرنا إلى ذلك سابقًا[26] أن نتتبع موقف السيوطي الفقيه الشافعي في «الاتقان والمهذب» والسيوطي اللغوي في «المزهر» من «المعرب» إذ سعى دائمًا إلى تأييد وجوده بالاتقاء وبالاعتماد على حجج دينية منها أبو ميسرة التابعي الذي روي عنه أنه قال «وفي القرآن من كل لسان»[27] .

بقي أن نشير في هذا القسم إلى أن الترتيب الهجائي للمؤلفات كما وضعها السيوطي وأكّدها المحقق غير مستحبة لأنها لا تقوم على الاشتقاق (اعراب الحديث في حرف الهمزة ومكانه في حرف العين – وتأخير الظلمة إلى يوم القيامة مذكور في حرف التاء ومكانه في حرف الهمزة – المزهر في علوم اللغة وأنواعها مذكور في حرف الميم ومكانه

24) معجم غريب القرآن لابن عباس ، تحقيق ونشر محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة 1950 ؛ 892 صفحة .

25) المهذب المحقق بالمغرب ، ص 7 – 49 .

26) محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة أو الفصاحة فصاحات ص 128 – 129.

27) نفس المصدر ، ص 128.

في حرف الزاي الخ) ولأنها تختلط مع بعضها في التحقيق. فجميع المؤلفات المبتدئة بالهاء والياء مدرجة كلّها تحت حرف الهاء[28]. ونضيف إلى ذلك أن بعض مؤلفات السيوطي لم تذكر في قائمة المحقق لا سيّما المخطوطة منها والموجودة من ذلك «كتاب الاوائل»[29].

رابعًا: مخطوطات «المهذّب»، استعمل المحقّق صيغة الجمع ولم يعتمد إلا مخطوطتين. أما المخطوطات فإنه أشار إلى أنها كثيرة دون أن يضبط مصادرها ومراكزها مثلما فعل بالنسبة لمخطوطات مؤلفات السيوطي الأخرى. فلقد كان عليه أن يشير إلى بعضها وأن يذكرها دون الضرورة إلى اعتمادها. وعلى هذا الأساس لم يذكر مخطوطة بغداد التي اعتمدها عبد الله الجبوري لتحقيق المهذب بمجلة المورد بالعراق سنة 1971. وهي مسجلة بمكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم 7083 – وهي بخط مثلث ممتاز واضح مأخوذة حسب ناسخها عن الشيخ عبد الله الداوودي تلميذ السيوطي الذي يبدو أنه انتهى منها يوم الجمعة ثاني عشر ذي الحجة سنة ثمان وسبعين وثمانمائة – وفيها بعض الاختلافات مع مخطوطتي محقق المهذب بالمغرب.

المخطوطتان المعتمدتان في المغرب أولاهما من خزانة الرباط بخط مغربي متوسط (ونضيف: نسخي) والثانية من الاسكوريال بخط مشرقي متوسط قليل النقط (ونضيف: رقعي، ومن مميزات الرقعي السرعة والاقتصاد في الأشكال والنقط)، والغريب أن المحقق لم يرمز إلى مخطوطتيه بحرف يميزهما في هذه المقدمة حسبمًا تقتضي منهجية تحقيق النصوص تنويرًا للمستعملين. واكتفي بوضع ذلك في تحقيق متن المهذب، تاركًا للقارئ استنباط ذلك بنفسه فيقر أن «ر» لنسخة الرباط و«أ» لنسخة الاسكوريال. وكفى الله المحقق مشقة التوضيح لا سيّمًا وأنه يطلب من الله أن يمدّه بعونه «لأتمم ما بدأته في إحياء التراث الإسلامي العظيم»[30]. ولعله كان يحسن به أن يضيف ما جاء في مقدمة «الراموس» حيث يقول مع السيد عبد السلام الفاسي «فإن

---

28) المهذب المحقق بالمغرب، ص 49.

29) جلال الدين السيوطي: كتاب الأوائل: مخطوط مذكور بمجلة المورد العراقية سنة 1971: «الكشافات التحليلية» 1971 – 1976 ص 210.

30) المهذب المحقق بالمغرب، المقدمة ص 50.

ظهر على غير ما يرضيه ويطمئن اليه (أي مؤلفه) فالله غالب على أمره»[31] لأن الهنات كذلك موجودة بكثرة في متن المهذب المحقق كما سنرى.

خامسًا: اختيار المخطوطة الأساسية: ان تقاليد تحقيق النصوص ومنهجيتها تستوجب من كل محقق أن يعلن عن مخطوطته الأساسية وعن مخطوطته الثانوية باعتبار أن احداهما تتميز عن الأخرى بصحتها وبوضوحها وحسن خطها واكتمال نصّها – فلقد اكتفى المحقق بقوله «فإني اعتقد انني استطعت بواسطة نسختين فقط أن أقدم نصًّا للمهذب سليمًا»[32] فهل هذا يعني ان المخطوطتين متساويتان طولاً وعرضًا ونصًّا ووجهًا وظهرًا. ذلك ما نشك فيه ويؤيده مقياسا المخطوطتين ومسطرتاهما اللتان ذكرهما المحقق[33]. ويبدو أن المحقّق يشير إلى اختلاف المخطوطتين سواء في حواشيه أو في طرة النص في بعض الأحيان لكن بصورة لا تأمن اللبس لا سيّما وأنه لم يقدم لها ولم يوضحها.

ويبدو لنا أنه اختار نسخة الاسكوريال في الصفحة الأولى المحققة من المهذب إذ أنه لم يثب «صلى آله على سيدنا محمد وآله وصحبه الخ»... الواردة في مخطوطة الرباط وغير الموجودة بمخطوطة الاسكوريال واعتمد عبارة «وبالله التوفيق» الموجودة بمخطوطة الاسكوريال.

يضاف إلى ذلك أن المحقق قد اتخذ منهجًا آخر صعب المنال إذ فرض علينا نوعين من الحواشي في طابقين: الأول يتعلق بمختلف الروايات حسبما جاءت في المخطوطتين المعارضتين ويتعلق الثاني بتعليقاته. ولقد نبّه إلى ذلك بتنبيه مقتضب مغبون وغامض لا يكاد يذكر لأنه جاء محشورًا في ملحوظة في آخر فهرس المؤلفات[34]. فلو بسط واعتمد ترقيمًا متسلسلاً للروايات والحواشي لسهل علينا كثيرًا أمر الانتفاع بالكتاب وتقدير عمله حق قدره.

---

31) إضاءة الراموس، الجزء الثاني، المقدمة، الصفحة الأولى.

32) المهذب المحقق بالمغرب، ص 50.

33) نفس المصدر.

34) نفس المصدر، ص 227.

• القسم الثالث : تحقيق متن المهذب

لا نرى داعيًا في هذا القسم إلى أن نخصّص جهدًا لمقارنة نص المحقق من خلال مخطوطتيه مع نص مخطوطة بغداد وتحقيقها تاركين ذلك إلى فرصة أخرى إن شاء الله. وسنعتني هنا ببعض القضايا البارزة ومنها :

أولاً : الزيادات على النص والاخطاء المطبعية – لم ندرك ما هي المنهجية التي دعت المحقق إلى أن يدمج بدون سابق إعلام مبرر عناوين خارجة عن النص الأصلي[35] لا سيّما في القسم الأول منه من ذلك : ما هذا الكتاب؟ «مقدمة» ، «تشدد الشافعي على القائلين بوجود المعرب في القرآن» الخ. ونحن لا نرى حاجة إلى ذلك فضلاً عن أنها خارجة عن النص ومدعاة إلى اللبس والخلط – وفي هذا الباب يمكن أن ندمج جميع الاخطاء المطبعية في الألقاب والأسماء سواء العربية منها والأجنبية. وهي كثيرة سُعي إلى تدارك إصلاح البعض منها باليد وترك الباقي كما هو أو مشطوبًا شطبًا بارزًا أو مشارًا إليه بسهم بعيد عنه ، وهذا كثير من أول الكتاب إلى آخره. ونحن لا نعلم ما الداعي إلى إصدار هذا النص بهذه الهنات؟ فكأننا بالعجلة قد استبدت بالمحقق حتى أسقطته في هذه الأخطاء.

ثانيًا : التعسّف بالمصادر والمراجع والكلمات الأجنبية : لقد ذكر المؤلف البعض منها في حواشيه أو في آخر فهرس الأعلام[36] ، فمنها ما يأتي ذكر مؤلفها وكتابه خاطئًا من دون ذكر تاريخ ومكان طبعه وعدد صفحاته. وذلك شأن مؤلف J. Cantineau, و G. Mounin و R. Blachere ومؤلف المحقق نفسه[37]. أما A. Jeffrey المذكور في ص 66 فإننا لا نجد أثرًا لمؤلفه وتاريخ طبعه وهو كتاب عظيم مخصّص للألفاظ المعربة في القرآن تفوق قائمته قائمة السيوطي ولذلك فهو مهم للمقارنة والحكم على عمل

35) نفس المصدر ، المتن ص 57– 65.

36) نفس المصدر ، ص 270.

37) نفس المصدر ، ص 3 ، 66 ، 124 ، 135.

السيوطي. والحال أن لبعض تلك الكتب طبعات مختلفة منها ما هو منقّح ومراجع قد تدارك ما عنده. ومن الأخطاء أيضًا خلط اسمي مؤلفين مستشرقين وجعلها اسمًا واحدًا، ومثال ذلك Wright de Goeje [38] فالأول De Goeje اسم مستشرق هولندي والثاني Wright اسم مستشرق بريطاني. وفي هذا السياق نرجو من المحقق ونحن نتحدث عن الاسماء ألا يكتب اسم ابن سيدة[39] بالتاء المربوطة المنقوطة بل هكذا «ابن سيده» وأن يتذكر حفظه الله على الأقل اسم «محمد عبده».

وندرج في هذه الأخطاء ما أخذه المؤلف على نفسه في رسم المعربات السامية بلغاتها وبالخط اللاتيني سعيًا إلى رسمها بالكتابة الصوتية الدولية. لكن ذلك يستدعي منه أن يضبط نطقها الصحيح في لغاتها الأصلية كما يستدعي منه احترام قواعد الكتابة الصوتية الدولية. ومن ذلك الكلمة العبرية Šebatīm وهي في الحقيقة Šebātīm و Hetfille وهي في الحقيقة Hitfalēl و Al-Tamar وهي في الحقيقة حسب لفظها العبري المرسوم بالحاشية Tāmār (تامار) و Aldeqel وهي حسب لفظها Depel و Hidhid هي في الحقيقة Hidhad و Ḥannūm وهي في الحقيقة Ḥannūn بالنون وليست بالميم. أما السريانية فلقد ورد منها Hiwuro وهي في الحقيقة Hēwuro الخ.

أما الألفاظ من اليونانية الواردة في حواشيه فإنه لا يمثل لها بالكتابة الصوتية من ذلك (Denaryum) وغيرها (ص 89، 145) وان مثل لها مرة فان رسمها يأتي منقوصًا من ذلك Hyakintos ونطقها Hyakinthos. ونحن لا نعلم الفائدة منها ومن رسمها بلغتها الأصلية دون تقريبها الى القارئ العربي بالكتابة الصوتية علمًا منّا أن المحقق لم يفكّر وهو قادم على هذه العملية في أن ينبهنا إلى هذه القضية في مقدمته وأن يمدنا بنظام نعاهده عليه فكأننا به يكتب لنفسه.

ثالثًا: أصول الألفاظ لا سيّمَا لغة المغوب والبربر في القرآن: لا نريد أن ندخل مع المحقق في جدال في شأن إقراره أن هذه اللفظة آرمية وتلك يونانية أو عبرية الخ. إذ أن من الكلمات ما لا نقاش في أصله العربي مثل كلمة «شهر» التي يرجعها إلى السريانية

38) نفس المصدر، ص 109.

39) نفس المصدر خاصة بـ ص 133.

ولأن قضية علم أصول الألفاظ (Etymologie) في ميدان الساميات سيجرنا إلى قضايا طويلة ليست موضوع هذا العرض.

لكننا كنا ننتظر من المحقق وهو مغربي أن يهتم بما جاء في المهذب بأن في القرآن من لغة «**أهل المغرب**» و«أهل افريقية» و«البربر» ألفاظًا مثل (أبّ – اناه – آن – آنية – قنطار – المهل – يصهر) فإن كان المحقق قد أرجع «آب» إلى الآرامية و«قنطار» إلى اللاتينية فلم سكت عن الباقي وهو شغوف مهتم بهذه الأمور؟ والحال أن أكبر علماء العربية قد نسبوا بعض ألفاظ القرآن إلى لغة أهل المغرب والبربر. فهل من تفسير لذلك؟ فمن يعني بأهل المغرب؟ ومن يعني بالبربر والبربرية؟ وكان على المحقق أن يعتني بهذه القضية وأن يستعين بأهل الذكر في هذا الموضوع في المغرب نفسه لأن من أُسس تحقيق النص أن نهتم بجميع نواحيه لا سيّمَا و«أن في القرآن من كل لسان» كما رواه أبو ميسرة التابعي؟

رابعًا : المعربات القرآنية الخاطئة : فلقد لاحظنا أن البعض منها جاء محرّفًا وكان على المحقق أن يراجعها بالعودة اعلى الأقل إلى «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي». من ذلك :

أ) **أَلِيمٌ** : وهي عنده أَلْيَمٌ (ص 73) والحال أن نصّها المفسّر لها في الاتقان يذكر «حكى ابن الجوزي أنه الموجع بالزنجية» أما اليّم فهي واردة في «المهذب» لكن في صفحة 166 من المهذب المحقق.

ب) «**من عَيْنٍ آنِيةٍ**» وهي عنده «مِنْ غَيْرِ آنية» (ص 75).

جـ) **حَرَامٍ** : وهي عنده كذلك حرم (ص 82) لأن المحقق يعلق عليها في حاشيته قائلاً : «الكائنة في قوله تعالى : وحرّم على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون» ومعجم فؤاد عبد الباقي يثبت «وحرام».

د) **الزَّنْجَبِيل** : وهي عنده الزنجبل (ص 94) وهي في حاشيته (... كأسا كان مزاجها زنجبيلاً).

هـ) **سَكَرًا** : وهي عنده سُكَّرٌ (ص 101) ولقد أثبت «سكّرا» في حاشيته والحال أن الآية هي «ومن ثمرات النّخيل والأعناب تتّخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا» (النحل ، رقم 16 ، الآية 67).

و) **قَسْوَرَةً** : وهي عند سقورة (ص 126) وإن كانت صحيحة في حاشيته.

ز) **يَصِدُّونَ** : بجر الصاد وهي عنده يصدّون (ص 165) وهنا يعني يصدّون الواردة في سورة الزخرف رقم 43 ، الآية 57. أمّا يصدّون بضم الصاد فهي واردة في سورة النساء ، رقم 4 ، الآية 61 : «رأيت المنافقين يصدّون عنك صدودًا» وهي واردة كذلك في آيات وسور أخرى لا تعني ما جاء فيها في المهذب. وكان على المحقق على كل حال أن يثبت قراءة الجمهور التي عناها السيوطي كما أشار إلى ذلك بحاشيته.

خامسًا : مصادر المهذب للسيوطي : «المهذب» يعتمد على الرواية والسند ويذكر مصادره بالاسم. ولو كانت الطباعة موجودة في ذلك العصر لأشار السيوطي إلى صفحاتها وطبعاتها. ولقد سعى المحقّق إلى التعريف بالبعض منها دون البعض الآخر مفرطًا في هذه مفرّطًا في تلك من دون معيار قار. لكن المهمّ من كل ذلك هو المؤلفات ونصوصها التي أخذ عنها السيوطي رواية عن أصحابها. فالسؤال المطروح على المحقق هو التثبت إن كانت مصادر السيوطي صحيحة وأن ما نقله عنها كان بالحرف أو بالتلخيص. ومثال ذلك قول أبي عبيدة وتشديده على القائلين بالمعرب في القرآن[40] : فكان على المحقق أن يعرّفنا بأبي عبيدة هذا كما عرّف بغيره في أماكن أخرى. وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 825م) صاحب «كتاب مجاز القرآن» وهو كتاب مطبوع طبعة أولى في جزئين في القاهرة والنص الذي أورده السيوطي مثبت فيه. فكان على المحقق أن يحيلنا عليه ويصلح نص السيوطي الذي أورده المحقق ناقصًا والذي جاء فيه «ومن زعم أن «كذا» بالنبطية فقد أكبر القول». فتصبح بالاعتماد على مجاز القرآن «ومن زعم أن «طه» بالنبطية فقد أكبر القول»[41] . ولو كان للمحقق اطّلاع واسع على هذه القضية للاحظ للقارئ أن أبا عبيدة هذا يناقض نفسه إذ أنه يقرّ في كتاب المجاز نفسه أن كلمة «إبليس» أعجمية[42] – وهذا التناقض كثير عند اولائك المتشددين – ومثال آخر هو ابن جرير ، فمن هو؟ انه ابن جرير الطبري (ت 923م) صاحب «جامع البيان

40) نفس المصدر ، ص 58.

41) محمد رشاد الحمزاوي : العربية والحداثة ، ص 125.

42) نفس المصدر ، ص 125.

عن تأويل القرآن» المطبوع طبعة ثانية في القاهرة سنة 1954. فكان من حقّنا أن يعرف بالرجل بالمؤلف الذي أخذ عنه السيوطي وأن يقارن نص السيوطي بالنص المأخوذ من «الجامع». مثلما فعل المحقق عندما قارن قول الشافعي الوارد في «المهذب» والوارد منه في الرسالة التي اعتمد نسختها في حاشيته. أما الآخرون الذي يشير إليهم السيوطي بالتلخيص والقائلين بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية في القرآن لا تخرجه عن كونه عربيًّا، منهم أبو عبيد الهروي الذي قال «فهي عربية في الحال أعجمية الأصل»[43].

فبعد هذا التقصير المتعلق بالنصّ وما يهمّنا من ألفاظه وعباراته وهو بيت القصيد ومركز منهجية البحث، نرى المحقق يتيه بنا في معلومات موسوعية طويلة ليس من شأن المهذب. من ذلك الروايات المتعلقة بمعنى قنطار[44] وبتأويلات قراءة «منساة»[45] وهي من خصائص كتب التفسير. ولقد استغنى السيوطي عن ذلك علمًا منه أنه تعرض لذلك في مواضع أخرى اعتبارًا إلى أنه يريد أن يضع معجمًا في مصطلحات القرآن المعربة فحسب. ولقد رأينا ألا ندخل في هذه التفسيرات التي زاد عليها المحقّق رغم ما فيها من نظر يتعلق بمنهجيتها وبمحتواها.

سادسًا : **الأخطاء اللغوية** : نود أن نشير إلى البعض منها تداركًا لها، فمن ذلك قول المحقّق :

1- «الأجناس من كلام العرب لا زال مخطوطًا»[46]، وهو يعني ما زال مخطوطًا لأن اللام أمام زال تفيد الدعاء وإن كنا نرجو ألا يظل ذلك المؤلف مخطوطًا بل ان يطبع ويبرز إلى النور.

2- «كتاب مطبوع متداول مشهور «**كتب عليه**» الأستاذ احمد بن الحاج حمَاه الله الغلاوي...»[47] والمراد «كتب عنه» لأن حرف «على» يفيد الإلزام والوجوب مثل : كتب الله على عباده الطاعة وعلى نفسه الرحمة. وجاء نفس الخطأ في

---

43) نفس المصدر، ص 126.

44) المهذب المحقق بالمغرب ص 132-133.

45) نفس المصدر، ص 149-150.

46) نفس المصدر، ص 4.

47) نفس المصدر، ص 8.

مكان آخر[48] ممّا يدل على أن المحقق لا يفرق بين معنى «على» و«عن» مع فعل كتب. ولعلّ ذلك عائد إلى تأثّره باستعمال اللغة الشعبية العامة.

3- «إلا أن اللاتينيون أخذوها من الإغريقيين»[49] والصواب ان: «ان اللاتينيين أخذوها عن الاغريقيين».

---

48) نفس المصدر، ص 12.

49) نفس المصدر، ص 89.

• الخاتمة

ان تحقيق التراث لا سيّمَا نص «المهذب» رغم صغر حجمه يعتبر مسألة تحتاج إلى عناية كبيرة. فهو يستوجب أولاً اختيار منهجية لتنزيله منزلته الحقيقية، كما يتطلب ثانيًا اعتماد علم أصول الألفاظ للنظر في إعادة ألفاظه المعربة إلى أصولها إن لزم الأمر.

فالمهذّب يستدعي مقدمة تحليلية تؤرخ له وتعرف بمحتواه المادي تعريفًا ضافيًا، وتؤكّد على مكانته الأساسية من كل الدراسات المخصصة للمعربات بالقرآن، وتعتني بمَا له من خصائص ومميزات، ومن مصادر وروايات، وما له من صلة بمؤلفات السيوطي الأخرى كالاتقان والمزهر والمتوكلي، وأن تعرف بمخطوطاته وتميز مخطوطاته المعتمدة، وتدل على ما صدر منه من طبعات وتبرر الأسباب الداعية إلى طبعة ثانية مع ذكر طبعها. ذلك هو المخطط الذي أردنا أن نقترحه على المحقق من خلال استعراضنا لما حقّقه من المهذب.

ونحن نلفت نظر المحقق إلى أن تحقيق المهذب مغامرة بالنسبة لمن لا يقتصر على تحقيق النص فحسب بل يتعهد بالبحث عن أصول ألفاظه. وتلك مبادرة حميدة للغاية تخلّصنا – إن أصابت المرمى – من كثير من الروايات المتضاربة وحتى من الخرافات وتتألق بها ثقافتنا وحضارتنا. لكن يبدو لنا أن أمرها عسير على شخص واحد مهما كانت معرفته المحتملة لبعض اللغات السامية، ومهما كان سعيه في اعتمادها والاستئناس بالمصادر لا سيّمَا في موضوع يتعلق بالمعربات في القرآن. فالتجزئة في دراسة أصول الألفاظ والاقتصار على البعض دون الآخر منها أنشأ – فضلاً عمّا في ذلك من نظر – نوعًا من الاضطراب في الاعتناء بالبعض على حساب الآخر، والإفراط في هذا والتفريط في ذاك. فأتت أقسام النص وحواشيه متفاوتة فيها القصير والطويل ومنها ما استبدت به الموسوعية المفرطة ومنها ما ظل يتيمًا يشكو أمره لله. وبالتالي فإن الاعتناء بأصول ألفاظ «المهذب» يتطلب البحث عنها بدون استثناء كما يتطلب أن تعتنى به مجموعة من

الاخصائيين وهم متوفرون والحمد لله بالعالم العربي والإسلامي ليتعاونوا على حل ألغازه.

فتحقيق المهذب لا يستدعي بالضرورة من محققه أن ينزله تنزيلاً لسانيًّا (وهو ما يمكن أن يكون موضوع دراسة جدية ومعمّقة، مفاهيمها واضحة بالعربية) ولا أن تسلط عليه معلومات موسوعية تفرط منّا نص المهذب الأصلي. فنحن في حاجة أساسًا إلى «المهذب» الأصلي صحيحًا سليمًا. فهو العمدة والباقي فضلة.

طريقة ابن منظور في تحرير مادة «لسان العرب»[1]

إن طرح هذا الموضوع يثير لأول وهلة تساؤلات متعددة منها : ما يعنَى بهذه القضية؟ وما هو الهدف منها؟ وما هي أهميتها بالنسبة إلينا اليوم؟ وجوابًا على ذلك يمكن لنا أن نقول اننا نعني بتلك الطريقة منهج ابن منظور في تصنيف وتأليف مادة جذاذاته أو جزازاته حسب تعبير مجمع القاهرة ، وهي عبارة عن ورقات يدوّن فيها المؤلفون لا سيّمَا المعجميون ما يستسقونه من المصادر والمراجع ومن معارف يرتبونها وينظمونها حسب مناهجهم الخاصة قبل أن يفرغوها في معاجمهم فتُصبِح مادة لغوية قائمة الذات . وليس المراد من هذه المحاولة الجذاذات في حدّ ذاتها لأنه يمكن أن يكون ابن منظور لم يعرفها ولم يستعملها بل المهم هو أن نعرف كيف كان يستقي المعارف اللغوية من المصادر التي اعتمدها؟ وما هو المنهج الذي كان يتبعه لترتيبها على اختلاف أنواعها وأشكالها وتشعباتها؟ فالمادة الواحدة من «اللسان» تكاد تحوي أحيانًا أكثر من عَشْرِ ورقات . فيستحسن إذًا أن نعرف الأُسس التي اعتمدها ابن منظور لتصنيفها وتأليفها .

ولقد تنبّه ان منظور نفسه إلى ذلك عندما لاحظ في مقدمة «اللسان» أن المعاجم التي سبَقته قد تعثرت أما في جمع اللغة أو في ترتيب مادتها . فقال «ورأيت علماءها بين رجلين . أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه .

1) ألقي هذا البحث في مهرجان ابن منظور بقفصه سنة 1972.

لقد اعتمدنا في هذا البحث طبعة صادر من لسان العرب 15 جزءًا الصادرة ببيروت ابتداءً من 1374 هـ / 1955م .

فلم يُفِد حسن الجمع مع اساءة الوضع ، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»[2].

فهو وان كان يبدي إعجابه بتهذيب الأزهري (370/980م) وبمحكم ابن سيده (484/6501) فإنه يعيب عليهما : «أن كلاًّ منهما مطلب عَسِر المهلك ومنهل وَعْر التحقيق وكأن واضعه شرَع للناس موردًا عذبًا وجلاهم عنه وارتاذ لهم مَرْعًى مَرْبَعًا ومنعهم منه قد أخّر وقدّم وقصد أن يُعرِب فأعجم»[3]. أما في شأن صحاح الجوهري (393/1003م) فإنه يعلّي شأنه على أنه يعتبر أنه «في جو اللغة كالذرّة وفي بحرها كالقَطْرة وان كان في نحرها كالدُّرَّة وهو مع ذلك قد صحف وحرّف وجزف فيمَا صرّف»[4]. وتدل على ذلك حواشي ابن بري (582/1187) التي اتّخذها صاحب اللسان مصدرًا من مصادره. ولقد أضاف ابن منظور إلى هذه المصادر النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك محمد بن الأثير الجزري (606هـ/1210م) مؤكّدًا على جودته آخذًا عليه أنه «لم يضع الكلماتِ في محلّها ولا راعى زائد حروفها من أصلها»[5].

فلقد أراد صاحب «اللسان» أن يتجاوز نقائصَ كلّ هذه الكتب من حيثُ الجمع والوضع حتى تُصبح الفروعَ وكتابُه الأصل[6] لأنه يؤكّد «لأني نقلت من كل أصل مضمونه ولم أبدّل منه شيئًا... فليَعْتَد من يَنْقُل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة ولْيَغْنَ عن الاهتداء بنجومها فقد غابت لما أطلعتُ شمسه»[7]. فابن منظور يعتبر أنه وضع المعجم المثالي جمعًا وترتيبًا كما وضع المادة المثالية اللغوية وبالتالي وضع الجذاذة المثالية التي تهم بحثنا هذا والتي نسعى إلى تصورها من خلال مواد اللسان. والغاية من ذلك أن نستكشف مميزات اللسان باعتبار الأساسين اللذين تعتمدهما المعاجم أي الجمع والوضع.

فالمراد من بحثنا أن نعرف إن كان أمينًا عندما وضع مادته وترتيبها وبعبارة أخرى هل كان جامعًا مقلدًا على حدّ عبارته في مقدمة اللسان؟ هل أضاف أشياء؟ هل أنقص أخرى وهو المعروف بجنوحه إلى تلخيص المطوّلات؟ فمن حقّنا أن نسأل أثره عن تصرفه في التراث اللغوي الذي نقله من المصادر الخمسة التي اعتمدها. أما في ميدان الترتيب فإنه يحسن كذلك أن نعلم إن كان قد قلد أو خلط المواد أو فاز بوجود طريقة

---

2) اللسان ، المقدمة ص 7.
3) نفس المصدر.
4) نفس المصدر.
5) نفس المصدر ، ص 8.
6) نفس المصدر.
7) نفس المصدر.

الصورة الهيكلية لمادة «عرب» من لسان العرب[1]

المعنى اللغوي	المصادر المستعملة	نسبة استعمال المصادر الأربعة	ملاحظات عامة
العرب (جنسهم وتاريخهم)	... ، ص ← ص ، ... ، ص ← ص ، ص ← ص ، م ← م ، ص ← ص ، م ← م ... ، م ← م ، ص ← ص ، م ← م ، ت ← ت ، ن ← ن ، ص ← ص ت (ن) – ت ،	ت = 2 ، م = 4 ص = 5 ، ن = 2	أطول الفصول الواردة في هذا المعنى مأخوذة من التهذيب
الاعراب والتعريب (الافصاح والبيان وتعلم العربية الخ)	ت ← ت ، م ← م ، ن ← ن ، ت ← ت ، م ← م ، ص ← ص ، ت (م) ← ت ، م ← م ، ت ← ت ، ص ← ص ، ت ← ت ، ص ← ص ، م ← م ، ص ← ص ، ت ← ت ، م ← م ، ن ← ، ص ← ص ، م ← م ، ص ← ص ، م ← م ، ص ← ص ، ... ، ن ← ن ،	ت = 6 ، م = 8 ص = 7 ، ن = 3	تعادل نسبي بين المصادر الثلاثة الأولى
الفرس العربي والدابة عامة	م ← م ، ت (ص) ← ت ، م ← م ، ن ← ن ، م ← م ، ت ← ت ، م ← م ، ت ← ت ، ... ، م ← م ، ت ← ت ، م ← م ،	ت = 4 ، م = 6 ص = 1 ، ن = 1	أطول الفصول مأخوذة من التهذيب والمحكم
الاعراب والتعريب (الفحش)	... ، ص ← ص ، ت (ن) ← ت ، ن ← ن ، ت ← ت ، ص ← م) ← ص ، م ← م ، ت (ص) ← ت ، ن ← ن ، ت ← ت ، ... ، ن ← ن ، م ← م ، ت (م) ← ت ، م ← م ، ت (م) ← ت ، ... ، ت ← ت ،	ت = 7 ، م = 6 ص = 3 ، ن = 4	استأثر التهذيب والصحاح والنهاية بالمادة اللغوية
العرابة والاعراب (النكاح والعروب (الحسناء)	م ← م ، ن ← ن ، ت (م) ← ت ، م ← م ، ت (م) ← ت ،	ت = 2 ، م = 4 ص = 0 ، ن = 1	الصحاح مفقود لأن مادته موجزة غالبًا
التعريب (كثرة الماء والمراكب وقطع النخل)	... ، ت ← ت ، م ← م ، ص (م) ← ص ، ص ← ص ، م (ت) ← م م (ت) ← م ، ت ← ت ،	ت = 4 ، م = 4 ص = 2 ، ن = 0	تعادل التهذيب والمحكم
العربان والعَرَبون والعُرْبون	م ← م ، ت (ن) ← ت ، ن ← ن ، ... ، م ← م ، ص ← ص ، م ← م ، ن ← ن ، ... ، ن ← ن ، ت ← ت ، ...	ت = 2 ، م = 3 ص = 1 ، ن = 4	الصلة وثيقة بين الحديث والمعاملات التجارية
العُرب (شجر)	ت ← ت ،	ت = 1 ، م = 0 ص = 5 ، 4 = 0	فقدان مصطلحات الطبيعة من أغلب المصادر
اسماء الإعلام والأماكن	ت ← ت ، م ← م ، ص ← ص ،	ت = 1 ، م = 1 ص = 1 ، ن = 5	تعادل المصادر كلها باستثناء النهاية

1) الرموز: ت = التهذيب ، م = المحكم ، ص = الصحاح ، ن = النهاية. أما العلامة (...) = قرآن ، مشترك ،
استأثر التهذيب والمحكم بأغلب المادة اللغوية
وأقول مجهولة لعلها مأخوذة من حواشي ابن برى.

أستأثر التهذيب والمحكم بأغلب المادة اللغوية وكأننا بابن منظور يقيم توازنًا بين المغرب والمشرق العربيين اللذين يمثلانها المعجمان المعنيان.

تربط اللحمة بين مواد مصادره الخمسة.

ان الموضوع الذي نطرقه يبدو جديدًا وغريبًا. لكنه يكفينا أن نلاحظ أن لهذه الطريقة ميزة خاصة وهي مواجهة نوع من المصداقية من الشعور بالرضى الغامض الذي يوعز دون مبرر علمي واضح أن «اللسان» قد جمع فأوعى. فإننا نعرف أن «اللسان» قد نقد التهذيب والصحاح والمحكم والنهاية لكننا لا نعرف كيف عوض هذا النقد السلبي بنقد ايجابي؟ فلا بد ان نتجاوز هذا النقد التقليدي وما إليه من فروع تركز اختلافَ المعاجم عن بعضها بعضًا على اختلاف ترتيبها حسب الأصوات أو القافية أو الحروف الأبجدية. ان قضية معرفة طريقة صاحب اللسان بالاعتماد على الوصف والتحليل تساعد في حدّ ذاتها على معرفة جمع مادة «اللسان» ووضعها وبالتالي تساعدنا على الوقوف منه موقفًا علميًّا مبررًا عند وضع المعاجم العربية العصرية.

ولا شك أن القيام بمثل هذه المحاولة التي نريدها قبل كل شيء منهجية تثير في وجهنا صعوبات متعددة من ذلك:

1 – أن ابن منظور لم يذكر بوضوح طريقته المادية في ترتيب المادة وجمعها ولم يترك لنا وثائق تدل على ذلك باستثناء مادة اللسان.

2 – يستحيل علينا القيام بمفردنا بهذا العمل وتطبيقه على مادة اللسان كلها. لأن هذا العمل يستدعي جهودًا جماعية منظمة وآلات حاسبة عصرية تستقرئ المادة كلّها لنخرج من ذلك بحكم علمي عام يتصل بموضوعنا بسبب وثيق.

3 – لا توجد بتونس جميع المصادر الخمسة التي اعتمدها اللسان. فلا وجود لحواشي ابن بري في مكتباتنا العامة بالعاصمة ولا يوجد من محكم ابن سيده إلا جزءان. وهذا ما جعلنا نحصر ميدان محاولتنا في مادة «عرب» التي وجدناها في التهذيب[8] والصحاح[9] والمحكم[10] والنهاية[11].

---

8) الأزهري: تهذيب اللغة، 15 جزءًا، طبعة المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء، القاهرة ابتداءً من 1384 هـ / 1964 م. وقد جاءت مادة عرب في الجزء الثاني ص 360 – 367.

9) الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 4 أجزاء. طبعة القاهرة 1376هـ / 1956م الجزء الثاني مادة عرب ص 178 – 180.

10) ابن سيده: المحكم، طبعة القاهرة 1377 هـ / 1958م. الجزء الثاني مادة عرب ص 90 – 93.

11) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث. طبعة القاهرة 1383 هـ / 1963م. الجزء الثالث، مادة عرب ص 200 – 201.

ويبدو لنا أن اختيارنا مادةَ عرب موفقٌ لأنه يظهر من خلال مادتها أن ابن برّي لم يتكلم فيها . ولقد أضفنا إلى هذه المادة مادة أو اثنتين بغية الإشارة إلى بعض القضايا التي لها صلة بموضوعنا . فالمقارنة تبدو ممكنة لكنها محدودة جدًا للأسباب التي ذكرناها .

فإن اعتبرنا منهج ابن منظور المبدئي في جمع اللغة فإننا نلاحظ أن «اللسان» يمتاز بميزتين هامتين وهما :

1 — اعتماد خمسة مراجع دون غيرها . فهذا الاختيار وقل هذا الالتزام يكون في حد ذاته منهجًا علميًا طريفًا بقطع النظر عن نتائجه التطبيقية وعن قيمته اللغوية ذلك انه لم يسبقه إليه أحد من أصحاب المعاجم . ولقد قصر عمله في مادة عرب عليها بالرغم من اسماء الرواة الكثيرة الواردة فيها . ان هذا الالتزام يمتاز بالوضوح في المنهج فيمَا يتعلق بالجمع ولكنه لا يخلو من خطورة لأنه يربط صحة اللغة وفصاحتها ومحتواها بمصادره الخمسة دون غيرها .

2 — اعتبار نفسه ناقلاً جمّاعًا. لا يعتمد رواية ولا سماعًا بدليل قوله «وأنا مع ذلك لا أدّعي فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو فعلت أو وضعت أو شددت أو رحلت أو نقلت عن العرب العرباء أو حملت»(12).

وسنجد لهذين المبدأين أثرًا هامًّا — دون أن يكون مطلقًا كل الإطلاق — في مستوى جمع اللغة خاصة . فلقد استوعب اللسان كل ما ورد في مصادره الخمسة من قرآن وحديث وشعر ونثر. فلقد حوت مادة «عرب» خمس آياتٍ وردت كلُّها في التهذيب ولم يذكر الصحاح والمحكم إلا واحدة منها . أما فيمَا يتعلق بالحديث فلقد ذكر «اللسان» ستةً وعشرين حديثًا أغلبها مأخوذ حرفيًّا عن إبن الأثير ولا يوجد منها إلا اثنان بالتهذيب . وقد ترك اللسان حديثًا واحدًا رواه الجوهري وهو «عرّبوا عليه»(13) وزاد حديثًا لا يوجد في ابن الأثير وهو «الثيّب يعرب عنها لسانها والبكر تُسْتَأْمَرُ في نفسها»(14). واختلف عنه في حديث أسماه حديث عمر وهو: «لا تَنْقُشُوا في خواتمكم عربيًّا»(15) سنرى مشكله فيمَا يلي .

---

12) اللسان ، مقدمة ص 8.

13) الصحاح 179/1.

14) اللسان 588/1.

15) نفس المصدر ، ص 589.

في الشعر أورد تسعةَ عشر بيتًا منها عشرةُ أبيات من التهذيب بمفرده باعتبار أن وجودها بالصحاح أو بالمحكم ليست إلا رواية عن التهذيب ومنها ستة من المحكم وواحدة من الجوهري وواحد نسبه للسهيلي (580هـ/1185م) في كتابه الروض الأُنُف إلى جد الرسول وهو حسب رأيه كعب بن لؤى والبيت هو:

يـا لَيْتَنِـي شَاهِـدٌ فَحْوَاءَ دَعْوَتـِهِ
إذا قُرَيْشٌ تُبَغِّي الخَلْقَ خِذْلانَا[16]

أما في النثر فإنه اعتمد نفس الطريقة لأنه قل وندر أن نجده في مادة «عرب» من لسان العرب اختلافًا كبيرًا عمّا ورد منها في مصادره الأربعة المذكورة أعلاه. فإن مثلنا للتهذيب بحرف (ت) والصحاح بحرف (ص) والمحكم بحرف (م) والنهاية بحرف (ن) نستطيع أن نصوّر هيكل جزء متوسط على سبيل المثال من مادة «عرب» المتعلق بالمعاني الآتية: العُرْبُ والْعَرَبُ – العرب العارية – والاعرابي – والعربي. فيكون هيكل النصّ الوارد في اللسان عبارة عن مزج من جميع مصادره. فيكون كما يلي:

(ص * م * ص * م * ص * م * ت * ن * ص * ت).

ولا يكون تكرار المصدر الواحد عنوانًا على أهميته كمًّا وذلك لأن التهذيب الذي لم يرد إلا مرتين يستأثر بمادة «عرب» التي جاءت في معظمها مروية عن الأزهري.

تفيد هذه العجالة من الاحصائيات المأخوذة عن مادة «عرب» أن «اللسان» يكاد يقلد مصادره تقليدًا أعمى. فهو لا يزيد عليها الكثير كأن الاستعمال العربي عبر التاريخ وقبل أن يحرر ابن منظور معجمه قد قصر مادته على ما جاء في مصادر «اللسان». ان هذا الموقف التوقيفي النسبي الذي توجد فيه هنات واضحة هو من شروط اللزوم لا من شروط الكفاية. إذ يوجد في القرآن مثلاً آيات أخرى تهم مادة «عرب» وعربي إذ قال تعالى ﴿إنّا أنزلناه قرآنًا عربيًّا﴾[17].

أما في الحديث فإنه لا يبيّن صراحة انه يعتمد ابن الأثير ولا يذكر اختلافه معه في الحديث التالي. فلقد أورد ابن الأثير: «وفيه لا تنقشوا خواتمكم العربية». وكان

---

16) نفس المصدر، ص 593.

17) سورة يوسف، آية 2.

ابن عمر يكره أن يَنْقُشَ في الخاتَمِ القرآنَ»[18] وأورد اللسان «وفي الحديث : لا تَنْقُشُوا في خواتمكم عربيًا». أي لا تنقشوا فيها محمدٌ رسول الله – ﷺ – لأنه كان نَقْشَ خاتَم النبي – ﷺ –. ومنه حديث عمر – رضي الله عنه –: لا تَنْقُشُوا في خواتمكم العربية. وكان ابن عمر يكره أن يَنْقُشَ في الخاتَم القرآن»[19]. فما هو مصدر الحديث الأول؟ ولم نسب «اللسان» الحديث الثاني لعمر منافيًا في ذلك النهاية وساهيًا عمّا في نقله من اضطراب لأن الخلط واضح بين حديث عمر وابن عمر. فالنقل لا يخلو أحيانًا من الخلافات وبعض الزلل في الجزئيات. فالزيادات مقبولة بل منشودة ان كانت مبررة.

في الشعر نلاحظ أنه يقف من الشواهد الشعرية مواقف مصادره منها. «فاللسان» يجهل أصحابها مثلها. وذلك هو شأن البيت التالي الذي لم يذكر الأزهري صاحبه :

وعَرْبَـةُ أرضٍ مـا يحلّ حَرَامَهـا
من الناس إلا اللَّوْذَعِيّ الحُلاحِل[20]

وهو لا يبين سبب اختياره رواية أحد المصادر دون الآخر. كذا هو شأن بيت آخر مرويّ عن الأزهري :

فمَا خَلَقٌ من أمّ عِمْرَان سَلْفَعٌ
من السود وَرْهَاءُ العِنَانِ عَرُوبُ[21]

ولقد جاء هذا البيت حسب رواية أخرى في المحكم لا سيّمَا في صدره :

فما بَدَل من أمّ عِثْمَانَ سلفع[22]

ولقد ورد هذا البيت في التهذيب[23] مرويًا عن أبي العباس عن ابن الأعرابي وفي المحكم عن ثعلب (291/904م). فاكتفى «اللسان» بروايته عن ابن الأعرابي دون أن ينسب إليه البيت المذكور الذي نسبه في نهاية الأمر إلى ثعلب. فما حجّته في ذلك؟ وما الداعي الذي دعاه إلى هذا الموقف؟ فكأننا «باللسان» يقف موقفًا توفيقيًّا من

18) النهاية ، 202/3.
19) اللسان ، 589/1.
20) التهذيب 366/2 ، اللسان 587/1
21) التهذيب 364/2 ، اللسان ، 591/1.
22) المحكم 92/2.
23) التهذيب 364/2.

مصادره وذلك على حساب الدقة وصحة اللغة. وهو يعكس ذلك في هذا الشطر:

كُـــلّ طِمِرّ غَـــذَوَانٍ عَرَبُـــهُ[24]

فهو يرويه عن الأزهري[25] عن الليث ويجهل تمامًا ابن سيده[26] الذي يرويه دون أن يذكر الليث.

في النثر نلاحظ كثيرًا من الهنات رغم تعلق «اللسان» بتقليد مصادره. وأهم تلك الهنات تتمثل في إسقاط بعض الجمل من ذلك ما جاء في التهذيب في شأن العَرَابِ «وهو شجر يفتل من لحائه الحبال»[26]. وقد أسقط من التهذيب أيضًا «والعَرِيبَةُ: الغريبة من الإبل وغيرُها»[27]. أما من الجوهري فلقد أسقط «وعرّبتُ عن القوم أي تكلمت عنهم»[28]. كما أسقط «والعَرَبُ أيضًا: فساد المَعدة يقال عَرِبَت مَعِدَته بالكسر فهي عَرِبة وعَرِبَ الجرْحُ: نُكِّسَ وغفر»[29]. وهو لا يبين سبب اختياره بين روايتين واردتين في معنى واحد من ذلك المرأة العَرِبَة والعَرُوبُ وهي المرأة الضحاكة الغنجة المغتلمة. فلقد ورد هذا المعنى في التهذيب[30] وفي المحكم[31] اللذين نقل عنهما «اللسان»[32]. فلقد ذكر سندَ المحكم في هذا الصدد وهو اللِّحياني (822/207) وأسقط سندَ التهذيب الذي اعتمد رواية أبي العبّاس عن إبن الاعرابي كما أسقط روايتي مجاهد وأبي عبيد.

إن «اللسان» لا يذكر صراحة مصادره الخمسة التي أخذ عنها. فكأنه ترك القضية لاختياراته التي لا نعلم عنها الكثير. ولا بدّ من ذكر ذلك لأنه يهمّنا أن نعلم مثلاً أول من سبق إلى الحديث عن معنى دون آخر. فالمعجمية التاريخية تحتاج كثيرًا إلى ذلك لمعرفة نشوء الكلمات وتطورها والأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

---

24) اللسان 592/1، والعرب والعرابة: النشاط، ويروى عدوان.
25) التهذيب 364/2، المحكم 92/2.
26) التهذيب 365/2.
27) نفس المصدر، ص 367.
28) الصحاح 179/1.
29) نفس المصدر.
30) التهذيب 364/2.
31) المحكم 92/2.
32) اللسان 591/1.

والثقافية التي كانت أساسًا لها. فيهمّنا في بحثنا هذا أن نعلم مثلاً أول من تكلم في معنى التعريب الذي يفيد تعريب الاسم الأعجمي. فلقد أورد «اللسان» هذا التعريف وهو: «تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها»[33]. والحال أن الجوهري هو أول من أتى بهذا المعنى من المعجميين. ولا غرابة أن يعتني الصحاح – وهو موضوع على غرار صحيح البخاري – بقضية التعريب أو المعرب لأن عصره وهو عصر الاحتجاج والمحافظة اللغوية كان مهتمًا شديد الاهتمام بالدخيل وبقضية التعريب وبإخضاعها إلى فصاحة بدوية تجهل ما خلقته اللغة العربية في عصر ازدهارها من ألفاظٍ وتراكيبَ حضاريةٍ متنوعة.

ولقد لاحظنا من جهة أخرى أن «اللسان» ينسب إلى سندٍ ثان ما هو من حق سند أول – يقول: «قال الكسائي: المُعْرِبُ من الخيل الذي ليس فيه عِرْقٌ هجين»[34]. والصواب في التهذيب: «أبو عبيد عن الكسائي: «المعرب الخ...»[35]. وهو لا يذكر السند بتاتًا إذ يقول: «والعِرْبُ يَبِيسُ البُهْمَى»[36] والصواب في التهذيب «وقال الأصمعي: العِرْبُ... الخ»[37]. يضاف إلى ذلك أنه يورد فقرات ليس لها أصل في مصادره الأربعة التي استعملناها إلا إذا اعتبرنا أنها أخذت من حواشي ابن بري المفقودة من تونس حاليًّا، من ذلك ما أورده عن كعب بن لؤي وشعره[38] وعن تسميته اليوم الخامس من الأسبوع الجمعة وكان يدعى يوم العَرُوبَة.

ولكن الغريب في اللسان هو أنه يوهم أنه يأخذ حرفيًّا عن مصادره وليس ذلك دائمًا منهجُه. فقد لاحظنا أنه يترك أحيانًا المصدر الأساسي ليأخذ عن مصدر ثانوي وضعه أحد مؤلفي مصادره الأساسية. مثال ذلك ما يتعلق بتعريف «العُنَّة» فلقد جاء في التهذيب:

«العنّة: قال: ويقال للحظيرة من الشجر يُحَظَّر بها على الغنم والإبل في الشتاء لتتذرى بها من برد الشمال عنه وجمعها عُنَنَ وعُنَانٌ مثل قبّة وقُبَابَ»[39].

ولقد جاء في اللسان: «... وقال البشتي العنن في بيت الأعشى حبال تشدّ

33) نفس المصدر، ص 589.
34) نفس المصدر.
35) التهذيب 365/2.
36) اللسان 592/1.
37) التهذيب 364/2.
38) اللسان 591/1.
39) التهذيب 111/1.

ويلقى عليها القديد. قال أبو منصور: الصواب في العنة والعنن ما قاله الخليل في الحظيرة وقال: ورأيت حُظُرَات الإبل في البادية يسمّونها عننًا لاعتنانها في مهب الشمال معترضة لتقيها برد الشمال قال: ورأيتهم يَشُرُّونَ اللحم المقدَّدَ فوقها إذا أرادوا تجفيفه. قال ولست أدري عمّن أخذ البشتي ما قال في العنة أنه الحبل يمدّ. ومد الحبل من عمل الحاضرة. قال: وأرى قائله رأى فقراء الحرم يمدون الحبال بمنًى فيلقون عليها لحوم الأضاحي والهَدْيِ التي يُعْطُونَها ففسر قول الأعشى بمَا رأى ولو شاهد العربَ في باديتها لعلم أن العنة هي الحظار من الشجر»[40].

فالخلاف واضح بين المعجمين. على أن المطّلع على مقدمة تهذيب اللغة[41] يلاحظ أن صاحب «اللسان» قد فضل نقل ما جاء في نفس المادة في المقدمة المذكورة[42] على ما جاء منها في التهذيب. والأغرب من ذلك كله أن اللسان يوعز أنه نقل ذلك عن أبي منصور الثعالبي. ولم يذكر أن أبا منصور قد نقله عن مقدمة التهذيب.

ان الخلاف يبدو كبيرًا لما نرى أن اللسان ينقل عن مصادر خارجة عن مصادره الأساسية دون أن يذكر ذلك موهمًا أنه ينهل من نفس المنبع. فهو ينسب بيت شعر إلى الشماخ والحال أن أحد مصادره – وهو الجوهري – ينسبه إلى الحطيئة. والبيت هو:

إذا ما رَايَةٌ رُفِعت لَمَجْدٍ
تَلَقَّاها عَرَابَةُ بِاليمين

فلقد أصلح «اللسان» الخطأ دون أن يبرر ذلك مغفلاً دور الصاغاني (650هـ / 1252م) الذي يعود إليه الفضل في تصويب الخطأ في التكملة والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية[43]. لكن يجب ألا نعتمد هذه الهنات باسم مبادئ عامة ونترك تعليل نزعة «اللسان» إلى الخروج من جلده إن صحّ هذا التعبير. فتصويب الخطأ تدعو إليه الدقة فضلاً عن نزعة صاحب «اللسان» إلى تكملة بعض المواد اللغوية التي وردت

40) اللسان 293/13 والملاحظ أن ما نورد هنا مسبوق بنص قصير يشابه ما جاء في التهذيب. أما بيت الأعشى المتحدث عنه فهو: «ترى اللحم من ذابل قد ذوى ورطب يرفع فوق العنن».

41) مقدمة التهذيب، ص 3–54.

42) نفس المصدر، ص (36 وما بعدها).

43) الصاغاني: التكملة طبعة دار الكتاب، الجزء الأول ص 208–209.

مقتضبة مثلاً في الصحاح. فليس من الغريب أن يحرص «اللسان» على تدقيق أسماء الشعراء والتوسّع في ذكر شعرهم زيادة في التوضيح. فلقد ذكر الجوهري أن أبا الهندي قال في «العُرَيْبِ» وهو تصغير العرب : «وأنشد له» :

ومَكْنُ الضّبَابِ طعامُ العُرَيْبِ لا تشتهيه نفوسُ العجم[44]

فبين «اللسان» أن اسم أبي الهندي هو عبد المؤمن ابن عبد القدوس ثم يأتي بثلاثة أبيات سابقة للبيت الذي أورده الجوهري لتفسيره وايضاحه[45]. وتظهر هذه النزعة في الدقة والتحري في حرصه على تكملة مادة عرب بزيادة بعض من الشعر والنثر عليها إن صحّ أن المزيد منها ليس مأخوذًا من ابنَ برّي. وتنحصر تلك الزيادة خاصة فيمَا رواه عن السهيلي فيمَا يخص كعب بن لؤى وشعره في الرسول[46].

و«للسان» مزية أخرى رغم ضآلتها تتمثل في إسقاط ما ليس له صلة بالمادة المعنية بالأمر. فهو لم يسقط دائمًا دون مبرّر. ومثال ذلك أنه أهمل ما جاء في التهذيب في الفصاحة ضمن مادة عرب إذ يقول : «قال وفصح الرجل وأفصح كلامه إفصاحًا»[47]. ذلك لأنه لا علاقة لهذا بمادة عرب بل بمادة فصح.

نستخلص من كل ما سبق أن طريقة ابن منظور في جمع مادته اللغوية تعتمد في غالب الأحيان النقل البحت الأمين الذي لا يخلو من نظرة لغوية توفيقية ولا يسلم من هنات واضحة. فلا يعدو هذا النقل أن يكون إلا عملية استنساخ تشمل من حين لآخر زيادات ضئيلة فيها شيء من الدقة والفطنة. فإن كان الأمر كذلك في مستوى الجمع فما عساه أن يكون في مستوى الوضع.

يمكن أن ننظر في الموضوع من خلال رؤوس الأقلام الكبرى التي أوردها اللسان. وهي تتناول المعاني التالية :

1 – العرب وأنواعهم.
2 – الإبانة والإفصاح.
3 – الخيل العربية.
4 – الفحش.

---

44) الصحاح 179/1.
45) اللسان 579/1.
46) نفس المصدر، ص 593.
47) التهذيب 361/2.

5 — صفات النساء والماء والسفن.
6 — التجارة.
7 — أسماء الأيام والأعلام والأماكن.

فما هي الطريقة التي اتخذها «اللسان» لاستيعاب كل هذه المعاني وإدماج كل ما قالته مصادره فيها؟ ولبلوغ هذه الغاية يجب أن نقارن مخطط «اللسان» في هذه المادة بمخططات مصادره فنلاحظ أنه يكاد يعيد مخطط المحكم بعينه والصحاح في جلّه مع الفارق الذي يظهر خاصة في غزارة مادة «اللسان» وتفوقها على مادة المعاجم الأخرى. لكنه يتميز في هذا الصدد على التهذيب بجمعه في مكان واحد من معجمه المعنى الواحد وما يتبعه من فروع. ومثال ذلك أنه جمع كل ما يتعلق بالعرب وأنواعهم وأصلهم التاريخي والجغرافي في أول المادة[48] وخالف التهذيب الذي يتحدث عن العرب وأنواعِهِم في أول المادة[49] ويترك الحديث عن أصلهم التاريخي والجغرافي في آخرها[50].

«فاللسان» لم يأت بالجديد بل خير نوعًا من التخطيط على آخر. أما فيمَا يخص ترتيب المادة فهو مصيب في اعتماده الاسم أولاً ثم الفعل مثلما فعلت مصادره الخمسة باعتبار أن الأفعال في هذه المادة مشتقة من أسماء الأعيان لأنها تدل على صفات وشيم وعاهات. لكننا نلاحظ أنه نقل نقلاً بحتًا عن مصادره في ميدانين هامّين:

1 — قدم الأفعال المزيدة ومصادرها وأخّر الأفعال المجردة ومصادرها التي تدل على المعاني الحسية التي تعتبر سابقة لظهور المعاني المجازية. فلقد كاد يهمل في خضمّ مادته:

«عَرِبَ الجرح عَرَبًا وحَبِطَ حَبَطًا: بقي فيه أثر بعد البرء ونُكْسٌ وغُفْرٌ»[51].
و«عَرِبَ إذا فَصُحَ بعد لُكْنة»[52].
و«عَرُب الرجل يعرُب عُرْبًا وعُرُوبًا... كفَصُح»[53].

فكان عليه أن يأتي بعد ذلك بمعاني عرّب وأعرب والتعريب والإعراب وهي متصلة بعَرِبَ وعَرُبَ ويُفيدان الفصاحة.

48) اللسان 1/586—588.
49) التهذيب 2/360—362.
50) نفس المصدر ص 365—367.
51) اللسان 1/591.
52) نفس المصدر، ص 589.
53) نفس المصدر.

2 – قدم المعنى المجازي للإعراب والتعريب على المعنى الحسّي وهو «والتعريب قطع سعف النخل وهو التشذيب»(54).

فلقد كنا نَفيد كثيرًا من هذه الطريقة في وضع معجم عربي تاريخي لو عرفنا تاريخ المعاني الحسّية والمعاني المجازية. ولعلّ هذه الطريقة الفوضوية هي التي جعلت ابن منظور لا يتخلص من التكرار. فإننا نلاحظ أنه يتبسط في معنى الإبانة والإفصاح(56) ويعود إليه بعد الحديث عن معنى الفحش(55). وكذلك الشأن فيمَا يتعلق بإعراب الثيب عن نفسها(57). يضاف إلى ذلك التكرار الصريح وتصفيف الأقوال المتقاربة التي تعني نفس الشيء. فلقد نقل عن الأزهري: «فأما العُرُبَ: فَجمع عَرُوب وهي المرأة الحسناء المتحببة إلى زوجها. وقيل العُرُبَ الغنجات وقيل المغتلمات، وقيل العواشق وقيل هي الشكِلات...»(58). ونقل عن المحكم نفس الموضوع «والعَرُوبُ في صفة النساء. وقال اللّحياني هي العاشق الغلمة. وهي العروب أيضًا – ابن الأعرابي قال: العَرُوب المطيعة لزوجها المتحببة إليه»(59) وكثيرًا ما قطع صاحب «اللسان» الفقرة الواحدة إلى فقرتين ورمى بإحداهما إلى مكان قصي لا يوافق السياق الذي وضع فيه(60). فلم يسلم من تركيم المادة التي آلت إلى معارف موسوعية تغلب عليها الفوضى.

لكن هذا النقل في ترتيب المادة لا يعني أن «اللسان» لم يأت بشيء جديد. فإنه شارك بوضع مناهج هامة بالنسبة للمعجمية العربية وطرق تصنيفها فهو:

1 – قد جمع شتات المادة اللغوية المتفرقة في المصادر الخمسة فأثرى العربية بألفاظ واستعمالات وأساليب يحق لنا أن نرى فيها سعيًا إلى ضبط مراحل اللغة الفصحى وتاريخ استعمالاتها حسب العصور وحسب المناطق الجغرافية لأنه إن كان التهذيب مثلاً يمثّل رأي الشرق في اللغة فالمحكم كان يمثّل رأي المغرب فيها. ولا شك أن العربية حق مشترك تفرض على المعنيين بها أن ينتبهوا إلى هذا المنهج وأن يطبّقوه. «فاللسان» هو صورة عن لغة العرب كما رآها أهلها في الشرق والغرب.

54) نفس المصدر، ص 592.
55) نفس المصدر، ص 588.
56) نفس المصدر، ص 591.
57) نفس المصدر، ص 588 و591.
58) نفس المصدر، ص 591.
59) نفس المصدر.
60) توجد أمثلة واضحة من ذلك في مادة عرب كلها.

2 – أدخل منطقية في بعض المعاني والصيغ. فإنه أعطى معنى عَرَبٌ[61] الأولوية وقدّمه على معنى العرب العاربة التي لها الصدارة في التهذيب[62] لأن معنى عرب أعمّ وأشمل. وقدم معنى تصغير العرب وهو «العُرَيْبُ» على معنى «العرب العاربة» وقد ورد هذا التصغير في آخر مادتي التهذيب[63] والصحاح[65]. فنلاحظ حرصه على التدرّج في المعنى العام وفروعه إلى المعنى الخاص وصلاته المختلفة.

3 – يجدر بنا أيضًا أن نؤكّد على فطنته إلى جمع كل ما يخضع إلى معنى واحد من ذلك أن التهذيب قد أورد «وعَرِبَ السَنَام عربا إذا وَرِمَ وتفتح»[64] في حديثه عن يوم العروبة. لكن «اللسان» ألحقه بمعنى عرب الجرح أي بقي فيه أثر بعد البرء[66]. ويمكن أن نطبق ذلك على طريقته في جمع أسماء الأعلام والأماكن في آخر المادة وذلك ما لم يفعله التهذيب في شأن معنى عريب عندما يقول «وعريب حي من اليمن»[67]. ولقد وضعها في وسط معجمه مع معانٍ أخرى. ولا شك أن هذه النزعة التنظيمية تحتاج إلى كثير من المرونة والرياضة الفكرية والمعرفة اللغوية للتغلّب على فيضان المادة. فهل قام بذلك بمفرده أو بمساعدة غيره؟ ذلك ما لا سبيل إلى معرفته الآن على أنه يستحق أن يكون موضوع بحث آخر لأنه يجب أن نعلم بالتدقيق ان كان «اللسان» كله من عمل ابن منظور وحده؟

فهل يمكن لنا الآن أن نفوز بجذاذة ابن منظور أي بطريقته في تحرير معجمه وإبراز مميزاته؟ اننا نرى بالاعتماد على مادة «عرب» (انظر اللوحة الملحقة). أن طريقة «اللسان» في تحرير مادته لا تقتصر على الجمع البحث إطلاقًا. كما كنّا نظن إلى يومنا هذا. وليست طريقة طريفة كل الطرافة ممّا يجعلنا نعترف لها بمميزات بارزة. فهي تقليدية توفيقية في خطوطها الكبرى، وإن كانت تشمل نوعًا من التجديد الفوضوي. فهي تعكس ثقافة صاحبها الذي كان يأمن بإيمان علم عصره القائل بأن جمع اللغة قد انتهى مع السلف وليس للمتأخرين ان يزيدوا عليهم بل عليهم أن يجتهدوا في المذهب وفي طرق عرضه ووضعه.

---

61) نفس المصدر، ص 586.
62) التهذيب 360/2.
63) نفس المصدر، ص 365.
64) الصحاح 179/1.
65) التهذيب 365/2.
66) اللسان 591/1.
67) التهذيب 365/2.

مكانة مخصص ابن سيده من المعجمية العربية المعاصرة*
أو
مساهمة التراث العلمي العربي في تطوير العربية

إن البحث في هذا الموضوع يثير في الحقيقة موضوعًا هامًّا وشائكًا يتعلق بجدوى مساهمة المعاجم العربية القديمة في تطوير العربية وترقيتها لا سيّمَا في الميدانين العلمي والتقني. فالقضية تنحصر في الواقع في تقييم الطريقة اللغوية التي تدعى المجاز والمتمثلة في استخراج وإحياء المصطلحات العلمية والفنية القديمة من المعاجم القديمة واستعمالها استعمالاً جديدًا للتعبير عن معان حديثة. ولقد اعتمدها أدباء القرنين التاسع عشر والعشرين ومجامع اللغة العربية المختلفة بغية تطوير المعجم العربي. ويكفينا في هذا الصدد أن نشير إلى أن المجمع العلمي العربي بدمشق الذي أُنشئ سنة 1919 قد استعمل هذه الطريقة اللغوية التي سبق لنا أن وصفناها وحلّلنا نتائجها[1].

أما مجمع اللغة العربيّة في القاهرة الذي كون سنة 1934 لتطوير المعجمية العربيّة خاصة، فإنه يوليها اهتمامًا كبيرًا إذ ينصّ في لائحته أن من مهمته «أن يستبدل

*) لقد قدم المؤلف هذا البحث بالفرنسية بملتقى الجامعيين التونسيين والإسبان في ماي 1972 بإسبانيا.

1) محمد رشاد الحمزاوي: المجمع العلمي العربي في دمشق ومشكل ترقية اللغة العربية، ليدن 1965 أنظر خاصة ص 27، 49، 67 (*L'Académie arabe de Damas et le problème de la modernisation de la langue arabe*, Brill, 1965)

بالكلمات العامية والأعجمية التي لم تعرب – غيرها من الألفاظ العربية وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية لها في مظانها – فإن لم يجد بعد البحث أسماء عربية لها وضع أسماء جديدة بطرق الوضع المعروفة من اشتقاق أو مجاز أو غير ذلك. فإذا لم يوفق التجأ إلى التعريب مع المحافظة على حروف اللغة وأوزانها بقدر الطاقة»[2].

فالمجمع يعير على رغم ما جاء في هذا البند من غموض ، أسبقية سابقة إلى هذه الطريقة المعجمية أي المجاز اللغوي ويعتبرها أحسن وأفضل وسيلة لتجديد المعجم العربي. فهي تكون بالنسبة إليه اختيارًا لغويًّا أساسيًّا يتعلق بمظهرين هامين متلازمين من ذلك أن المجمع يرمي باعتماده هذه الطريقة إلى إقرار منهج عمل يربط المعجمية العربية وبالتالي الثقافة العربية الإسلامية ربطًا يكاد يكون حتميًا بإحياء التراث القديم ومنه تراث ابن سيده الذي يهمّنا منه كتابه المخصّص. أما المظهر الثاني من الموضوع فإنه يهمّ قيمة هذا المنهج الذي يعتمد في نهاية الأمر على سلفية لغوية تستحقّ التحليل والتعريف بخصائصها تعريفًا علميًّا. ولا غرابة أن يكون السلفيون وفي مقدمتهم الشيخ محمد عبده أول من حقّق ونشر مخصص إبن سيده[3].

فالقضية على غاية من الأهمية لأن هذه السلفية اللغوية تستطيع أن تنزع في بعض مظاهرها المتطرفة إلى نوع من التوقيف اللغوي الذي يذكرنا برأي إبن فارس القائل بأنه ليس لنا أن نزيد شيئًا على ما قاله السلف الصالح. وهذا يعني ان الثقافة العربية ليست في حاجة إلى التجديد والتجدّد بل عليها أن تستمد غذاءها من نفسها كي تفوز من جديد بسليقة لغوية كثيرًا ما تنحصر في ذهن بعضهم في وضع لغة بدوية فصيحة يمكن أن نرتقي منها إلى لغة مثالية أنقى منها وأفصح[4].

ويجدر أن نلاحظ في هذا الصدد أن هذه النزعة التمجيدية المثالية هي من خصائص جميع الثقافات التي تدعو إلى التطور مع المحافظة على وحدتها. ألم يعبّر الشاعر الفرنسي André Chenier عن ميله إلى نوع من السلفية الاغريقية اللاتينية عندما قال : Sur des pensers nouveaux: faisons des vers antiques

2) إبراهيم مدكور: مجمع اللغة في ثلاثين عامًا. القاهرة 1964 ، ص 139.

3) الورقة الإشهارية لجمعية إحياء العلوم العربية ، القاهرة 1904 ص 7.

4) السيوطي ، المزهر (ط ثانية) ص 212 حيث يمكن الإطلاع على رأيه في الفصيح والأفصح.

ولقد استرعت هذه القضية انتباه أهل الاختصاص وغيرهم من الناطقين بالعربية ودارسيها فكانت مدعاة إلى مهاترات كلامية عاطفية عنيفة بين الداعين إلى هذه الطريقة اللغوية ومعارضيها[5] حتى كادوا يخمدون أصوات مذهب الحل الوسط الذين يرون أنه من الممكن أن توفق بين الحاجيات العصرية الملحّة وبعض الالتزامات الثقافية التي تفرض علينا ألا نفصم العروة التي تربط الثقافة العربية الكلاسيكية الموجودة بالفعل بالثقافة العربية المعاصرة الموجودة بالقوة. إذ يبدو لهم من اليسير الاحتفاظ بمعالم الثقافة العربية القديمة والربط بين جميع أحقاب التفكير العربي المتطور.

وقد ركّزنا بحثنا هذا على هذه النزعة التوفيقية الثالثة التي نعتبرها أكثر التحامًا بالواقع الثقافي العربي. فهي تهمّنا بقدر ما أتت به من مساهمات جديرة بالعناية في الميدان العلمي وبقدر ما وفّرته لنا من الامكانيات التي تسمح لنا أن نطبق عليها في حد ذاتها منهجًا نقديًّا شاملاً لم يطرق من قبل ، لأن المعجمية العربية المعاصرة قد زوّدتنا في الخمسينية الأخيرة بعدد كبير من المعاجم المهمة التي تمكننا من إبداء حكم مفيد وإن كان نسبيًّا ، على هذه المعركة التي نواجهها اليوم في جميع المجالات. ولقد اهتممنا بمخصّص ابن سيده لأنه يُعتبر المثال الذي يرجع إليه في غالب الأحيان المعجميون العرب المعاصرون[6] وإن كان صاحب لسان العرب قد فضل عليه أثر ابن سيده الآخر وهو المحكم. فالمشكل يبدو لنا هامًّا بقدر ما نرى هؤلاء المعجميين يعتبرون هذا المؤلف من الغريب المصنف أثرًا فيه مصلحة لأهل عصرنا إذ أن منهم من يستعير منه ألفاظًا وصيغًا وتراكيب للتعبير عن مفاهيم عصرية ستخذها أمثلة تطبيقية مفيدة تساعدنا على تقييم مساهمة التراث اللغوي والفني القديم في وضع معاجم عربية عصرية. وللوصول إلى هذه الغاية اعتمدنا ، فضلاً عن المخصّص[7] ، على ثلاثة معاجم مختصة وهي : معجم النبات[8] لأحمد عيسى ومعجم الحيوان[9] لأمين المعلوف ، ومعجم الألفاظ

---

5) مصطفى الشهابي ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث. دمشق 1965 ص 72 وما يليها.

6) ونعني بالخصوص مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي اعتمده في معجمة. أنظر محاضر الجلسات 177/2.

7) إبن سيده ، المخصص 17 مجلدًا ، ط. بولاق ، 1316 هـ/1321.

8) أحمد عيسى ، معجم أسماء النبات. القاهرة 1926– 193 ص (يضاف إلى ذلك دليل إنكليزي ص 197– 227 ودليل عربي يحوي 64 ص).

9) أمين المعلوف ، معجم الحيوان ، القاهرة 1932. 271 ص+17 ص (دليل عربي + لوحات).

الزراعية[10] لمصطفى الشهابي التي سنعارضها طبعًا بالمخصّص وبالدراسة التحليلية[11] التي خصّصها محمد الطالبي لمعجم ابن سيده. ويجدر أن نلاحظ أن هذه الدراسة الأخيرة التي تعتبر أن تأثير المخصص في المعاجم المتأخرة كانت معدومة[12]، تمتاز بكونها قد ساهمت مساهمة هامة في هذه المعركة. إذ أنها زوّدت الدارسين بفهرس كامل ومنظّم حسب المواد للمخصّص يساعدهم على القيام بمقارنات مفيدة. ويحسن في هذه الصدد أن نشير إلى أن هذا النوع من الاستقراء الكامل لأمهات الكتب القديمة القيمة، نادرٌ في العالم العربي الإسلامي[13] إن استثنينا من ذلك بعض الدراسات الحديثة من ذلك دراسة محمد السويسي المخصّصة للغة الرياضيات في العربية[14]. وليس من الغريب أن تظهر هذه الدراسات بصفة خاصة في المغرب الذي يبدو أكثر استعدادًا لاستثمار هذا التراث استثمارًا معقولاً لأنه يسمح بالاعتماد على النصوص القديمة ويستجلي قيمتها من مادتها لا غير. فالسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذه القضية يتعلق بطبيعة الحال بطريقة المعجميين المعاصرين في اعتماد المخصّص مرجعًا لغويًّا وعلميًّا في دراستهم. إننا نلاحظ في هذا الصدد أن أحمد عيسى يذكر مخصّص ابن سيده في قائمة مراجعه من المؤلفات المختصّة. فيكتفي منه بالمجلّد الثاني عشر[15] من طبعة بولاق لكنه لا يبرر هذا الاختيار. فهل هذا يعني أن هذا المجلد قد انفرد بعلم النبات لا سيّمَا النباتات الطبية التي يهتم بها هذا الطبيب اهتمامًا خاصًّا؟ لأننا نلاحظ أنه يوجد ذكر لنباتات مختلفة في المجلد الحادي عشر[16] ويمكن أن نجزم أن

10) مصطفى الشهابي: معجم الألفاظ الزراعية، القاهرة 1957 – 694 ص + 98 ص (دليل عربي).

11) محمد الطالبي، المخصص ابن سيده، دراسة، دليل، تونس 1956 – 192 ص.

12) نفس المرجع، ص 58.

13) لقد قام بهذا النوع من الدراسات بعض الرواد منهم أ) Goinchon, «Le vocabulaire comparé D'Aristote et d'Ibn Sina». *Cahiers de Tunisie* 3 (1956), pp. 17–40

ب) سهيل م. أفنان. *Philosophical Terminology in Arabic and Persian*, Leiden 1962, 124 p.

14) محمد السويسي، لغة الرياضيات في العربية. تونس 1968، 466 ص.: *(La langue des Mathématiques en Arabe)*

أنظر في هذا الشأن عرضنا لهذا الكتاب في: Cahiers de Tunisie Tome XVIII nos 71–72 (1970) pp. 256–259

15) أحمد عيسى، معجم ص 14.

16) محمد الطالبي، دليل ص 71.

عدد النباتات المذكورة في المجلدين الحادي عشر[17] والعاشر أكثر عددًا ممّا أتى منها في المجلد الثاني عشر. أيعني ذلك أن أحمد عيسى قد ترك كل ما يتعلق بالشجر الآتي ذكره بالمجلّد الحادي عشر مثلاً؟ لكن كيف نفسّر اهتمامه بأشجار من نوع L'arbre à chapelet أو A. Precatornis الذي وضع له أسماء عربية كثيرة مترادفة وهي سَسْم ، سَسْم أحمر ، حَبّ العَروس ، عُفْروس ، قُلْقُل وبَلِيّع[18]. ولا شك أن يعسر علينا أن نجيب عن السؤال المطروح لسكوت المؤلف عن هذه القضية.

والجدير بالذكر أن أحمد عيسى يعتمد المخصّص في معجمه فيذكره تسع مرات (أنظر اللوحة عدد 1 في آخر هذا المقال). وهو ما يناسب تسعة مصطلحات علمية من الـ 5852 مصطلحًا الآتي ذكرها في هذا المعجم العصري. فهي تكون مقدارًا ضئيلاً لا يشهد على قيمة المخصص العصرية إذ يبدو أن مصطلحاته القديمة لا تعبر عن حاجيات العصر الحديث. واعتبارًا لهذه النتيجة الأولى التي لاحظناها فإنه يبدو أن طريقة الاستنباط لا تعتبر طريقة ناجعة عند هذا الرائد من روّاد المعجمية العربية المعاصرة.

ولكن ما هو موقف أمين المعلوف من هذا الموضوع؟ فهو لا يذكر ابن سيده ولا مخصّصه في مراجعه لكنه يذكره صراحة أو ضمنيًّا في معجمه. فهو يعتمد 35 مصطلحًا من مصطلحاته من الـ 1428 مصطلحًا الموجودة في معجمه (أنظر اللوحة عدد 2). ولقد أخذ أغلب مصطلحاته من المجلد الثامن الذي يهتم بالطيور[19]. فهو لا يعتمد إلا قليلاً المجلد العاشر ولا يعير اهتمامًا كبيرًا للمجلدين السابع والسادس[20] اللذين ذكرت فيهما أيضًا أنواع مختلفة من الحيوانات. فلسنا نعلم ما هي أسباب هذا السهو الذي يبدو أنه ناتج عن منهجية هذا المعجمي التي سنقف على بعض هنّاتها عندما يأتي الحديث عن المصطلحات التي أخذها المعجميون من مخصّص ابن سيده.

أما بالنسبة للشهابي ، فإن المخصّص يكون مرجعًا هامًّا وإن كان لا يذكره في مقدمة معجمه قائمة المراجع التي اعتمدها باستثناء ما يسمّيه بالمعجمَات والأمهات منها

17) نفس المرجع ، ص 76– 178.
18) أحمد عيسى ، معجم ص 2.
19) محمد الطالي ، دليل ص 71.
20) نفس المرجع ، ص 70– 71.

«المخصّص ولسان العرب والمحيط وتاج العروس وغيرها»[21] فنلاحظ أنه وقف مر هذه القضية موقفًا غامضًا لأننا لا نعلم ما يعني بالمعجمات والأمهات كما لا نعلم ، يعني بعبارة «وغيرها». لا شك أنه يشير إلى معاجم ومؤلفات كلاسيكية لا يبين أسماءه ولا صلاتها بالمخصص. لكن هذه الهنات لا تمنع الشهابي من أن يعتمد المخصص 9 مرة في معجمه (أنظر اللوحة عدد 3) وهو ما يوافق 19 مصطلحًا من الـ 996ا مصطلحًا التي يحويها تقريبًا معجمه. فيبدو أن هذا المعجمي يكاد يأخذ كلمة واحد من كل مجلّد من مجلدات المخصّص باعتبار أنه يحوي 16 مجلدًا. فالحصيلة تبدو هذ أيضًا ضعيفة للغاية ولا تبرر إحصائيًا على الأقل ، استعمال طريقة المجاز الشاقة التي كث فيها الاختلاف والتي وقفت منها المعاجم الثلاثة العصرية موقفًا يكاد يكون متشابهًا إد أنها أعارتها اهتمامًا ثانويًا.

فيمكن أن نستنتج ممّا سبق أن المجاز اللغوي في هذا المستوى ينحصر في نهاية الأمر في عملية تنقيب لغوية شكلية لا طائل من ورائها وذلك ما يجعلنا نعتبر أن المخصص غير قادر على أن يساهم باعتبار عدد المفردات المأخوذة منه مساهمة هامة في وضع المصطلحات العلمية الحديثة التي تعبر في جلّها عن مواضيع ومشاكل لم يعالجها العلم الكلاسيكي[22]. فموقف المعجمين العصريين من المعاجم القديمة يبدو معقولاً إذ ما عساهم أن يجنوا في القرن العشرين من مؤلف خصّص للغريب المصنّف؟ لكن حجّتم تبدو غير قائمة ورأيهم يظهر متعسفًا ان اعتبرنا عدم اهتمامهم بجميع مجلدات المخصص التي لم يستقرؤوا مادتها استقراء كافيًا كما سبق لنا أن ذكرنا. ذلك ما تصدّى له مصطفى الشهابي ليدحض هذا الاعتراض بحجج قوية مبيّنًا بالمثال أن للمعجمات القديمة من الهنات[23] ما يجعلنا نترك جانبًا أغلب مصطلحاتها وتعريفاتها في الميدان العلمي والفني.

ولا شكّ أن الاعتماد على هذه المعاجم باستعمال طريقة المجاز تثير مشاكل عديدة في مستويات مختلفة نذكر منها أولاً قضية اختيار المصطلحات العلمية والفنية من

---

21) مصطفى الشهابي معجم الألفاظ الزراعية ، مقدمة.

22) مصطفى الشهابي : المصطلحات العلمية ص 29–32 حيث يذكر الفوارق التي تميز العلم القديم من العلم الحديث.

23) نفس المرجع ، ص 33–40.

المخصّص وغيره من المؤلفات الكلاسيكية كي نعبّر بها تعبيرًا صحيحًا ودقيقًا عن المصطلحات الأوروبية المعاصرة. فالقضية تتعلق أولاً بالمعايير التي يجب اعتمادها لنعلم إن كان اسم النباتة في المؤلف الأوروبي يقابل بدقة اسمها عند ابن سيده. فالمشكل يبدو يسير الحل إن وجدنا أن ابن سيده يعطي للنباتة المعينة اسمًا يقرب من اسمها الأوروبي أو يصفها أو يعرفها تعريفًا لا يختلف كثيرًا عن تعريف النباتيين المعاصرين لها. فأحمد عيسى يترجم مثلاً ficus sycomorus أو figue d'Adam بجميّز وتعلق، وتين أحمق وتين برّي وخَنَس (باليمن) وسَوْقَم وهو المصطلح الذي استعمله ابن سيده لأنه جاء في معجم أحمد عيسى «السوقم (قال ابن سيده : شجر عظام مثل الاثأب سواءًا ولها ثمرة مثل التين الخ)»[24].

وهذا الوصف يكاد يكون مشابهًا لما وصف به الشهابي نفس النباتة[25] لكن يعسر في غالب الأحيان أن تتوفّر لنا أمثلة من نوع المثال السابق الذكر إذ أننا نلاحظ مثلاً أن المعجميين العصريين قد اتفقوا على ترجمة Busard أو Circus nacrourus وهو اسم طائر بـ«مرزة بغثاء»[26] اعتمادًا على ابن سيده الذي يقول في شأن هذا الطائر : «طائر يشبه العقاب لا ينفع ولا يضر وقيل بل المرزة الحِدَأة التي تصيد الجرذان»[27].

لكننا لا نجد أثرًا لكلمة بغثاء (بيضاء فيها سواد) في أي مؤلف لتكون وصفًا للمرزة بل نجد كلمة أبغث مستعملة عند ابن سيده للدلالة على لون الصقر (le faucon sacré) والبـازي (le vautour) والشاهين (le faucon pèlerin) . فما الداعي الذي دعا المعجميين المعاصرين إلى هذا التعريف لا سيّمَا عندما نعلم أن ابن سيده يخلط بين المرزة والعقاب لأن المرزة من الدواجن والعقاب من اللواحم الضارية مثلما يدل عليه وصفه وتعريفه الواردان في كتاب الشهابي واللذان يختلفان عمّا أورده ابن سيده في المخصّص في نفس الموضوع؟ فالشهابي يعرف العقاب كما يلي : «أنواعها كثيرة ويغلطون فيترجمون الكلمة الفرنسية بكلمة نسر. والنسر هو

---

24) أحمد عيسى، معجم ص 83 عدد 15.

25) مصطفى الشهابي، معجم ص 276.

26) أمين المعلوف، معجم ص 123.

27) إبن سيده، المخصص 148/8.

vautour لا هذا الطائر والعقاب مؤنثة تطلق على الذكر والأنثى. جنس طيور من رتبة الكواسر وفصيلة الصقريات فيه أنبل الجوارح وأشدّها بأسًا»[28].

والجدير بالملاحظة أن القضية الكبرى التي يواجهها المعجميون المعاصرون الباحثون في المعجمات القديمة تتمثل في قصور تعريفات هذه المعاجم على تأدية المعاني والمفاهيم العلمية الحديثة فهي لا تفي بالمعايير العلمية ان اعتبرنا أن التعريف اللغوي والعلمي هو التعريف «الذي يطلق على الكلمة المعرفة دون سواها ويحيط بكل معانيها»[29]. واعتمادًا على ذلك ينبغي لكل تعريف أن يكون ملائمًا لمعايير التصنيف العلمية وأن يشمل في الميدان الذي يهمّنا في هذا المقال الشعبة أو الفرع (l'embranchement) والرتبة (l'ordre) والفصيلة (la famille) والقبيلة (la tribu) والجنس (le genre) والنوع (l'espèce) والسلالة أو العرق (la race) والضرب أو الصنف (la variété) والفرد (l'individu)[30].

وذلك ما ينقص معجم ابن سيده الذي يعتمد تعاريف خاطئة[31] وسطحية فيتقصر في غالب الأحيان على أن يشير إلى الحيوان المعني بالأمر بـ «معروف». ولقد لاحظ مصطفى الشهابي في هذا الصدد أن ابن سيده وغيره من المعجميين كانوا يفترضون أن القارئ مطّلع على الأسماء المعنية. فمن الأسماء التي تعتبر معروفة يذكر لنا الشهابي الحنظل (citrullus colocynthis) والسعتر (le thym) والسوسن (l'iris) والشحرور (le merle) والكتان (le lin) الخ[32]. ولا شك أن هذه النباتات والحيوانات مشهورة لكنها ليست معرفة تعريفًا علميًا يتطور بتطوّر العلوم. أليس من المفيد أن نلاحظ أن الفل كان يطلق عند النباتيين القدامى على نباتة تختلف عن النباتة المعنية اليوم بالأمر والتي تقابل الياسمين أو le jasmin simbac؟ ويمكن أن نلاحظ نفس الملاحظة فيمَا يتعلق بالقيقف الذي كان يطلق عليه في المعاجم القديمة اسم الازادرحت melia azedarach وهو يطلق اليوم على ما يسمّى بالفرنسية العادية

28) مصطفى الشهابي، معجم ص 21.

29) G. Matore, *Histoire des dictionnaires français*, Paris 1968, p. 232

30) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 100.

31) محمد الطالي، دليل ص 33 وما بعدها.

32) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 37.

l'érable ويطلق عليه علميًّا إسم acer [33].

وليس لنا أن نستغرب من هذه الملحوظات الهامة لأن تعريفات ابن سيده تعريفات أدبية إجمالية لا يؤيدها العلم الحديث. ذلك أن هذا المعجمي الأعمى الذي كان من أهل اللغة الجمّاعين الماهرين لا يستطيع أن يضع إلا تعريفات تعتمد الرواية والسماع اللذين لا يقرّان بعض المعايير العلمية التي تفرض حتمًا مشاهدة الأشياء المدروسة ووصفها وتصنيفها. فالمخصّص قد ساهم مساهمة هامة في وضع المصطلحات العربية العلمية في عصره لكنه لا يمكن للباحثين العرب المعاصرين أن يعتمدوا مادته العلمية أعتمادًا كليًّا لوضع مصطلحات العلوم.

أما القضية الثالثة التي تطرح اليوم في موضوعنا هذا فهي تتمثّل في المواقف المختلفة التي وقفها من المخصص المعجميون العرب المعاصرون وأهل الاختصاص في العلوم العصرية. فإننا نلاحظ مثلاً أنهم لا يتفقون على إعطاء ترجمة موحّدة مثلاً للكلمة الواحدة التي يستسقونها من المخصّص. فإن أحمد عيسى يترجم مثلاً la mousse d'islande بالخَزَزَة[34] وهي مأخوذة من المخصّص لكن هذه الترجمة لا تمنعه من أن يردفها بكلمات أخرى للتعبير عن نفس النباتة وهي خَزَز الصخور وشجرة النّضّ والحَزَاز[35].

أما الشهابي فهو يكتفي بترجمتها بكلمة واحدة هي الحَزاز[36]. فنلاحظ أن المصطلح المأخوذ من المخصّص ينافس غيره من المصطلحات الأخرى عند أحمد عيسى، وهو لا يذكر بتاتًا في معجم الشهابي الذي يثير قضية هامة مفادها أن هذا المصطلح «حَزَاز» يكون في حدّ ذاته مشكلة لأنه غير واضح المعنى باعتبار أن المعجميين الكلاسيكيين والمعاصرين يستعملونه بطريقة مضطربة للتعبير عن نباتات ثلاث مختلفة وهي mousse و lichen و algues التي يجب أن تترجم حسب التوالي بـ : خَزَاز، أسَنَة وطُحْلُب[37]. ويمكن أن نضيف إلى المثال السابق مثالاً آخر يهمّ النباتة

---

33) نفس المرجع ص 39.

34) أحمد عيسى، معجم ص 46.

35) نفس المرجع.

36) مصطفى الشهابي، معجم ص 436.

37) نفس المرجع، ص 391.

المسمّاة ficus sycomorus أو figue d'adam . فأحمد عيسى يضع لها أسماء متعددة من ذلك السَّوْقَم المأخوذة من ابن سيده. أما الشهابي فإنه يكتفي بتسميتها جُمَّيْز وجُمَّيْزَى[38] .

وكثيرًا ما يختلف المعجميون المعاصرون في قيمة المخصص ومساهمته في وضع مصطلحات علمية جديدة. فمنهم من يختار المصطلح الذي يستعمله المخصص ليكون مقابلاً للمصطلح العصري الأوروبي ومنهم من يفضل عليه مصطلحًا عربيًّا يختلف عنه كامل الاختلاف. فأحمد عيسى يعتمد المخصّص ليترجم إسم النباتة la grande mauve أو la mauve sauvage بالدّهماء[39]. والشهابي يترجمها بالخُبّازة البريّة أو الحَرَجيّة[40] . فهل يعني هذا أن الدّهماء هي الخبازة؟ إننا لا نجد جوابًا شافيًا لا سيّمَا وأن أحمد عيسى لا يصف النباتة المعنية بالأمر خلافًا لما فعله الشهابي. إن منهجية صاحب معجم أسماء النبات لا تسلم من النقد بقدر ما يكتفي صاحبها بنقل مصطلح ابن سيده من دون أن يبرر ذلك. ويمكن أن يضاف إلى هذا المنزع اختلاف المعجميين فيمَا يتعلق بقضيتي المجاز والتعريب واختيار الأول أو الثاني. فأحمد عيسى يعرب sycomorus بسَوْقَم أما الشهابي فإنه يعبّر عنها بالجُمَّيْزَى كما سبق ذكره. ولا شك أن هذه المناهج المختلفة تبيّن أن قضية المجاز التي تعتمد التراث القديم قضية عويصة فيها اختلافات كثيرة لا يسمح أن تتخذ حلولاً للقضايا اللغوية والعلمية المعاصرة.

أما القضية الرابعة الهامة التي يثيرها المجاز فهي تنحصر حسب رأينا في مشكل المترادفات التي قرر مجمع اللغة العربية تجنبها عند وضع مصطلحاته وإن كان لم يعلّل أسباب وجود تلك المترادفات اجتماعيًّا ولغويًّا. إن تجنّب المترادفات أمر قد دعى إليه من قبل وأكثر القدامى في الحكم عليه في ميادين مختلفة ممّا أدّى مثلاً حسن بن حمزة الأصبهاني (توفي سنة 970م) إلى أن يقول في كثرة الأسماء التي تطلق على الداهية «إن أسماء الدواهي من الدواهي»[41]. إن هذه الملاحظة لا تزال مع وجود الفارق قائمة الذات. فلم يتمكن المعجميون المعاصرون من تجنّب المترادفات وقد

38) نفس المرجع ، ص 277.

39) أحمد عيسى ، معجم ص 114.

40) مصطفى الشهابي ، معجم ص 417.

41) علي الجارم ، الترادف ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 314/1.

اعتمدوا المجاز رجاء التقليل من الألفاظ المترادفة. لكن نلاحظ أن أحمد عيسى لا يكتفي بأن يترجم cadaba farinosa بالسّرح ، المأخوذة من المخصّص بل يعبّر عنها بالقُرَّة والعَسَل والطَّرْيح[42]. ذلك ما لا يؤيده الشهابي الذي لا يذكر السّرح ولا الطّريح وهو يضع كلمة عسل لتكون مقابلاً لـ miel الذي يعبّر عنه بكلمتين أخريين وهما الشَّهَدَ والأرْيُ[43]. فهو لا يذكر إلا قرّة العين التي اتخذها مقابلاً لـ Cresson de Fontaine أو nasturtium officinale[44].

أما أمين المعلوف فإنه يترجم كلمة agame بأربع مترادفات عربية وهي عَضْرَفُوت وأمّ حَبَيْن المأخوذة من ابن سيده ، وحُبَيْنَة وحِذْرَوْن. ويعبّر عنها الشهابي بعَضرفوت وأنماقه اعتمادًا على المعلوف[45] الذي يترجم gypacte بالسّتل المأخوذة من ابن سيده لكنه يردفها بكلمات أخرى وهي البُلاحُ والبُلات والمُكَلَّفة والفَيْنَة[46]. وذلك ممّا يخالفه فيه الشهابي قليلاً إذ يترجم نفس الكلمة بكاسر العظام والمكلّفة[47]. ويجدر بنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن هذه المترادفات لم توضع عبثًا لأن واضعيها كانوا يرمون إلى ذكرها جميعًا استقراء لأسمائها عند مختلف الأشخاص في مختلف البلدان. فكان الروّاد منهم وخاصة أحمد عيسى يرون من الاعتباطي أن تفضل كلمة على أخرى دون مبرّر واضح وإن كان أحمد عيسى كثيرًا ما يتهاون بهذه القاعدة. فالقضية قضية اختيار تكون عادة من حق العلماء الذين توفرت لديهم كثير من الإمكانيات التي تساعدهم على تنقية معقولة لا تخرق خرقًا كبيرًا العوائد ولا القواعد العلمية. ولقد استطاع مصطفى الشهابي أن يوفق في هذا النوع من التنقية[48]. والملاحظ أنه لم يعتمد فيها كثيرًا على المخصّص باعتبار أنه يرى أن هذا المعجم لا يفي بالحاجة نظرًا لتعريفاته الخاطئة التي سبق لنا أن تحدثنا عنها.

---

42) أحمد عيسى ، معجم ص 35.
43) مصطفى الشهابي ، معجم ص 427.
44) نفس المرجع ، ص 196.
45) نفس المرجع ، ص 17.
46) أمين المعلوف ، معجم ص 143.
47) مصطفى الشهابي ، معجم ص 323.
48) محمد رشاد الحمزاوي ، تأبين مصطفى الشهابي ، In memorium, «al-Amir Mustapha As-Sihabī», *Chaiers de Tunisie*, t. XVIII, nos 69–70, pp. 175–179

أما القضية الخامسة التي تكون عقبة كبرى في الموضوع الذي يهمّنا تتعلق باختلاف المعجميين العرب المعاصرين في شأن تصنيف المواليد (Sciences naturelles) التي أخذت أسماؤها من مخصّص ابن سيده وغيره من المعاجم القديمة. فإننا نرى أن أمين المعلوف يطلق كلمة سَلْوَى ج سَلْوَة على la caille commune [49] التي يعبّر عنها الشهابي بالسُّمَانَى. ويتشعب المشكل عندما يعسر وجود اتفاق منهجي وسط بين معجميين إثنين ممن يجابهون مصطلحات أحد الآثار القديمة مثل مخصّص ابن سيده بغية استقراء مصطلحاته واستعمالها في المعاجم العصرية.

إن الحوار بين أهل الاختصاص يبدو عسيرًا وكثيرًا ما يقود إلى الشك في جدوى طريقة المجاز وفي أسس معاييرها العلمية التي تبتغيها لنفسها. أليس من الغريب أن يخصّص الشهابي السّلوى لـ nephenathés وهي نباتة[50] ويخصّصها المعلوف لـ la caille commune وهي طائر؟ وذلك هو الشأن فيمَا يتعلق بكلمة حُمْحُم أو حِمْحِم المأخوذة من المخصّص. فهي عند أمين المعلوف تطلق على نوع من الحمام[51] وتفيد عند الشهابي نوعًا من النبات يدعى bourrache أو langue de Bœuf [52]. ولنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن الشهابي الذي يعرف مؤلف أمين المعلوف ويعتمده لا يوافق المعلوف ولا ابن سيده دون أن يؤول اختلافه معهما إلى مقاطعة تامة. فلقد استطاع بفضل مكانته العلمية في مجامع دمشق والقاهرة وبغداد أن يستفيد من أعمال سابقيه وأعمال المجامع المذكورة في معالجتها لمشكل المجاز. فانتفع من مساعيها التي مكّنته من مجابهة هذه القضية ومن التنبيه إلى إمكانياتها المحدودة.

إن هذه التجربة التي اكتسبها الشهابي بفضل تقدّم البحوث اللغوية والعلمية في العالم العربي المعاصر قد مكّنته من استثمار مظهر آخر من المخصّص يبدو لنا أجدى نفعًا من المظاهر السابقة. فهو يتعلق باللغة وخاصة بصرفها الذي جاء ذكره في المجلدات الثالث والرابع والخامس والسادس عشر[53]. ولقد آخذ محمد الطالبي صاحب

---

49) أمين المعلوف، معجم ص 198 – 199.
50) مصطفى الشهابي، معجم ص 450.
51) أمين المعلوف، معجم ص 86.
52) مصطفى الشهابي، معجم ص 99.
53) محمد الطالبي، دليل ص 72.

المخصّص على معالجته مسائل صرفية في هذا المعجم المختصّ حيث يتوسّع في عرض آراء الصرفيين المختلفة[54]. والحقيقة أنه لا يسعى في منزعه هذا إلى بسط معارفه الواسعة ولا إلى الحشو لأننا نعتقد أن المخصّص لا يكون في حدّ ذاته معجمًا من معاجم الغريب وإن كان لا يختلف عنها في بعض النواحي. ولذلك فإننا نعتقد أن إدماج المسائل الصرفية في هذا المعجم لا تدل على اضطراب المؤلف بل تعتبر طريقة يدعو فيها ابن سيده المختصّين من أهل اللغة والعلوم إلى التنبيه إلى جميع الإمكانيات الصرفية التي تستطيع أن تساعدهم على استعمال الصيغ والأوزان الصرفية لوضع مصطلحات علمية جديدة لم يعبّر عنها المخصّص نفسه. ولا شك أن هذه النظرة إلى المستقبل لا تستغرب من هذا المعجمي الذي طبق في محكمه نظرية الخليل المعجمية. فهو يعتقد مثل صاحب كتاب العين أن مصطلحات عصره أو ما أسماه المستعمل أو الموجود بالفعل، لا ينفي احتمال استعمال جديد في المستقبل أسماه المهمل أو الموجود بالقوة والذي يسمّيه اللغويون المعاصرون لكسيم (Lexemes)[55]. فندرك عندئذٍ غرض ابن سيده من إدراج مادة الصرف في معجمه. ولقد اعتمدها المعجميون المعاصرون وأدركوا هدفه لأننا نرى الشهابي يأخذ برأي ابن سيده ليقترح على مجمع اللغة العربية في القاهرة إقرار صيغة فُعِلَ للدلالة على الأمراض التي تصيب النبات[56]. ولقد سبق للمجمع أن خصّص للأمراض وزني فُعَال وفُعَل. فيمكن لنا أن نقول اعتمادًا على ابن سيده:

شُقِرَ النبات أي أصابه الشقران	être atteint de rouille
رُسِعَ الزرع أي أصابه الرسع	être atteint d'asphyxie
هُدِلَ اللوز أي أصابه الهدل	être atteint de gui
كُشِتَ الكتان أي أصابه الكشوت	être atteint de Cuscute

---

54) نفس المرجع ص 36.

55) André Martinet, *Eléments de linguistique générale*, Paris 1960, p. 117 حيث يطلق المؤلف على هذا المصطلح إسمًا آخر وهو Monèmes lexicaux أي «الألفاظ التي توجد في معاجم والتي لا يحصرها حصر».

56) مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية ص 119.

ولقد اعتمد الشهابي أيضًا ابن سيده ليساعد المجمع على اتخاذ قرار يسمح باشتقاق مُفَعْلَلَة من أسماء الأعيان المزيدة على ثلاثة أحرف وذلك للدلالة على أسماء الأماكن التي تكثر فيه الحيوانات والنباتات. ولقد كان الصرفيون الكلاسيكيون لا يسمحون باشتقاق أسماء الكثرة إلا من الأسماء الثلاثية على صيغة مَفْعَلَة. وهكذا استطاعت العربية العصرية التي تحتاج إلى ترجمات كثيرة تدل على أسماء الأماكن التي تكثر فيها الحيوانات والنباتات. أن تتجاوز هذه العقبة اعتمادًا على ما أجازه المخصّص. فهو يذكر أنه يمكن أن نقول أرض مُثَعْلَبَة ومُعَقْرَبَةَ أي كثيرة الثعالب والعقارب(57). ولقد اعتمدت هذه الأمثلة الكلاسيكية المستعملة في المخصّص أمثلة قياسية لوضع مصطلحات عربية جديدة من ذلك(58):

مُصَنْبَرَة	puneraie	من الصنوبر
مُزَيْتَنَةٌ	oliveraie	من الزيتون
مُصَفْصَفَةٌ	saulaie	من الصفصاف
مُدَجَجَةٌ	poulailler	من الدجاج

وذلك عوضًا عن حَرَجَة صنوبر ومَغْرس زيتون وغَيْضَة صفصاف وبَيْت دجاج الخ.

فالإحتجاج برأي ابن سيده قد مكّن المجمع من أن يجعل من القياس مبدأ ديناميكيًّا يساعد العربية على مواجهة مشاكل المصطلحات العلمية والفنية. ولا غرابة أن يسبق هذا المعجمي الأندلسي إلى هذا التخريج الصرفي المفيد. فهو يستسقي رأيه هذا من تقاليد منهجية وعلمية قد قال بها أيضًا ابن مضا وابن القوطية وابن عصفور الأندلسيون الذين كثيرًا ما اعتمدهم المعجميون العصريون وأعضاء المجامع اللغوية العربية كلّما دعت الحاجة إلى حجة لغوية المراد منها استعمال المجاز استعمالاً مفيدًا ومجديًا، لأن اعتماد المجاز يفرض على الذي يستعمله أن يكون عارفًا حق المعرفة باللغتين الناقلة والمنقولة، وأن يكون فضلاً عن ذلك من المختصين في المادة العلمية التي يدرسها ويعالجها. فلقد مكّننا المجاز أن نضع مصطلحات عصرية مثل سيارة وذرة وهاتف

57) نفس المرجع، ص 201.
58) نفس المرجع، ص 202.

لتقابل بالتوالي automobile وatome وtéléphone . لكن يجدر بنا أن نلاحظ أن كلمتي téléphone, automobile تستعملان باطّراد مثل مقابلتيهما العربيتين. فيحسن في هذا الصدد أن نشير إلى أن استعمال المجاز من دون الاعتماد على معايير علمية دقيقة يؤول بنا دائمًا إلى الوقوع في مغامرات لغوية[59]. ألم يعتبر الأب انستاس الكرملي العراقي والعضو بجميع مجامع اللغة العربية المعاصرة أن Acheter آتية من اشترى وأن Agréer من أغرى و Aigle من عقّال[60]؟ ويدّعي بعضهم أن Tabac من الطّبّاق وهو في الحقيقة اسم نباتة من نوع Inula وخاصة من نوع Inula Viscosa فضلاً على أن التبغ آتية من الإسبانية Tobaco التي استعارتها من لغة قبيلة هندية بأمريكا تدعى أرواك[61].

إن هذه النزعة التمجيدية التي توجد في جميع اللغات وفي كل الثقافات التي تواجه أزمات تاريخية هامة كثيرًا ما تؤول إلى بحوث لا طائل من وراءها وتأتي بمصطلحات عتيقة لا يقرّها الاستعمال من ذلك المصطلحات الكيمياوية التي وضعها المعجمي القاهري الشيخ أحمد الاسكندري الذي لم يكن مختصًا في علم الكيمياء. ألم يقترح المخصب والمحوّر والمقرم والشّذّام لتقابل على التوالي nétrogène وchlore وiode و sodium الخ[62]. ولا غرابة ألا تستعمل هذه الألفاظ المستنبطة وغيرها وإن كانت مستمدة من أصول عربية لأن قضية المجاز عملية عسيرة تتطلب قبل كل شيء وضع معايير مشتركة بين أهل الاختصاص ترمي أولاً وبالذات إلى وصف التراث القديم وتصنيفه وذلك للنظر في قيمته الحقيقية على ضوء التطورات العلمية ولتحاشي ما من شأنه أن يوسع في شقة الاختلاف بين المعجميين المعاصرين عوضًا عن التوفيق بينهم. وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن استعمال طريقة المجاز واستقراء المؤلفات القديمة مثل المخصّص يرميان في غالب الأحيان إلى توقيف لغوي خطير لأن هذه النزعة التي لا

59) عبد الحق فاضل ، مغامرات لغوية ، بيروت 1952. ويدعي هذا المؤلف أن كثيرًا من الألفاظ واللغات آتية أو متفرعة عن لغة أم وهي العربية. فهو يتبنى الرأي الذي ساد أو ربا في القرون الوسطى والذي يدعى أنّ العبرية هي أم لغات الدنيا.

60) مصطفى الشهابي ، المصطلحات العلمية ص 112.

61) نفس المرجع ص 113–114.

62) مجلة مجمع اللغة العربية 49/5 وما بعدها.

تصوّر الثقافة إلا منغلقة ، تثير مشاكل زائفة وتتسبب غالبًا في مهاترات مضرّة. فهي نزعة هامشية كثيرًا ما تغشي الأبصار وتحيد بنا عن استعمال الطرق اللغوية المعهودة مثل الارتجال والاشتقاق والنحت والتعريب التي تكون أسس الصرف العربي وتساعد على تطوير العربية تطوّرًا ديناميكيًّا مثلمَا نبّه إلى ذلك ابن سيده عندما بيّن لنا في مخصّصه إمكانياتها العديدة.

اللوحة الأولى

المصطلحات الموجودة في المخصّص
والمستعملة في معجم اسماء النبات لأحمد عيسى*

المصطلحات العربية	المصطلحات الأعجمية	الصفحة
الرُغل ج أرغال الواحد رُغلة	Atriplex palaestinum	28
قَاقُلّي – رجل الفروج – فُجيلة – فُجل الجمَال	Cacile Maritima	35
السَرْح ، قرة ، عسل ، طريح	Cadaba farinosa	35
البِركان	Centaurea scoparia	45
خرز الصخور – **الخرزة** – شجرة النض حزاز	Centraria islandica	46
دَهَن	Euphoria mauritanica	79
القصاص – **القصقاص**	Euphoria polycantha	80
جميز – تألق – تين احمق – تين بري – تين الجميز – سيقُمُور خنس – **السوقم**	Ficus sycomorus	83
الدهماء	Malva silvestris	114
صعتر البر – قاتل النحل – ندْغ – كيلدارو – النذغة	Satureia hortensis	163

*) إن المصطلحات المكتوبة بحروف كبيرة هي المصطلحات التي أخذت من المخصص ولقد رأينا من المفيد الا نذكر في هذه اللوحة كل التفاصيل المتعلقة بكل مصطلح. وقد طبقنا هذه الطريقة على جميع اللوحات.

اللوحة الثانية

المصطلحات الموجودة في المخصّص
والمستعملة في معجم الحيوان لأمين المعلوف

المصطلحات العربية	المصطلحات الأعجمية	الصفحة
بنات حبين – **العضرفوط** – أم حبين	Agamidae	7
بنات الخلول[1]	Arcidae, archidae	20
وروار سوداني – **خضيراء** وخضار – **القارية ج قواري**	little green bee eater (guepier)	33–32
براك	Belonidea	34
صرارة	Circaetus gallicus (circaete)	65
غاق – غاقة	Cormorant, Phalacocorax (cormoran)	73
زبابة مقدسة	C. religiosa-sacred shrew (Musraign)	75
وقواق	Cuckoo (coucou)	77
زغيم	Cut-throat-Amadina fasciata	79
زُقّة	Darter, Anhinga plotus rufus	82
حُمحم ، حمحم ، **حُمحمّة** ومحمحة ويحوم	Cape dove, Oena capensis	86
دساس – نكاز – **أعيرج**	Eryx sand boa or sand snake	100–99
خرمان بحري – **براك**	Marine garfish	112

1) لقد ذكر المخصص هنا لأنه يمكن من استعمال القياس. فالمؤلف يرى أنه يمكن أن نقول نبات الخلول قياسًا على نبات حبين.

الصفحة	المصطلحات الأعجمية	المصطلحات العربية
123	Pallid harrier, circus Macrourus (Bussard)	مرزة بغثاء – عقيب
130	hydrobatidae... (hydromètre)	زخارف ج زخرف
132	Ibex, capra ibex (Bouquetin)	وعل
	Sidestriped jackal-canis lateralis (chacal)	ابن آوى مجدد أو ذئب مجدد
143	Lammergeyer, gypaetus barbatus (gypaetre)	السَتل – كاسر العظام – بُلح – بُلت – مكلفة – فينة
150	Common rabbit, lepus cuniculuc (Lapin domestique)	خرنق – أرنب أهلية – عكرشة
155	Mabuia quinquetaeniata (Lezard)	حُكْأة – وحكَاة – حُكاءة (عظاءة)
172–171	Nightjar, Caprimulgus (engoulvent)	سُبَد – ضوع – الضوعة
173	Noddy (Fou)	أبله
180	Tawny owl (Hulotte)	خبل
199–198	Quail-Coturnix	سلوى
209	Roebuck, Cerous Capreolus (Chevreuil)	يحمور (يأمور)
227	Isabelline shrike, L. Cristatus Isabellinus (Pie grieche)	الصُرَدْ
230	Skimmer, Rhyncos flavirostis (forficule auriculaire) Perce oreille	عُجهوم – أبو مقص
247	Song thrush, turdus philomelos (grive draine)	سمنة مطرية

المصطلحات العربية	المصطلحات الأعجمية	الصفحة
قرادة	tick (tique)	248
ضب	Uromastix, Dabb-lizzard	255
أَفْعَى	Viper, Vipera (Vipère)	257
ذعرة	Wagtail, Motacilla (Bergerounette)	261
شوَّالة (دخلة)	Desert warbler, Sylvia nana	263–262
جمل البحر – كبع	Humpack whale	264
لَواء	Wryneck, Jynck torquilla (Torcol)	266

اللوحة الثالثة

المصطلحات الموجودة بالمخصّص
والمستعملة في معجم الألفاظ الزراعية لمصطفى الشهابي

المصطلحات العربية	المصطلحات الأعجمية	الصفحة
حارش ، مرض الحارش	Actinomyces	13
خروفة	Agnelle	19–18
صفر	Ascaris (ascaride)	59
كم ، لف ، حصن	Buttage ou chaussage	109
ثول – خشرم	Colonie ou ruchée	176
كزبرة ، كسبرة – تقد – تقدة – ثقدة	Coriandre cultivée	186
جراد	Criquet	198
دجون – تألف	Domestication	227
قنديد ، باذق	Eau de vie	232
ظهر	Elytre «Demi»	240
فرق النحل	Essaim d'abeille	257
نملة صفراء أو مغراء ، سهام – سماسم	Fourmi jaune ou rousse (lasus flavus)	285
نملة حصادة ، جفلة ؛ جثلة	Fourmi moissonneuse (atta Barbata, atta structor)	285
نملة حمراء ، سمسمة	Fourmi rouge (myrmyca rubra)	285
لبن رائب أو مروّب	Lait caillé	379

المصطلحات العربية	المصطلحات الأعجمية	الصفحة
لبن ، ملبن ، حلوبة ، غزيرة ، درور ، لبنة ، خوارة ، ترة ، **جداء**	Laitière	380
وكيل ، مدير ، جري	Régisseur	556
زيع ، غلة ، نزل ، نزل	Rendement	557
قرف ج قروف	Rhytidome	564

البَابُ الثَّانِي

المعجَمُ وَاللِّسَانِيَّاتُ



ابن منظور ومفهوم «المدونة»*

يبدو أن القضية التي نطرحها لا تستحق أن تكون موضوع بحث ونظر ، وأن تكون مشكلية مهمّة حسب تعبير المحدثين ، وذلك لأسباب عديدة منها أن تلك المكانة قد سبق أن جاءت مذكورة في دراسات مختلفة[1] لا سيّمَا في الدراسة المطوّلة التي خصّصها حسين نصّار للمعجم العربي[2] حيث سعى إلى ضبط معالم مدرسة ابن منظور[3] — وهي المدرسة المعجمية العربية الثالثة حسب نظره[4] — وتحديد خصائصها الإيجابية والسلبية[5] مع اعتبار خصائص المدارس السابقة واللاحقة بها .

*) المدونة في مفهوم اللسانيات الوصفية الحديثة هي مجموعة معينة من النصوص المكتوبة أو المقولة أو مجموعة من المراجع المختارة تؤخذ سندًا لوضع أسس لغة ما أو معجم ، أو مؤلف في موضوع من المواضيع . وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانًا ومكانًا وميدانًا .

1) نذكر من تلك الدراسات وعلى سبيل المثال وبالترتيب التاريخي :
أ) عبد الله درويش : المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل ، القاهرة 1956 .
ب) عدنان الخطيب : المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، القاهرة 1966 ، 1967 .

2) حسين نصّار : المعجم العربي ، نشأته وتطوره ، جزءان ، ط ثانية 1968 .

3) نفس المرجع ، ص 483—687 .

4) عدنان الخطيب : المعجم العربي ... ص 37— 39 حيث يقسم تلك المدارس بحسب القرون الهجرية . وهي أحد عشر قرنًا (من القرن الثاني إلى القرن الثاني عشر هجريًا) .

5) حسين نصّار : المعجم العربي ... ص 686—687 .

وتكاد محاولتنا أن تكون فضلة لا تفيد ، إن اعتبرنا ما خصّصته كل الدراسات المذكورة لابن منظور نفسه مبرزة ما وفّره من مساهمات لتنمية المعجم العربي . أما الاحتراز الأخير فهو على جدوى محاولتنا هذه ، إذ يعتمد على الرأي السائد الذي يفيد بأن ابن منظور لم يطمع في مكانة معينة ولم يدع زعامة ما لأنه أقر بصريح كلامه أنه ناقل عن أصول معجمية خمسة : «نقلت من كل أصل مضمونة ولم أبدّل منه شيئًا... بل أدّيت الأمانة في نقل الأصول بالفصّ». ويضيف قائلاً :

«فليعتمد من ينقل عن كتابي هذا أنه ينقل عن هذه الأصول الخمسة»[6]

وذلك ما بيّناه في رأي سابق لنا[7] وفي هذا المؤلف أيّدنا فيه هذا الرأي الذي سنسعى إلى تجاوزه اليوم . فمَا عسى أن تأتي به محاولتنا من آراء وأفكار في هذا الشأن؟ يبدو لنا أننا نستطيع أن نساهم في الموضوع ببعض الخواطر التي سنعتمد فيها النظرة المعجمية القديمة ، والنظرة الألسنية المعجمية الحديثة . وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نقدم فكرة عن مكانة ابن منظور المعجمية فيها تواصل لغوي يستفيد منه تاريخ المعجمية العربية .

إن مقاربتنا للقضية تفرض علينا الاستناد إلى النصوص النظرية والتطبيقية ، لا سيّمَا مقدمة اللسان ومتنه اللذين وضعها ابن منظور لنستشف منها بالخصوص عناصر المكانة المعنية بالأمر . فالمقدمة تفيدنا مثلاً بمعلومات عديدة ، منها أن ابن منظور يسعى إلى وضع أسس المعجم عمومًا مهما كانت اللغة التي ينتسب إليها . فهو أول من أقرّ مصطلحين «ما وراء لغويين» حسب تعبير المحدثين ، يعتبران عنصرين متكاملين بالضرورة لوضع كل معجم : وهما «الجمع والوضع» اللذين سعى الخليل بن أحمد إلى إدراكهما باعتماد مبدئ التقليب[8] دون أن يصل إلى حل معجمي تطبيقي في هذا الصدد . فالجمع يفرض تحديد المادة التي يجب أن يستوعبها المعجم . وأما الوضع فهو يتعلق بترتيب تلك

---

6) ابن منظور: لسان العرب ، ص صادر: بيروت 1374هـ / 1955م ص 8.

7) محمد رشاد الحمزاوي: طريقة ابن منظور في وضع جذاذاته : أنظر ذلك في هذا المؤلف.

8) أراد الخليل أن يجمع مادة المعجم العربي المثالي دون إسقاط أو إهمال فاعتمد عملية التقليب والضرب المطبقة على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، مما جعله يحصل على عدد مثالي من المداخل بلغ حسب السيوطي 12 مليون مدخل . وهو ما يمثل الجمع المثالي الذي يجب أن يقترب منه كل معجم . ولقد حسنت هنا طريقة الجمع وفشلت قضية الوضع أو الترتيب إذ يعسر على غير المتدرب العثور بسهولة على المداخل بكتاب العين.

المادة حسب طريقة معينة[9] تيسّر على مستهلك المعجم الفوز بالمعلومات التي يبحث عنها. فالتوفيق بين هذين العنصرين يعتبر من أهم عناصر المعجم وعليه يعول لوضع المعجم التطبيقي المثالي. فلقد ظلّت المعاجم كلّها بمَا في ذلك لسان العرب تتوق إلى تحقيق ذلك التوازن الذي لم يبلغه أحد حسب تعبير ابن منظور الذي يقول «أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه. وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه ؛ فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع : ولا نفعت إجادة الوضع من رداءة الجمع»[10].

إن تاريخ المعجمية عمومًا ، وتاريخ المعجمية العربية بالخصوص يثبتان أن المعاجم ما انفكّت تبحث عن ضالتها في هذا الميدان ، لأن الجمع أو ما يطلق عليه اليوم بالحقل المعجمي يستوجب من المعجمي اختيارات عديدة منها ضبط حجم المعجم ، وبالتالي مداخله أي عدد مفرداته ، ومنزلة المراحل اللغوية التي يجب اعتمادها سواء القديم أو الحديث منها ، ونصيب المصطلحات الفنية والتقنية منه ، وحظ المستويات اللغوية المختلفة (الفصيح ، المولد ، العامي ، المعرب ، الدخيل الخ) التي يجب إدراجها به ، وخاصة نصوص الاستشهاد التي يستند إليها للتعريف بمختلف معاني الكلمة الواحدة في سياقات متعددة – والملاحظ أن سعة الجمع ذاك تتكيف بحسب الوظيفة التي يهدف إليها المعجم – فالفرق واضح بين ما يجمع لوضع معجم تاريخي ، وما يجمع لوضع معجم طلاب أو سواح.

ولقد تميّز ابن منظور في قضية الجمع بمبادرات ثلاث لم يسبقه إليها أحد : أولها مبدأ اعتماد ما يسمّى بالمرجع اللغوي المكتوب الذي صحّت روايته وثبتت. فهو أول من أنشأ معنى المدوّنة المكتوبة وبرّر موقفه منها بأن استمدّ مادة معجمه من خمسة كتب من الأمهات التي جمعت كمًا وكيفًا كل مادة اللغة حسب رأيه. فهو لم يستعملها بغية الجمع والحفاظ على اللغة فحسب كما يزعم الكثير من الدارسين الذين اعتبروه جمّاعًا ماهرًا ، وناقلاً أمينًا ، بل إن غايته تبدو طريفة بالنظر إلى اختياره تلك الأمهات دون سواها. ومعنى ذلك أن اختياره ليس اعتباطيًا ؛ لأن معنى المدوّنة يفترض عنده استقراء المعلومات اللغوية من مواطن مختلفة محددة ومختارة عن قصد حتى تتوافر لمستقرئها جميع

---

9) توجد ترتيبات كثيرة منها : الترتيب بحسب التقليب (كتاب العين) وأواخر الكلمات (لسان العرب) وأول الكلمات (أساس البلاغة) الخ.

10) لسان العرب ، المقدمة ص 8.

عناصر اكتمال مادته ، وحتى يتجنب كل من شأنه أن يحكم عليها بالقصور أو التقصير في الإحاطة بالموضوع المطروق. ولقد أشار ابن منظور إلى ذلك مبينًا أنّ التهذيب للأزهري أجمل كتب اللغة ، ومحكم ابن سيده أكملها ، وصحاح الجوهري أصحّها ، وحواشي ابن برّي أكثرها تصويبًا ، ونهاية ابن الأثير الجزري أحسن تكملة لها. فهي تكون بالضرورة عناصر المدوّنة التامة حسب رأي ابن منظور ، لوضع معجم جامع مثل لسان العرب الذي «عظم نفعه بمَا اشتمل عليه من العلوم وغنيّ بمَا في غيره وافتقر غيره إليه ، وجمع من اللغات والشواهد والأدلّة ما لم يجمع مثله مثله ، لأن كل واحد من هؤلاء العلماء انفرد برواية رواها وبكلمة سمعها من العرب شفاها ، ولم يأت في كتابه بكل ما في كتاب أخيه»[11].

وتلك قواعد كل معجم موسوعي جديد تفصل بينه وبين عصر الرواية عصور عديدة بلغت سبعة قرون في حالة ابن منظور (توفي سنة 711 هـ). ولقد انتشر مبدأ المدونة من بعد ابن منظور وأخذها عنها لاحقوه من العرب وغيرهم.

أما المبادرة الثانية فهي مولدة من المبادرة الأولى وتعتبر فرعًا منها. ونحن ننسبها اليوم إلى ما يسمّى بعلم اللغة الجغرافي الذي يقرّ مفهوم المساحة اللغوية التي يجب أن يشملها الجمع. ويقابل هذا المفهوم مفهوم آخر متمّم له ، وهو مفهوم المساحة الزمنية التاريخية ، إن اعتبرنا أن المعاجم الخمسة المعتمدة تمثّل مراحل لغوية متتابعة. وعلى هذا الأساس لم يقصر ابن منظور جمع مادته على معاجم المشرق فحسب ، بل اعتمد معجمًا أندلسيًّا مغربيًّا وهو محكم ابن سيده الأندلسي. فشمل معجمه مساحتين لغويتين متكاملتين – وهما المشرق والمغرب العربيين – حتى يفي بشروط الاستقراء الواسع ويوفّر أُسس الإجمَاع اللغوي بين المجموعتين العربيتين اللتين تستعملان العربية لغة أدب وعلم وإدارة.

تعتبر المبادرة الثالثة جريئة للغاية في نطاق وضع المدوّنة المعجمية التي سعى ابن منظور إلى أن يتصورها ، ليستمدّ منها المستويات اللغوية التي لم تدخل متن المعجم – فهو أول معجمي قد أقرّ اعتماد الحديث الشريف لغة من اللغات التي يجب أن يرتكز عليها المعجم ، لا سيّمَا وأن التقاليد اللغوية والمعجمية العربية كانت لا تثبته في جلّها لأنه يروى بمعناه لا بلفظه – فلقد زوّدنا ابن منظور بمصدر جديد يعتبر لغة من اللغات حسب تعبير

---

11) نفس المصدر.

القدماء ، ومستوى لغويًّا جديدًا حسب تعبير المحدثين ، فضلاً عمّا جمعته مصادره الأربعة الأخرى من اللغات واللهجات.

ويعتبر عمله هذا ثوريًّا لسببين هامّين : أولها اعتبار الحديث مصدرًا لغويًّا مهمًّا رغم معارضة جمهور اللغويين استعماله حجة لغوية ، وثانيهما الاستناد لأول مرة إلى النثر ليكون أساسًا مهمًّا من أُسس الاستشهاد. ولذلك نرى أن ابن منظور قد تجاوز المنهج الذي كان لا يعتمد إلا الشعر في الاستشهاد للتعريف والتفسير والاحتجاج لمختلف المباني والمعاني. والملاحظ أن بعض المعجمين المحدثين يرجحون بل يؤثرون الاحتجاج بالنثر ، لأنه الأساس والأغلب ، ولأن الاحتجاج بالشعر وإن كان لغايات أسلوبية ، فهو يعبّر في غالب الأحيان عن حالة نفسانية بل باتولوجية لا يحسن القياس عليها. ونحن نرى أن هذا الموقف الذي وقفه ابن منظور من الحديث خاصة والنثر عمومًا ، منهج مجدّد في حدّ ذاته بقطع النظر عن احتشامه ، لأنه يوحي بالقياس عليه والتوسّع فيه حتى يشمل المعجم الآثار الأدبية التي تركها لنا أمراء البيان من العرب والمسلمين والتي لم تعتمدها معاجمنا للاحتجاج بها إلى يوم الدين هذا. وأنّى لنا ذلك ! ونحن ما زلنا نبحث عن أحسن الطرق لوضع معجم عربي تاريخي لم يوفق إليه مجمع اللغة العربية رغم ما بذل من جهود[12] في هذا الشأن.

أما من حيث قضية الوضع أو الترتيب ، فيكفينا أن نشير إلى أن ابن منظور كان أول من وفّر لنا في مقدمته نظرة نقدية إجمالية موجزة عن وجوه ذلك الوضع كما تصوّرها سابقوه. فلقد لاحظ أن مدرسة الخليل التي تعتمد التقليب ، والتي يمثّلها الأزهري وابن سيده ، لم تسلم من الهنات «لأن واضعه شرع للناس موردًا عذبًا ، وجلاهم عنه ، وارتاد لهم مرعى مربعًا ومنعهم منه. فقد أخّر وقدّم وقصد أن يعرف فأعجم»[13]. أما مدرسة الجوهري التي ينسب إليها ابن منظور والتي تعتمد الترتيب بحسب أواخر الكلمات فلقد قال في صاحبها «وهو مع ذلك قد صحف وحرّف وجزف فيمَا حرّف فأُتيح له الشيخ أبو محمد بن برّي فتتبّع ما فيه وأملى عليه أماليه مخرجًا لسقطاته ، مؤرخًا لغلطاته»[14]. ولقد ختم

---

12) R. Hamzaoui, *L'Academie arabe du Caire, histoire et œuvre*, Tunis 1975, pp. 523–571

13) لسان العرب ، المقدمة ص 7.

14) نفس المصدر ،

رأيه بحكم يخصّ النهاية لابن الأثير حيث يقول «غير أنه لم يضع الكلمات في محلّها ولا راعى زائد حروفها من أصلها»[15].

إن مفهوم المدوّنة بقدر ما يحتم اختيار أمهات الكتب لمنزلتها القيمة، يستوجب نقدها لضبط حدود جدواها. إن هذا النقد المركّز على مختلف المدارس بمَا في ذلك مدرسة ابن منظور يدل على شعوره بمَا نعبّر عنه اليوم بقضية المداخل العويضة، ومناهج وضعها لا سيّمَا، إن اعتبرنا ما لها من صلة بقضايا المداخل الأصول وملحقاتها التي تاه فيها بعضهم ومنهم الخليل الذي يقول ابن منظور في شأنه «فرّق الذهن بين الثنائي، والمضاعف، والمقلوب، وبدّد الفكر باللفيف، والمعتلّ، والرباعي والخماسي فضاع المطلوب»[16]. وليس من الغريب أن يخصّص ابن منظور مقدّمات لكل حرف من حروف المعجم؛ وقد وضعها ابن دريد من قبله، وأدرجها في آخر جمهرته. والغاية من ذلك ليس التفنّن والتوسّع في العلم، بل ضبط قواعد تلك الحروف وتقلباتها بحسب السياق حتى نأمن الخطأ واللبس من حيث الترتيب وضبط معاني الكلمات باعتبار مبانيها «لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكشف منه ترتيبه وغرض مصنفه»[17] فهو يهتم مثلاً بحرف الهمزة وبمكانته الصوتية والصرفية وبالهمزة تخفيفًا وتليينًا وتحويلاً وحذفًا[18]، وبتقارب الحروف وتباعدها لاستكشاف قواعد التمييز بين ما هو عربي وما هو غير عربي، ولإدراك الفراغات الموجودة في المعجم العربي الخ.

إن هذه المعطيات تفيدنا بأن مكانة ابن منظور المعجمية جديرة بالاعتبار، إن اعتمدنا مقدمته – وهي بيانه المعجمي – التي تدلنا على أن صاحبنا لم يكن جماعًا ناقلاً، بل معجميًّا مجددًا قد تصوّر المعجم انطلاقًا من المدوّنة لا من الرواية. فالتجديد في المعجم في عصره لا يقاس بالرواية المباشرة التي انقرضت واستحالت بل بتصوّر مفهوم المدوّنة ومستلزماتها من حيث الجمع والوضع. ولذلك يعتبر ابن منظور أول من ابتكر هذا المنهج وما إليه وجعله سنة من السنن العامة للمعجم عمومًا.

---

15) نفس المصدر، ص 8.

16) نفس المصدر، ص 7.

17) نفس المصدر، ص 9.

18) نفس المصدر، ص 17–22.

فما هي خصائص هذا المعجم؟ سنعتمد في هذا الصدد وجهين فحسب من تلك الخصائص وهما مفهوم المعجم وقضية التعريف عند ابن منظور. ان المعجم ، معاجم يمكن أن تعرف بحسب اعتبارات كثيرة منها أحجامها أي عدد مفرداتها ؛ وعلى هذا الأساس يعتبر لسان العرب أكبر معجم في تاريخ العربية . إلا أننا لا نستطيع أن نعتبره معجمًا تاريخيًّا لأن مفرداته غير مؤرخة ، كما هو شأن معجم «ليتري» الفرنسي مثلاً . وهو ليس معجمًا أصول ومقارنة مثل معرب الجواليقي ، وهو ليس معجمًا لغويًا بحتًا لأنه يشمل مداخل وتعريفات تنسب إلى علوم أخرى ،لا تمتّ إلى اللغة بسبب . فلا يمكن أن نعتبره إلا موسوعة لغوية ، إذ أن هذه الموسوعة حسب التعريف الحديث تجمع بين معجم الكلمات ومعجم الأشياء . فالأول يهتم بوضع الكلمة صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا ودلاليًّا وأسلوبيًّا في سياق معيّن كثيرًا ما يعتمد الشواهد. أما معجم الأشياء فهو يهتم بالشيء أو الموضوع الذي يعبّر عنه بكلمة من الكلمات معتمدًا في ذلك جملة أو جملاً تصف ذلك الشيء أو الموضوع واستعماله وأصله ، ومكانته من ثقافة المجموعة فلسان العرب لا يخرج عن هذا النمط ، ويمكن أن نلخّص محتواه في الشكل التالي :

(+ اشياء) + (+ لغة) = معجم موسوعي

فهو يطرق باب القاب الحروف وطبائعها وخصائصها من حيث اللغة صوتًا وحرفًا ، ومعنى كما يطرقها من حيث الخصائص الفلكية والظواهر الطبيعية والمعالجة الطبية[19] . وكذلك الشأن في مادتي «بلد» و«عرب» اللتين تشترك فيهما اللغة والمنطق والتاريخ والجغرافيا والفقه الخ...

إن تلك الموسوعية التي ارتضاها ابن منظور ، تتميّز أيضًا بكثرة المداخل . وقد أحصاها بعضهم فقدرها بستعين ألف – وفي ذلك نظر – . المهم أن معجم ابن منظور الموسوعي هو أول معجم سعى إلى حصر جميع ما أسماه الخليل بالمستعمل في اللغة أو الموجود بالفعل في عصره مقابلة بالمهمل أو الموجود بالقوة باعتبار أن لكل مجموعة لغوية معجمان : معجم يشمل الاستعمالات المتكوّنة من مجموع معاجم أفراد المجموعة ، ومعجم ضمني لا حدود له يدرك بالتوليد ، والتحويل ، والاستعارة ، والقلب ، والتعريب

---

19) لسان العرب ، المقدمة ص 13–16.

والدخيل الخ... وهو بعبارة أخرى المعجم المثالي المنتظر. ولقد عبّرت عنهما بعد الخليل نظرية همبلت المقارنة، والنظرية اللغوية التوليدية المعاصرة لصاحبها شمسكي بمصطلحي «competence» et «performance» اللذين هما ترجمة محضة لمصطلحي الخليل. فإن كان ابن منظور قد ترك قضية «المهمل» أو الموجود بالقوة لأسباب ترتيبية وما نشأ عنها من أسباب عملية كما سبق لنا أن بيّنّا، فإنه قد اهتمّ بقضية «المستعمل» أو الموجود بالفعل فحصره باعتماد المدوّنة التي أشرنا إليها، وزوّدنا بأكبر قسط من ذلك المستعمل رغم أن الرجل قد اشتهر باختصار المطولات مثل الأغاني والعقد، والذخيرة ونشوان المحاضرة ومفردات ابن البيطار الخ...

ولقد أثرى المحدثون ذلك الموجود بالفعل بمَا أضافوه إلى لسان العرب الأصل من مصطلحات علمية حديثة وضعتها المجامع والهيئات العلمية العصرية. فأصبح لسان العرب «لسان العرب المحيط»[20] مشتملاً على ما يقرب من مأتين وخمسين ألف مدخل، ممّا جعله يقترب من معجم أكسفورد الكوني دون أن يبلغ الموجود بالقوة العربي الذي قدر حسب تقليبات الخليل النظرية باثنتي عشرة مليون كلمة لا يمكن أن يدركها إلا نبي حسب رأي الشافعي الذي يقول في الرسالة «ولسان العرب أوسع إلا لسنة مذهبًا وأكثرها ألفاظًا، ولا تعلمه يحيط بجميع عمله إنسان غير نبي»[21]. وتتلخّص مكانة ابن منظور المعجمية في هذا المستوى في مواصلة السير للاقتراب من ذلك الموجود بالقوة والمحافظة على تلك الفلسفة اللغوية العربية التي كان لها السبق في الماضي وحتى في الحاضر.

إن تراكم المداخل قد أدّى حتمًا بلسان العرب إلى اعتماد منهج الاشتراك في العرض الداخلي للمداخل والتعريف بها، عوضًا عن منهج التجنيس. ويعني بالاشتراك أن يدمج تحت أصل واحد معانٍ كثيرة باعتبار أن الكلمة وحدة لغوية لها أصل ثابت لا يتغيّر، له مدلولات ثانوية يقرّها الاستعمال. أما التجنيس فيعتبر الكلمة وحدة كلامية لها معانٍ مختلفة مستقلّة. فالاشتراك يدعو إلى الإيجاز في عدد المداخل وتداخل التعريفات، ويقرّ التجنيس عددها بحسب سياقها. فلعلّ ابن منظور قد مال إلى الاشتراك خشية تكاثر

20) لسان العرب المحيط، نشر وطبع المرعشلي بمقدمة العلائلي. أنظر تقديمنا له بحوليات الجامعة التونسية، ج 1973/10، ص 213 – 218.

21) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن 137/1.

المداخل ، وتضخّم معجمه. فمعنى التجنيس يبدو غير غريب عنه ، لأن أبا منصور الثعالبي قد عرفه تعريفًا لغويًّا كذلك الاشتراك[22] – في مدخل «بأبأ» يتحدث المؤلف عن «البؤبؤ» الذي لا يعتبر حسب الاشتراك خارجًا عن معنى «بأبأ» و«بأبأ به» أي قال له : «بأبي أنت». – فنلاحظ أنه يقحم تحت المدخل الثانوي «البؤبؤ» مترادفات كثيرة تعتبر تعريفات مختلفة لا يربط بينها رابط ولا تقرّ مبدأ الاشتراك المعتمد على الأصل الثابت. فالبؤبؤ يفيد حسب اللسان (الأصل – الأصل الكريم أو الخسيس ، والسيد الظريف الخفيف ، والعالم المعلّم ، وإنسان العين ، وغير العين). وقد أتت كل هذه المعاني التي ترتكز على التعريف بالترادف مروية عن لغويين لم يرتب ذكرهم ترتيبًا تاريخيًّا لندرك ما هو المعنى الأصل وما تفرّع عنه من معان. فلقد رويت بالتوالي عن الجوهري ، وشمر ، وأبو عمر ، والأزهري ، وابن خالويه ممّا يؤيّد مرة أخرى انقراض الأصل الثابت. ولعلّ هذا المظهر من المنهجيّة المنظورية هو السائد في مستوى عرض المادة اللغوية وتعريفها. وذلك ما يمكن أن نعتبره من أهم صفات معجم ابن منظور ، وإن كانت قضية التعريف هذه تتطلب منّا معالجة قضايا عديدة ومتنوعة قد سعينا إلى مقاربتها في هذا المؤلف[23].

22) أبو منصور الثعالبي : فقه اللغة الطبعة الثالثة ، القاهرة 1954 ، ص 360–361. فيقول : «والتجنيس هو أن يجانس اللفظ اللفظ في الكلام والمعنى مختلف ، كقوله تعالى : فأدلى دلوه» و«فاقم وجهك للدين القيم» وهذا يطبق على «البؤبؤ» المتجانس الشكل المختلف المعاني.

23) انظره في هذا المؤلف : منزلة بعض عناصر المعجم.



منزلة بعض عناصر المعجم العربي الجديد من الدراسات اللسانية الحديثة

إن هذه الآراء لا تهدف إلى الاهتمام بالمعجم العربي فحسب ، بل تروم أن تجعل من المعجم العربي جزءًا من قضية المعجم عامة ، سعيًا وراء تخليص المعجم العربي من العزلة الفلكلورية ، نظرًا لطرافة نظرياته وتنزيلاً له منزلته من علم اللسان الحديث لنسلّط عليه[1] آراء لغوية تسلّط على غيره من معاجم اللغات الأخرى.

لقد درست عناصر المعجم العربي سابقًا[1] ، وساهمت الدراسات التي تناولتها مساهمة مهمة في تصوّر ذلك المعجم في مستوى النظريات والتطبيق ، لا سيّمًا فيمًا يتعلق بالتوفيق بين مبدأين معجميين هامّين وهما : الجمع والوضع ، دون أن يوفق معجم واحد إلى بلوغ هذا الهدف ممّا يشهد به ابن منظور في مقدمة لسان العرب «ورأيت علماءها بين رجلين. أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه. فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع. ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»[2].

1) محمد رشاد الحمزاوي: محاولة في وضع أسس المعجميّة العربية : تعبير ومنهج ، أنظره في هذا الكتاب.
2) إبن منظور: لسان العرب طبعة صادر ، المقدمة ، ج/7.

ويمكن أن نلاحظ بالرغم من هذا الحكم أن المعجمية العربية قد أتت بنظريات طريفة لم يكتب لها الحظ أن تعرف. فلم تشملها الدراسات اللغوية العالمية التي تهتمّ بالمعجم وقضاياه[3]؛ ولعلّ ذلك عائد إلى جهل الدارسين بمساهمة المعجمين العرب في تطوير المعجم.

إن دراستنا تهدف في الحقيقة إلى دراسة بعض عناصر المعجم العربي على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة. وذلك يعني أننا سنهتم أولاً وبالذات بالمعجم العربي وبتطبيق النظريات اللغوية عليه. ونحن نرى من الضروري أن نعتمد في ميدان التطبيق على المعاجم العربية الحديثة، لا سيّمَا المعجم «المنجد»[4]، والمعجم «الوسيط»[5] دون أن نهمل شأن المعاجم العربية الكبرى التي سبق أن تحدثنا عنها في مجال آخر[6] وفي هذا المؤلف.

قل أن اهتم اللغويون العرب المحدثون بهذه القضية. فقد سعى إلى ذلك محمد أحمد أبو الفرج[7] بالاعتماد على آراء بعض اللغويين المحدثين ونظرياتهم العامة، دون تطبيقها على معجم عربي معيّن. إن عمله الذي عُدَّ للحصول على الماجستير يغلب عليه المنهج التقليدي، ولا يتناول القضية من حيث وجهتها الأكاديمية العميقة؛ ولقد تميّز حسّان تمّام[8] عن غيره من اللغويين العرب المحدثين في هذا المضمار، وذلك بسعيه إلى معالجة مكانة المعجم من اللغة والكلام، وإن لم يسلم من استعمال المناهج التقليدية عندما أراد تطبيق النظريات الحديثة على القاموس[9].

واستنادًا إلى ما سبق، نرى من المفيد أن نركّز موضوعنا على ما يلي من قضايا المعجم العربي الحديث:

1 – تعريف المعجم؛

2 – المعجم من حيث النظام اللغوي؛

---

3) G. Matoré, *Histoire des dictionnaires français*, Paris, 1968 لم يتحدث عن المعجم العربي عندما استعرض مساهمة الثقافات والحضارات المختلفة في وضع المعاجم.

4) المنجد في اللغة والآداب والعلوم، بيروت 1956، وقد وضعه الآباء اليسوعيون.

5) المعجم الوسيط: جزءان، القاهرة 1960–1961، وقد وضعه مجمع اللغة العربية.

6) R. Hamzaoui, *L'Academie du Caire: histoire et œuvre*, Tunis, 1975, pp. 571 – 523

7) محمد أحمد أبو الفرج: المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، القاهرة 1966، 150 ص.

8) حسان تمام: اللغة العربية، معناها ومبناها، القاهرة 1973، أنظر ص 311–334.

9) نفس المصدر، ص 332–334.

3 – وضع الكلمة في المعجم ؛
4 – ترتيب الكلمات في المعجم ؛
5 – التعريف في المعجم.

1 – تعريف المعجم :

لا يهمّنا من المعجم معناه القديم ، وأصل تعريفه عند القدامى ، ممّا أصبح متعارفًا لا جدال فيه[10]. لقد عرف المعجم في العصر الحديث بأنه «كتاب اللغة وما يعرفونه بالقاموس من أعجم الكلام أو الكتاب أي أزال عجمته وإبهامه وفسّره»[11] وهو أيضًا «ديوان لمفردات اللغة مرتّب على حروف المعجم»[12]. إن الخلاف واضح بين التعريفين ، وإن كان يقرّان أن اللغة هي موضوع المعجم ، وذلك ليس كافيًا بل يعتبر نقطة البداية. إذ أن المعجم يستوجب أن يعرف بحسب طبيعة المعلومات التي يوفّرها عن اللفظ المدخل ، أو ما يسمّى قديمًا وحديثًا بالمادة. وهذه الطريقة كفيلة بأن تساعدنا على التمييز بين نوعين غالبين من المعاجم ، وهما معجم الكلمات ، ومعجم الأشياء. فالأول يهتم بوضع الكلمة دلاليًا وصوتيًّا ، وصرفيًّا ، ونحويًّا ، وأسلوبيًّا واستعمالاً في سياق معين كثيرًا ما يعتمد الشواهد. أما معجم الأشياء ، فإنه يهتم بالشيء أو الموضوع الذي يعبّر عنه بكلمة من الكلمات ، معتمدًا في ذلك جملاً تصف ذلك الشيء أو الموضوع ، واستعماله ، وأصله ، ومكانته من ثقافة المجموعة المعنية – وعلى هذا الأساس يمكن أن نقرّ أن معجم الكلمات هو المعجم اللغوي ، وأن معجم الأشياء هو المعجم الموسوعي أو الموسوعة ، فضلاً عمّا يتميّز به الأول عن الثاني في مستوى ترتيب المداخل أو المواد[13]. فالنوع الأول يهتم بمفردات اللغة واستعمالها ، والثاني يركّز اهتمامه على المضمون الذي تحيل إليه الكلمات. ويمكن أن يتميز المعجم الموسوعي عن المعجم اللغوي باستيعاب أسماء

---

10) محمد رشاد الحمزاوي : L'Academie du Caire ، ص 523 حاشية (1).
11) المنجد ، ص 510.
12) المعجم الوسيط ، ج 592/2.
13) المعجم الموسوعي ينظم الكلمات بحسب المواضيع عادة ، والمعجم اللغوي ينظمها بحسب النظام الأبجدي أو الصوتي أو أواخر الكلمات الخ.

الأعلام والبلدان ، وإن كان من الممكن أن يستوعبها المعجم اللغوي فيصبح معجمًا لغويًّا موسوعيًّا . . .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نلخّص ما سبق بالصور التالية* :

1 - (+ أشياء) + (- لغة) = موسوعة

2 - (+ أشياء) + (+ لغة) = معجم موسوعي

3 - (- أشياء) + (+ لغة) = معجم لغوي

4 - (- أشياء) + (- لغة) = صفر.

وبهذا الاعتبار يتبيّن لنا أن الموسوعة العربية الرائجة في العصر الحديث هي دائرة المعارف العربية للبستاني ، وإن لم تكتمل ، وأن المعجم الموسوعي العربي المشهور هو المنجد ، وإن كنا نحترز في هذا الرأي ، وأن المعجم اللغوي الجديد هو المعجم الوسيط . فلم يوجد في العربية الكلاسيكية معجم لغوي موسوعي ، كما لم توجد موسوعة بمعنى الكلمة ، وإن أمكن أن يطلق هذا المعنى على كشاف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي (ت 1745 م) .

والملاحظ أن هذا التمييز الضروري لا يكفي ، إذ يوجد من المعاجم ما يهتم بالأشياء والمواضيع ومن الموسوعات ما يوفّر معلومات لغوية . ولذلك فإن المعجم يحتاج إلى تعريف أكثر دقة ، مفادها أن المعجم هو أداة تنظم المعلومات بحسب قائمات من الكلمات . فإن كان الهدف منها تركيز مضامينها على عناصر اجتماعية منطقية فهي معاجم ثقافية . أما إذا كان هدفها وضع نصوص تعتمد عناصر لغوية ، فهي معاجم تربوية . ولا شك أن المعاجم العربية حديثًا وقديمًا ، لا تفرق بين النوعين ممّا سندرك أثره في مستوى التعريف .

فما عسى أن تكون صفات المعجم اللغوي؟ ومن الصفات ما يعتبر تعريفًا . المفروض مبدئيًا أنه يعتبر أداة تربوية موحِّدة في مادتها وموحِّدة للآراء . إلا أن كل معجم لغوي يدعو المستهلك إلى اعتباره أحسن مثال للغة . لكن حجمه وعدد كلماته مثلاً لا يقران لأول وهلة ذلك الادّعاء . فما هو معيار المعجم أي تعريفه؟. إن كان يعتمد الحجم وعدد الكلمات فإن «المعجم الوسيط» يبدو أفضل من «المنجد» ، لأنه أكبر منه

---

*) العلامتان الرياضيان (+) و (-) تفيدان (إيجاب) و (سلب) .

حجمًا ومادة . لكن ذلك لا يقوم معيارًا للتفضيل وللاقتراب من المعجم المثالي ، سواء في القديم أو في العصور الحديثة . ولهذا اعتبر المعجميون المحدثون أن قيمة المعجم تتكيّف بتكييف المستهلك الذي يتوجّه إليه المعجم ، فتكون وظيفة المعجم اللغوي الأساسية الاستهلاك والنفع ولسائل أن يسأل – من هو هذا المستهلك؟ إن المعاجم العربية الحديثة لا سيّمَا المنجد والمعجم الوسيط ، يعتبران أنهما موجّهان إلى الأدباء ، والمثقفين ، والطلاب[14] ويفرض ذلك أن يكون هؤلاء المستهلكون من المتعلمين غير العلميين ، ولا الفنيين ممن يرفضون الكلمات العامية والألفاظ العادية ، والشعبية المبتذلة ، والملاحنات ، والعبارات البذيئة أو التي تنكرها الأخلاق الحميدة والتقاليد الاجتماعية والطبقة الغالبة . ولا شك أن لغة هذا المستهلك المطلق ليس واقعًا ، لأن هذا النوع من المستهلك غير موجود – وحالة اللغة تنفي نوع هذا «الانسان المعجمي» . لكن المعاجم كلها ، والمعاجم العربية بصفة خاصة تصنع «إنسانها المعجمي» النظري دون أن تفلح في وضع خصائصه ، ودون أن تستند إلى حجة ثابتة . فالمعجم العربي مثله مثل معاجم من لغات أخرى ، لا يقرّ الواقع اللغوي ومستوياته اللغوية المختلفة باعتبار الاطّراد ، والشيوع ، والتطوّر بل يعتمد مثلاً لغويًا استمدّ أصوله وقوانينه من مؤلف جماعي ، وهي المجموعة اللغوية التي كثيرًا ما يرتبط مثالها اللغوي بمثال أدبي دائم ، في زمن معيّن دون غيره – والمثال العربي مربوط بالفصاحة التي تحتاج إلى نظر.

لنفرض أننا نقبل أن المعجم يعرف بأنه أداة تربوية ؛ لكن المعجم خطاب تربوي يفترض نصًّا مغلقًا ويعتبر اللغة ميدانًا قد سدّت منافذه . إن هذا الخطاب التربوي يدّعي الشمول والكمال ويفترض لكل سؤال جوابًا ، وينكر الجواز والمجاز (باستثناء أسرار البلاغة للزمخشري) لأنهما يخلقان البلبلة واللبس . وهذا يستوجب طبعًا الحكم على كل ما يخرج عن ذلك الخطاب . فاللجنة الأسلوبية[15] ممنوعة لأنها لا توافق القواعد المتواضع عليها . إلا أن المعجم اللغوي الذي يعتمد هذا الخطاب التربوي ، لا يسلم من الاضطراب والتنافس فينقلب على نفسه إذ نجد من المعاجم ما يدّعي المعيارية ، ومنها ما يدّعي الاستعمال – فالأول يقول باللغة الأدبية والثاني باللغة

14) أنظر المنجد ، مقدمة الطبعة الخامسة ، والمعجم الوسيط ، المقدمة ص 7 .

15) نعنى بها (écart stylistique) مثلما هو الشأن في التضمين.

16) مقدمة الطبعة الخامسة .

المشتركة. إن المنجد يدّعي المحافظة على اللغة مصرحًا: «ندقق النظر في مضامينه ونعارضها بمَا ورد في المآخذ الموثوق بها والأمهات المعول عليها ونبذل الجهد في تحقيق المعاني وتحوير المباني والإتيان بالكثير من الأمثلة والشواهد والعبارات الفصيحة»[16]. أما المعجم الوسيط فإنه يدّعي التوفيق بين الاستعمال القديم، والاستعمال الحديث مبينًا أنه: «قصر همه على اللغة قديمها وحديثها وتوسّع في المصطلحات العلمية الحديثة، ودعا إلى الأخذ بمَا استقرّ من ألفاظ الحياة الهامة، وخطا في سبيل التجديد اللغوي خطوات فسيحة. ففتح باب الوضع للمحدثين... شأنهم في ذلك شأن القدامى سواء بسواء، وعمّم القياس فيمَا لم يقس من قبل وأقر كثيرًا من الألفاظ الحديثة والمولدة والمعربة وشدّد في هجر الحوشي والغريب»[17].

إن المعجم لا يخلو من مذهب أو عقيدة تبدأ عامة بمهاترة لا تقرّ كل من يعارض عقيدته. ذلك شأن المعجم الوسيط الذي يعتقد أنه مجدّد وغيره قاصر مقلّد فيقول «ولقد حاول بعض اللغويين منذ أخريات القرن الماضي تدارك هذا النقص. فوضع البستاني «محيط المحيط»، والشرتوني «أقرب الموارد»، والأب لويس معلوف «المنجد» وهم فيمَا يبدو متأثرون بالمعاجم الغربية الحديثة، ولكنهم لم يستطيعوا التخلّص من قيود الماضي، ولم يجرؤوا على أن يسجّلوا شيئًا من لغة القرن العشرين. وما كان لهم أن يفعلوا والأمر يتطلب سلطة أعظم وحجّة لغوية أقوى»[18].

لا شك أن المعجم الوسيط قد جدّد كثيرًا بالنسبة «للمنجد» فيمَا سنراه في مناسبات عديدة. وصحيح أنه يستمد قوّته من مجمع عربي، وهو مجمع اللغة العربية الذي يدعو إلى إجمَاع لغوي عربي. إلا أن هذا الموقف لا يخلو من مذهبية، تعتبر أن وضع المعجم من حق العرب المسلمين وليست من حق العرب المسيحيين لأن «العربية لا تتنصر» قولة قالها الثميني، وردّد معناها المعجم الوسيط في مقدمته.

إن المذهبية تبرز لنا واضحة في متن المعجم ومن خلال تعريفات ألفاظه من ذلك كلمة «تشيع»؛ بالمنجد: «تشيع: ادّعى دعوى الشيعة»[19]؛ المعجم الوسيط: «تشيع: انتحل مذهب الشيعة، واتخذ مذهب الشيوعية»[20]. فالمنجد لا يذكر بتاتًا

---

17) المعجم الوسيط، مقدمة ص 7.

18) نفس المصدر، ص 5.

19) المنجد، ص 423.

20) المعجم الوسيط، ج 505/1.

الشيوعية التي أتت مثبة في الوسيط كما يلي : «الشيوعية مذهب يقوم على إشاعة الملكية وأن يعمل الفرد قدر طاقته وأن يأخذ على قدر حاجته»[21]. لكنّا نلاحظ من جهة أخرى أن المعجمين قد استعملا : «ادّعى» و«انتحل» وهما يدلان على حكم لا على وصف.

إن المعجم بصفة عامة يعبّر عن المعيار الثقافي السائد الذي يتمثّل في عنصرين أساسيين «النحوية» و«الاستعمالية». فالنحوية تفيد تصوّر قواعد معيارية مثالية، للتعبير عن ثقافة دون غيرها؛ وهذه الثقافة تحتاج في العربية إلى ضبط خصائصها. إن هذه النحوية تفرض على الاستعمالية أن تنكر ما يدخل اللغة من معربات، ودخيل، وعامية، ومحرمات وغيرها ممّا لا يوافق المثال الثقافي المعتمد – ولذلك ظل المعجم العربي رغم فنياته المختلفة، خاضعًا لذلك المثال الثقافي، ونسخة طبق الأصل، مهمَا كانت ألوان نسخه؛ الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن معاجمنا تجتهد في المذهب ولا تطوره إلا قليلاً. فلو طبّقنا على المعجم «المنجد» و«المعجم الوسط» نهج الوصف الهيكلي التالي :

معجم + سياقة[22] + صفة

معجم + صفة + إسم

معجم + اسم + مضاف ومضاف إليه

لوجدنا أن المعجمين «المنجد» و«الوسيط» يتّصفان بمَا يلي :

1 – المعجم + الوسيط؛ المعجم + المنجد

2 – معجم + جديد للغة العربية[23]؛ معجم + غزير المادة[24]

3 – معجم + قريب المآخذ + سهل التناول

معجم + قريب المأخذ + ممتاز.

والملاحظ أن هذه الهياكل تبيّن أن الخلاف في الألفاظ، وليس في المناهج.

إن أوصاف المعجم، لن تكون مجدية ما لم تعتمد على مهاترة مذهبية علمية تأتي بتصوّر جديد لمفهوم اللغة، ووظائفها، مثل مهاترة الخليل «في كتاب العين»؛ وقد

---

21) نفس المصدر، ص 506.

22) نعني بـ«سياقة» Syntagme.

23) المعجم الوسيط، ص 6–10.

24) المنجد : المقدمة.

خلص بها المعجم العربي من الرسائل المفردة والمصنفات وذلك ما يحتاج إلى دراسة مستقلة– ولقد سعت اللسانيات الحديثة إلى ذلك ممّا سنبيّن حظ المعجم العربي منه.

2) المعجم من حيث النظام اللغوي[25] :

إن النظرة المعيارية المعجمية الكلاسيكية العربية وغيرها، تعتبر أن المعجم يمثّل اللغة ويحويها، وبالتالي فهو النظام اللغوي أي الكلام. وعلى هذا الأساس اتّخذوا المعجم مرجعًا مطلقًا، وتشدّدوا في معاييره، وشيّدوه على فصاحة تعتمد النحوية والاستعمالية – والحال تشهد بخلاف ذلك، وتدعو إلى التمييز بين المعجم، وكلماته، والنظام اللغوي العربي. إن اللغة لا سيّما اللغة العربية هي مجموعة المفردات المرصودة في ذهن الجماعة، لا يستطيع الفرد أن يغيّرها كما لا يستطيع أن يحيط بها كلها، ولا يحيط باللغة الأنبى، كما يقول الشافعي – فهي رصيد موجود بالقوة، يستعمل منه الفرد جزءًا معيّنًا، ويسعى إلى الاقتراب منه بوسائل مختلفة من ذلك المعاجم التي تعتبر خزائن اللغة، وإن كان في ذلك نظر؛ لأن المعنى هنا باللغة العربية جميع مستويات مكتوبها، وجميع مستويات مقولها وعنصريها الآني والمتطوّر (أو السنكروني والديكروني)؛ وذلك ما لم توفّره المعاجم العربية.

وبهذا الاعتبار فإن هذا الرصيد المكنوز ليس النظام اللغوي لأن العربية مكوّنة من أنظمة متعددة: الصوتي والصرفي والنحوي، والمراد بالنظام فيها كل تركيب يفترض سياقًا صوتيًا، أو صرفيًا، أو نحويًا تترابط فيه وحدات هذه الأنظمة حسب علاقات عضوية متقابلة تنشأ منها وظائفها التمييزية وعنها ينتج الكلام. فحرف الباء من اللغة، لكنه ليس من النظام الصوتي، ما لم يدخل في سياق يبرز خصائصه ومميزاته التي تمكن للمعجم أن يستعملها، إن أراد وصفها وإن كان لا يستطيع وصفها كلّها، لأنه لا يختار من خصائصها ووظائفها إلا ما وافق معاييره الثقافية والمذهبية..، وكذلك الشأن بالنسبة لجميع محتويات الأنظمة اللغوية الأخرى. فكلمة «التحوير» موجودة في العربية إذ أنها تفيد البياض. إلا أن اليازجي «في لغة الجرائد» لا يقبل استعمالها في نظام لغوي

25) حسان تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 312–322. وقد تناول الموضوع في إطار نظري بحت.

جديد وهو لغة الصحافة ، لأنها تفيد التغيير مثل تحوير الوزارة وتحوير الحكومة .
واستنادًا إلى ما سبق نستنتج أن كلمات المعجم العربي ليست جزءًا من النظام اللغوي ، لأنها صور صوتية مفردة فهي ليست جزءًا من الكلام . ونعني بالكلام التراكيب الشخصية المستقلّة التي يستمدّها الفرد من اللغة ، ويدرجها في سياقات قل للمعاجم أن تدركها . لأن المعاجم لا تقرّ النظام اللغوي أي الكلام . فإن قرّت منه شيئًا قليلاً ، فإنه يصبح مثالاً تاريخيًّا لا صلة له بالواقع اللغوي . وذلك شأن جل المعاجم العربية وغيرها ما لم تتطور محتوياتها .

3) وضع الكلمة في المعجم وترتيبها :

فالمعجم مجموعة من الكلمات . فما هي الكلمة؟ وما وضعها في المعجم؟ فلنبدأ بتعريفها بغيرها أو بالسلب .
ولعلّ الخلط بين اللغة والكلام جعل المعجميين العرب قديمًا وحديثًا يخلطون بين الكلمة واللفظة والمعنى والقول – إن المعجم الوسيط يعرف الكلمة بمَا يلي :
«الكلمة : اللفظة الواحدة ، وعند النحاة : اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع »[26] ويرى بعضهم أنها «القول المفرد» ، والملاحظ هنا أن جميع مترادفات «الكلمة» من خصائص الكلام ، وليست منها خصائص اللغة لأنها كلها تستلزم سياقات ، كما أن كل مترادف منها قادر على أن يفيد أكثر من كلمة .
ولقد تاهت المعاجم العربية وغيرها في مدلول الكلمة وحدودها . ولهذه القضية شأن وأهمية لا سيّمَا في مستوى ترتيب الكلمات وتفسيرها . فالكلمة تساوي عند أغلب المعجميين ومنهم العرب ، الرسم المكتوب . فهي سواد يسبقه بياض ، ويتبعه بياض آخر . لذلك يبدو أن الكلمات الآتية متساوية عندهم .
م؟ يد ، المسلمون ، سلمتكه ، معد يكرب ، هيدروحديد وسيانيك (حمض) .
فالجدير بالملاحظة أن التعريف السابق ليس لغويًّا ممّا دعا اللغويين المحدثين إلى تركه وعوضوه بعبارات أخرى منها «لفظن» أو «لفظم» وهو علامة لغوية دنيا لا يمكن تقطيعها

---

26) المعجم الوسيط ، ج802/2 .

إلى ما دون ذلك ، وإلا استحال كل معنى . إن حصان «لفظن»[27]. وحصاننا «لفظن» أيضًا . إلا أن حصاننا متكونة من «معجمة»[28] «حصان» ومن «نا» وهو ما نعبّر عنه بـ «صرفن» أو «صرفم»[29] وهو علامة تدل على الجمع والملكية – فالكلمات في المعاجم كثيرًا ما تظهر في شكل «معجمات» – وإن كان بعضها مركبًا من معجمة وصرفن أي في شكل لفظن مثل جميع الأفعال العربية المذكورة في معاجمنا : إن «أكل» ليست معجمة ولكنها متكوّنة من : أكل + هو (لأن علامته معدومة في العربية أو مستترة) .

4) ترتيب الكلمات في المعجم :

إن هذه المعجمات واللفظنات تثير مشكل عددها وترتيبها بالمعجم إن أخذنا بعين الاعتبار التقسيم اللغوي الحديث .

وهذا الموضوع مرتبط بقضية الترتيب الذي دارت معاركه فيما مضى حول الترتيب الصوتي ، والألفبائي ، وبحسب أواخر الحروف في العربية ، وبحسب اللواحق (Suffixes)[30] في اللغات الغربية الحديثة ، لأسباب معجمية بحتة . إلا أننا نهتم اليوم بقضايا أخرى تدور حول تعريف الكلمة المدرجة في المعجم مهمًا كان ترتيبها .

فلقد استقرّ الاستعمال على تسميتها «بالمادة» التي اعتبروها منبع اللغة والكلام والاشتقاق . ولقد رأى البصريون أنها المصدر . واستعمال مصطلح «مادة» ، يفيد أنها جوهر ثابت مستقل بذاته . إلا أن معنى المادة يبدو غير مقبول ، لأن اللغة أشكال مصطلح عليها ، وليست مادة طبيعية ، ولأن تلك المادة يمكن أن تؤول إلى مادة أخرى . فالفعل يمكن أن يصبح مصدرًا والعكس بالعكس – في العربية الحديثة يقال «اللاأوبال»

---

27) «اللفظن» : من وضعنا ، وهي مقابلة monème في الإصلاح بالفرنسية و morpheme في إصطلاح بالانكليزية .

28) «معجمة» : من وضعنا ، وهي مقابلة lexeme .

29) «صرفن» : من وضعنا ، وهي مقابلة morpheme والملاحظ أن هذه المصطلحات العربية وما سيليها قد اختيرت باعتبار تصريفها وسهولة الاشتقاق منها .

30) تستعمل اللواحق في المعاجم الفرنسية الحديثة لإدراك ما هو شائع منها أو مدلولاتها مثل (eux, ique) في sulfureux, sulfurique الخ ...

و «اللاأوبالية» كما يقال تأنسن من إنسان – والنحو التوليدي يبيّن باستعمال طريقة تداخل الجمل[31] ، أن المصدر ليس مادة ثابتة بل يشتق من الفعل أو من الوصف الخ . من ذلك :

ج) المعلم يتدخل في المناقشة . ذلك ما حمس التلاميذ .
ج2) إن تدخل المعلم في المناقشة قد حمّس التلاميذ .
ج3) إن البحث العلمي صعب . ذلك من شأنه أن يفشل عزائم الطلاب .
ج4) إن صعوبة البحث العلمي تفشل عزائم الطلاب .

فنلاحظ انعدام وجود «مادة» مصدرية ، بل إننا نواجه وحدات معجمية أو معجمات تنشأ من الاشتقاق وتقوم مقام المصدر وتؤدي وظيفته ؛ فالمعجم الوسيط ما زال يقول بالمادة إذ ينصّ «وتصلح موادها للتعبير عمّا ستحدث من المعاني والأفكار»[32] ولعلّ استبداد المادة بالمعاجم العربية ، هو الذي جعلها تورد للفعل الواحد مصادر عديدة لا تفرق بينها ، ولا تفسر أصول اشتقاقها ، فالمنجد يذكر لـ «نصح» المصادر التالية : نُصْحٌ ، نَصْحٌ ، وَنَصَاحَةٌ ، ونِصَاحَةٌ ، ونِصاحِيّةٌ[33] ، والمعروف أنها أصل الاشتقاق ، وأنها سماعية دون اعتبار وزن فِعالة الذي يدل على حرفة الناصح ، وفِعالية وهو مصدر صناعي يدل على التجريد الخ ...

يغلب على «المادة» المظهر الصرفي لا المعجمي ، لذلك تركها اللسانيون واستعملوا مصطلحين آخرين متنازعين : وهما الأساس والأصل[34] ولقد وقع الاتفاق على أن يستعمل الأول للدلالة على الوحدة اللغوية المأخوذة من اللغة المستعملة المزامنة لنا ، وتخضع للدراسات الآنية . وهي لذلك من خصائص المعجم الآني أو السنكروني ، الذي يقر لغة الصحافة مثلاً ، شأن ذلك شأن معجم هنس فير (H. Wehr) العربي الألماني . أما المصطلح الثاني فهو يستعمل للدلالة على الوحدة اللغوية المأخوذة من معجم تاريخي ، وتخضع للدراسات التاريخية الديكرونية ، فالأصل لا يوجد لغويًا بل يمكن

---

31) ونعني به (enchassement)
32) المعجم الوسيط ، ج 11/1.
33) المنجد : «نصح».
34) من وضعنا وهما تقابلان etymion, base

تصوّره وإعادة بنائه بالاستناد إلى تقنيات النحو المقارن. فهو من خصائص المعجم اللغوي التاريخي، ومثاله في ذلك معجم فيشر التاريخي الذي أشرف عليه مجمع اللغة العربية في القاهرة ثم تركه. إن المعاجم العربية لا تميّز بين ذا وذاك، وكثيرًا ما تخلط بين مراحل اللغة المختلفة وذلك شأن المعجم الوسيط.

يبدو أن المصطلحات السابقة لا تجدي نفعًا، لأنه يوجد من المعجميين المحدثين من ابتدع لنا مصطلحًا آخر نعبّر عنه بالعربية باسم «معيجمة»[35] لأنه ألصق بمعنى المعجم، وكل ما يرتب بالمعجم من مختلف الأشكال. فنلاحظ في هذا الشأن:

المعيجمة البسيطة: فرس (بر)؛ المعيجمة المركبة: فرس بحر (برماء)؛ المعيجمة المعقدة: فرس بحري (برمائي).

فأين نرتّب المعجميتين المركبة والمعقدة؟ أباعتبار الجزء الأول منها أم الثاني؟ وفي العربية معيجمَات متنوعة من ذلك التركيب المزجي مثل صباح مساء[36]؛ ولقد أثبتها المعجم الوسيط في صباح، وحين حين التي لم يثبتها بتاتًا، وحيص بيص[37] التي أثبتها في حيص، وغاق غاق التي لم يثبت منها إلا غاق[38]. ولقد وضع مجمع اللغة العربية مصطلحات علمية، لا سيّمَا الكيميائية منها تشتمل على معيجمَات مختلفة، من ذلك:

ثاني أكسيد	Bioxyde
تحت العمودي	Subnormal
تحت المَماس	Subtangent
فوق البنفسجي	Ultraviolet
استئصال اللوزة	Tonsillectomie
استئصال الحنجرة	Laryngectomie
يتأثر بالحرارة	Thermolabile

35) من وضعنا وهي تقابل lexie
36) المعجم الوسيط، ج 508/1.
37) نفس المصدر، ج 210/1.
38) نفس المصدر، ج 675/2.

يتحمّل الحرارة Thermostable

مقاول من الباطن sous entrepeneur

عدم قابلية التصرف Inalienabilité

حمض الايدرو حديد وسيانيك Acide hydroferrocyanique

حمض الايدروكسولمين ثنائي السلفوريك Acide hydroxylamine bisulphorique

فأين سيكون مقام هذه المعيجمَات؟

إن أمر المعيجمة البسيطة بسيط. أما المعيجمة المركبة فإنها ترتّب بحسب اللفظ الأساسي منها، من ذلك بطنيات الأقدام ورأسيات الأقدام تحت «قدم». بقيت المعيجمَات المعقّدة وهي كثيرًا ما تكون اعتباطية، غير ثابتة، وتأتي غالبًا في قالب أمثال وجمل: يتأثر بالحرارة، حلقة دائرة بلغ المراد، عوضًا عن، لأول وهلة، إن لم يسعدني الحظ الخ.. فهي موضوع جدال. ولقد رتبت مثل التركيب المزجي في المعجم الوسيط. وجنح أغلب المعجميين اليوم الى استعمال مصطلح «المدخل»[39] مع اعتبار المصطلحات الأخيرة التي لها أسبابها. ويبدو أن مصطلح المدخل يشملها جميعًا. إن المدخل يكون على قدر اختلاف الأشكال للكلمات. سواء كان ذلك الاختلاف صوتًا ساكنًا أو صوتًا لينًا مثل: حَسِبَ – حَسَب – وهَزِل – هُزل – إلا أن عدد المداخل يتكيّف بتكيّف الزاوية التي ينظر إليه منها، لا سيّمَا إن كان الشكل واحدًا والمعاني متعددة. فهناك نظرة القائلين بالاشتراك[40]. ويعني باللفظ المشترك اللفظ الذي له شكل واحد ومعان مختلفة. وهو مستمد من مبدأ الاقتصاد في اللغة التي تعبّر عن معان لا تحصى بأشكال محدودة. وهناك نظرة القائلين بالتجنيس[41] ويعني به أن يكون اللفظان مختلفين معنى ومتشابهين شكلاً. والخلاف بين أصحاب الاشتراك وأصحاب التجنيس في العصر الحديث، يكمن في أن الأولين يقولون بأن الكلمة وحدة لغوية لها أصل دلالي ثابت، لا يتغيّر مع الزمن وله مدلولات ثانوية تستخرج من الاستعمال.

---

39) اصطلاح شائع يراد به entrée.

40) اصطلاح عربي قديم، وهو يقابل polysemie.

41) اصطلاح عربي قديم، وهو مقابل Homonymie. ولقد ذكر الثعالبي في فقه اللغة (ط الثانية، القاهرة 1954، ص 360–361) والتجنيس هو أن يجانس اللفظ في الكلام والمعنى مختلف كقوله تعالى: «فأدلى دلوه» و«فأقم وجهك للدين القيم».

ويعتبر أصحاب التجنيس الكلمة وحدة كلامية مستقلة بحسب سياقها وعلى هذين الأساسين ، يدعو الاشتراك إلى الإيجاز في عدد المداخل ويقرّ التجنيس تعدّدها بحسب سياقها ومعانيها المتولدة عنها. إن المعجم الوسيط والمنجد ، كثيرًا ما يعتمدان على مداخل مرتبة حسب طريقة الاشتراك. وهذا شأن أغلب المعاجم العربية. ويمكن لنا أن نقارن بين الطريقتين بالمثالين التاليين[42] يعبّر فيهما الجدول الأول عن وضع المداخل بحسب الاشتراك ويعبّر فيهما الجدول الثاني عن وضع المداخل بحسب التجنيس :

طريقة الاشتراك	طريقة التجنيس
(بان) منه وعنه بينا وبيونا وبيونة : بعد وانفصل – ويقال : بانت المرأة عن زوجها – ومنه انفصلت بطلاق – فهي بائن. و– الفتاة : تزوجت و– فلان : رحل. و– النخلة ونحوها : طالت طولاً ظاهرًا. والولد بان بائنة بيونًا : ظهر واتضح. والشيء بيانًا : ظهر واتضح و– الشيء أوضحه وأفصح عنه ، فهو بائن وبيّن. و– الشيء بيّنا. فصله وقطعه – ويقال : بان صاحبه : فارقه وهجره. فهو بائن.	(بان) : (فعل لازم يفيد الظهور والرحيل والزواج والطول) 1– بان الشيء بيانًا : ظهر واتضح 2– بان فلان : رحل 3– بانت الفتاة : تزوجت 4– بانت النخلة ونحوها : طالت طولاً ظاهرًا. 2) بان (فعل متعد إلى مفعول يفيد الإفصاح والوضوح) 1– أبان الشيء : أوضحه. 3) بان (فعل متعد بحرف يفيد البعد والفصل) 1– بان فيه وعنه (...) بعد 2– بانت المرأة عن زوجها : انفصلت بطلاق. 4) بان (فعل متعد إلى مفعولين يفيد الفراق والهجر).

وإليك مثال آخر يتعلق بكلمة «الكريك» المأخوذة أيضًا من المعجم الوسيط[42].

42) المثال مأخوذ من المعجم الوسيط ، ج 79/1.

طريقة الاشتراك	طريقة التجنيس
الكريك : الخشبة التي يدفع بها الخباز الأرغفة ويجذبها (تركية). وأداة ذات خشبة طويلة تنتهي بسلاح من الحديد منبسط، مفلطح، عريض يحفر بها حفرًا خفيفًا، وينقل بها التراب (مع)؛ وآلة حديدية ترفع عجلة السيارة (محدثة).	1) الكريك : الخشبة التي يدفع بها الخباز الأرغفة ويجذبها (تركية). 2) الكريك : أداة ذات يد خشبية طويلة تنتهي بسلاح من الحديد منبسط مفلطح عريض يحفر بها حفرًا خفيفًا وينقل بها التراب (مع). 3) الكريك : آلة حديدية ترفع بها عجلة السيارة (محدثة).

فما نستنتج من الطريقتين باعتبار المثالين اللذين أخذناهما كما هما من المعجم الوسيط على ما فيهما من ضعف؟ نلاحظ أن طريقة الاشتراك تعتمد في المثالين السابقين على ما يلي :

1 - اعتبار معنى (بان) موجودًا في كل المعاني الثانوية الأخرى وليس ذلك واضحًا. وتظهر نسبية هذه الطريقة في المثال الثاني الذي لا يوجد فيه ربط معنوي واحد بين معاني الآلات المختلفة التي لها وظائف ومعان متباينة لأنها مأخوذة من لغات مختلفة - ولقد خلطت الطريقة بينها كأن معناها الأساسي واحد.

2 - الخلط بين سياقات لغوية مختلفة في المستوى الدلالي والنحوي ممّا لا يساعد المتعلم على إدراك مختلف التراكيب والسياقات لاستخراج مختلف المعاني - وهذا ضعف تربوي لا يليق بمعجم يدّعي أنه أداة تربوية.

3 - الخلط بين فترات مختلفة من اللغة - فلا نعلم متى استعملت هذه المعاني وكيف تطورت.

أما طريقة التجنيس فانها تمتاز على سابقتها بمَا يلي :

1 - التدرج من سياق بسيط عناصره قليلة إلى سياق معقد عناصره كثيرة.

43) المعجم الوسيط، ج 790/2.

2 – استخراج مختلف المترادفات باعتبار المعاني العامة لها وباعتبار صلاتها بمحيطها الدلالي والنحوي.

3 – التمييز بين معان لا صلة بينها كما يظهر ذلك في المثال الثاني.

4 – الوضوح التربوي الذي ييسّر على المتعلّم إدراك نظام اللغة ومعاييره المختلفة.

إن قضية المداخل لا تنتهي عند هذا الحد إذ لا بد من أن تصرف المداخل بحسب الوحدات التي لها مضامين خاصة. من ذلك أن الجمع لا يثبت. أما إذا كان له معنى خاص، استوجب مدخلاً خاصًّا فلا نثبت «رجال ج رجل» في مدخل بل لا بدّ أن نثبت «رجالات» وهي معدومة، وليس لها مدخل في المعجم الوسيط[44]. ولا بدّ أن نثبت المفاعيل والأوصاف التي أصبحت تقوم مقام المصدر وتؤدي معنى خاصًّا مثل «مسؤول» التي أثبتها المعجم الوسيط[45] ومثل الروائع ج رائعة الخ... يضاف إلى ذلك أسماء الأعلام التي أصبحت تدل على مذاهب ونحل مثل الإباضية والأزارقة والماركسية والماؤوية والفرودية الخ... وعلى هذا الأساس، تصبح المداخل وصفاً مفيدًا للغة – وهنا لا نعني إلا اللغة الأدبية التي اعتمدتها المعاجم العربية – فتكون هذه المداخل صورة حية عن الاستعمال المزامن لنا. فنصف حالة اللغة وصفاً منظّمًا – وإن كان نسبيًّا – يكون أحسن أساس لوضع معجم تاريخي، متطور، لا يمكن أن يدرك من دون وجود وصف علمي للفترات المتزامنة التي تكون محتواه الأساسي – ولعلّ أهم غنم يعتنم من المداخل بحسب طريقة التجنيس هو ما يوفّره لنا من وسائل تساعدنا على حل قضية التعريف العويصة.

5) التعريف في المعاجم:

إن المعجم الوسيط لا يقول بالتعريف بل يقول بالحد – فلقد جاء فيه «حدد معنى اللفظ أو العبارة: وضحه وبيّنه»[46] – أما المنجد فلا يفيد هذا ولا ذاك.

44) نفس المصدر، ج 332/1.

45) نفس المصدر، ج 413/1، إذ يقول: «المسؤول من رجال الدولة: المنوط به عمل تقع عليه تبعته (محدثة)».

46) نفس المصدر، ج 160/1.

والتعريف هو نوع من التعليق على اللفظ ، أو العبارة ؛ وهو كذلك شرح نص (اللفظ أو العبارة). وهو يفترض أن يكون لكل لفظة أو عبارة مقابل ، أي أنه يفترض منطقًا وجود دلالة كونية تعادل اللفظة أو العبارة المعنيتين. وتظهر تلك الدلالة زوجًا من المترادفات يكون إما لفظًا فذا أو جملة. فنستطيع أن نعوض لفظة بلفظة أو جملة بجملة – من ذلك[47] :

– الأبح : السمين ؛
– الأبح : الوتر الغليظ ، الصوت من أوتار العود.

إن التعريف المعجمي المعروف ينقسم إلى قسمين مشهورين ، قد استبدّا بالتعريفات المعجمية ، سواء في العربية أو في غيرها من اللغات. وكثيرًا ما تخلط المعاجم بينهما بدون تمييز ، وبدون أن تدرك أن كل واحد منها خاص بنوع خاص من المعاجم ، من ذلك :

1) التعريف الإسمي :

ومنهجه تعريف المدخل باسم مفرد أو بجملة تبدأ باسم لأن حالة الاسمية تستعمل غالبًا في التعريف. فقل أن يستعمل الفعل لتعريف المداخل ، وإن كانت الأسماء المعرّفة جملاً ، قد حوّلت إلى جملة اسمية :

البحبحي : الواسع النفقة ، والواسع في المنزل[48].

إن التعريف الاسمي يتفرع إلى فروع :

أ) الترادف : تعرف الكلمة بمعادل لها أو بأكثر باعتماد سياق أو تركه : «أسل أسالة : ملس واستوى – فهو أسيل – خد أسيل وكف أسيلة الأصابع».

«أصره ياصره : عقده وشدّه ولواه وعطفه وحبسه»[50].

«انطبخ : طبخ – الطبخ : المطبوخ – الطبيخ : المطبوخ»[51].

---

47) نفس المصدر ، ج 160/1.

48) نفس المصدر ،

49) نفس المصدر ، ج 18/1.

50) نفس المصدر ، ج 19/1.

51) نفس المصدر ، ج555/2.

ويعتمد هذا النوع من المعادلة طريقة الدائرة المغلقة التي يغلب عليها الحشو إذ ما صلة أصر بشد ولوى وعطف وحبس؟

ب) المخالفة : وهي تعتمد على تعريف الكلمة بضدها ، من ذلك[52] :
«الطويل : ذو الطول والطويل خلاف القصير والعريض».
«الأسود : نقيض الأبيض والعرب تسمّي الأخضر الأسود لأنه يرى كذلك».
«قصر الشيء قصرًا وقصرا وقصارة ضد طال فهو قصير».

ج) التحديد الصعب : ومعنى هذا أن تعرف اللفظة بمَا هو أصعب منها ، من ذلك[53] :
«المركيركروم : مظهر عضوي مركّب من الزئبق والبروم».

د) الإحالة : وذلك بإحالة معنى اللفظة على لفظة أخرى – وهذا تعريف متداول في المعاجم العربية – من ذلك[54] :
«الآح : انظر أوح».
«آسيا : انظر أسى».
«آل : انظر أول».
والملاحظ أنه لا توجد صلة بين أسى وآسيا وآل وأول.

2) **التعريف المنطقي :**

إنه تعريف خارج عن اللغة يعتمد المنطق. فهو يصنّف الكلمَات بحسب المحسوس ، والمجرّد ، والحقيقة ، والمجاز ، وكثيرًا ما يفسّر المدخل بجمل ، أو بنص يصف مضمونها ، من دون أن يعرفها لغويًا ، من ذلك[55] :
«التوت : جنس شجر من الفصيلة القراصية يزرع لثمره. يأكله الانسان أو لورقه – يربّى عليه دود القز وأنواعه كثيرة».

---

52) نفس المصدر ، ج 463/1 ؛ 578 ؛ 457 للأمثلة الثلاثة أعلاه.
53) نفس المصدر ، ج 872/2.
54) نفس المصدر ، ج 1/1.
55) نفس المصدر ، 1 /90.

3) التعريف بالشواهد :

كثيرًا ما يعتمد لاعتبار قصور التعريفين السابقين لأنهما خارجين عن اللغة. ولقد دعا بعض المعجميين إلى الاكتفاء به دون غيره. إن هدفه تربوي، إلا أنه لا يحيط بجميع الاستعمالات. وهو يضع مشاكل عدة منها عدد الشواهد، وطولها أو قصرها، ونوع اللغة التي تعتمد (شعر أو نثر) والمستويات اللغوية (الفصيح وغيره من مستويات الكلام) فضلاً عن أنها تعرض في المعاجم العربية مضطربة دون التمييز بين ما هو قديم وحديث فيها؛ ويمكن أن نلحق بالشواهد التعريف بالصور وما إليها.

إن كثرة أنواع التعريف تشهد بقصورها عن الاقتراب من التعريف المفيد، لأنها كلّها خارجية وليست لغوية، فضلاً عن أن معاجم اللغة لا سيّمَا العربية منها تخلط بينها، لأن التعريف المنطقي هو في الحقيقة من خصائص معجم الأشياء أو الموسوعة، كما بيّنّا في أول موضوعنا، ولأن التعريفات الأخرى على قصورها هي من خصائص المعجم اللغوي – ولقد سعى علم اللغة الحديث إلى تجاوزها وتعويضها بالتعريف البنيوي.

4) التعريف البنيوي :

لا يمكن تصوّره إلا باعتبار ما يسمّى بالحقل المعجمي[56] والحقل الدلالي[57]، فالأول يعني مجموع الكلمات التي توفّرها اللغة أو تنشئها للتعبير عن مختلف عناصر تقنية من التقنيات أو شيء من الأشياء – فيمكن لنا أن نتحدث عن حقل السيارة المعجمي، وعن حقل الطيران، والجبر، والموذة، والله الخ... أما الحقل الدلالي أو السيمي، فهو يعني مجموع استعمالات كلمة واحدة للتعبير عن معان تستخرج باستقراء ما يحيط بتلك الكلمة من سياقات. إن الحقلين متكاملان، يطابقان تمامًا مبدأي الجمع والوضع اللذين تحدث عنهما ابن منظور في لسان العرب. إنهما يعتبران منهجين أساسيين في وضع المعاجم، لأن الحقل المعجمي يحصر الميدان الذي يسعى المعجم إلى معالجته، دون الخروج عن هدفه المعين، فهو يساعد أصحاب المعاجم على اختيار لغة

---

56) من وضعنا وهو يقابل (champ lexical).

57) من وضعنا وهو يقابل (champ semantique).

معجمهم وميادينها وزمانها مثلاً ، ممّا ظلّ مخلوطًا في جل معاجمنا. أما الحقل الدلالي ، فهو يربط تلك الميادين بنصوص ، ومدوّنات مكتوبة ومقولة مضبوطة ، لا يمكن الاستناد إلى دونها ، ولا يمكن استنباط معاني الكلمات إلا منها. وهكذا يستطيع المعجمي أن يوفّق ولو نظريًّا بين الجمع والوضع اللذين استحال أمرهما حسب ابن منظور على كل المعجميين العرب السابقين لانعدام هذا المنهج عندهم.

والتعريف الذي يعنينا هو الصق بالحقل الدلالي أكثر منه بالحقل المعجمي ، لا سيّمَا إذا اعتمد هذا التعريف طريقتي التجنيس والمعاوضة – ولقد سبق لنا أن تحدثنا عن الطريقة الأولى – فالتعريف الهيكلي يفترض :

1 – تنظيم الكلمات وترتيبها حسب طريقة التجنيس.

2 – المعاوضة : وهي مرحلة تلي المداخل – فما هي؟

مفادها أن نعوض الكلمة بمرادفها في سياقات مختلفة باعتبار أن المرادف أو المعادل هو ما يقوم مقام غيره في كل مقال. فإن أخذنا فعل جلس ومرادفه قعد كما جاء في المعجم الوسيط ، فإننا نرى من واجبنا أن نعوّض الواحد بالآخر في نصوص مختلفة مستعملة حتى ندرك ما لها من صلة ، مثال ذلك :

جلس الولد : قعد الولد.

جلس قرب المنزل : قعد قرب المنزل.

لكن لا يمكن أن يُقال :

جلس القرفصاء ≠ قعد القرفصاء.

قعد عن الأمر ≠ جلس عن الأمر.

وهكذا دواليك. فإن كان جلس يفيد قعد عامة في سياقات معينة ، فإنه لا يفيد ذلك في نصوص أخرى. فيظهر لنا أن المرادف المطلق الذي يتحدث عنه المعجم الوسيط ليس دائمًا محققًا. فهو ممكن في مقال ومعدوم في مقال آخر. إن ميزة طريقة المعاوضة لغوية بحتة إذ أنها لا تعتمد إلا على الوسائل اللغوية. وهي دقيقة لأنها تجنبنا المترادفات الكثيرة للمدخل الواحد ، كما رأينا سابقًا ، وتخلّصنا من تعسف التعريف المنطقي والشواهد الأدبية أو التعليمية الملفقة التي تنكر مبادئ التربية ، وتنفي تصوّر معجم تربوي يساعد الطلاب على فهم نظام اللغة واستيعاب خصائصها.

المعجم العربي في ضوء اللسانيّات الحديثة : القدرة اللغوية والتعريف

1) مبدئيات :

إن مقاربة المعجم تستوجب من الدارس أن يطرح قضايا اللسانيات لأنها تكاد تكون كلها متجمعة فيه ، وتعتبر دراسة ما اصطلح عليه عمومًا «بالمعجم» من أعوص الدراسات التي تواجهها اللسانيات اليوم ، لأنها لم توفق تمامًا في وضع أُسس نظرية ومنهجية توفّر له أسباب الانتساب إليها وإلى مقارباتها ونظرياتها. فإن كانت دراسة النحو التقليدي قد تطورت حتى أصبحت جزءًا من اللسانيّات ، فإن المعجم ما انفك مجرد حرفة ومهارة لا تنتسب إلا قليلاً إلى اللسانيات على ما في مادة المعجم من جدل لغوي ومقاربات لسانية. ولقد سبق لنا في محاولة أولى أن سعينا إلى معالجة بعض قضايا المعجم في ضوء اللسانيات الحديثة[1].

وفي هذه الحال فإن قراءة المعجم تستوجب منّا استجلاء بعض المفاهيم الأساسية لنستعملها طرائق ووسائل تمكّننا حسب المستطاع من مقاربة المعجم مقاربة لسانية

1) انظر في هذا المؤلف محاولتنا في هذا المؤلف : المعجم العربي في ضوء الدراسات اللسانية الحديثة التي تعرضنا فيها إلى تعريف المعجم ومكانته من اللغة والكلام وقضية الترتيب بالاشتراك والتجنيس ولا سيّما مشكلة التعريف ومختلف أنواعها.

وإخضاع عناصره للألسنية وتقنياتها. فلا بد أن ندرك أن قراءة المعجم عمومًا والمعجم العربي على الخصوص تفرض علينا تمييز صناعة المعجم أو المعجمية[2] من علم المعجم[3]. فالأولى وإن كانت عريقة فإنها ليست سوى مجرّد تقنية تعتمد مناهج مختلفة في جمع مادة اللغة ووضعها (ترتيبها). أما الثانية فهي تهدف إلى دراسة المعجم دراسة علمية وتعتبره تطبيقًا من تطبيقاتها بقدر ما يتطلب من معرفة نظرية تتعلق بتعريف الوحدات المعجمية أو المداخل كما تتعلق بالانتساب إلى إحدى النظريات الدلالية وما لها من صلة بقضية المدلول العويصة[4]. فالمعجم العربي قديمًا وحديثًا لم يعن إلى يومنا هذا بقضية التعريف ودليل ذلك اعتماده تعريفات متنوعة لا تستند إلى تعريف لساني مركز. فعلم المعجم يقف موقف المتعجّب من المعجم ومشاكله وذلك لسببين رئيسيين:

1 — سذاجة المعجم في التهاون بقضايا عديدة لا سيّمَا قضية التعريف وتفاصيلها المتعددة.

2 — عجزه الذاتي عن تصوّر مصادرات لمقاربة تلك القضايا مقاربة لسانية مثلما هو الشأن في علم الأصوات الوظائفي مثلاً.

ويحسن بنا هنا أن نعالج مسألتين هامتين في الموضوع المطروح وهما:

أ) **القدرة اللغوية.**

ب) **التعريف لا سيّمَا التعريف بالشاهد والصورة.**

2) القدرة اللغوية:

لا بدّ أن نتطرق إلى قضية قدرة المعجم على استيعاب اللغة. وهنا يجب أن نشير قبل كل شيء إلى أن المعجم لا يقاس بحجمه وكثرة عدد كلماته بل بالوظيفة التي يؤديها. فالمعجم التاريخي الدياكروني يختلف طبيعة ووظيفة عن المعجم الآني أو السنكروني إن صحّ أن نتصوّر هذين المعجمين المثاليين. فقدرة الاستيعاب الكبيرة يترتب عنها ضغط على التعريف والاقتصاد فيه. وقلة الاستيعاب تختصر عدد المفاهيم والمدلولات. ولنا في الصحاح والقاموس مثالين من النوعين. وبالتالي فإن علم المعجم يفيد أن ما ندعوه عمومًا

---

2) وهي تقابل lexicographie (FR) lexicography (A).

3) وهي تقابل lexicologie(F) lexicology (A).

4) وهي تقابل signification لأن «معنى» تقابل حسب رأينا «sens».

بالمعجم لا يستطيع أن يستوعب اللغة كلها. فهو يميّز ضمن اللسانيات الفرنسية والانكليزية بين lexique dictionnaire et vocabulaire وهي مفاهيم متداخلة تقريبًا في جميع اللغات لا يقابلها في العربية اليوم إلا مصطلحان وهما معجم وقاموس وما وراءهما من مشاكل لا تحصى في مستوى تعريفهما فحسب.

فالمصطلح الأول يشمل ما عبّر عنه الخليل «بالموجود بالقوة» وشومسكي بالقدرة اللغوية (competence). ويستحسن أن نعبّر عنه اليوم «بالرصيد اللغوي». والثاني هو ما عبّر عنه الخليل «بالموجود بالفعل»، وابن دريد «بالجمهرة» وشومسكي بالمنجز أو المطبق (performance). ويجوز لنا اليوم أن نطلق عليه مصطلح «المعجم» وما يلحقه من أوصاف. أما الثالث فهو يتكون من القائمة الشاملة لكل الكلمات التي تحتويها مدونة معينة أو ميدان معين. ولقد أطلق عليه ابن سيده «المخصّص» ويمكن أن نسمّيه مخصّص «الألفاظ». فهذه معطيات تساعد على توضيح رؤانا سواء بالنسبة للماضي أو للحاضر. فهي تفيدنا في قراءة التراث وتصوّر معجم المستقبل وتشير مثلاً إلى أن العرب القدامى قد عالجوا معالجة تنظيرية مسألة القدرة اللغوية. فالخليل قد قاربها قبل أن يقاربها همبولت ودي سوسير وشومسكي حسب مفهوم اللغة (langue) مقابلة بالكلام (parole). فاعتمد اللغة والرياضيات وركّزهما على منهج «التقليب» ليبيّن أن اللغة «مهمل» أو موجود بالقوة يشمل «مستعملاً» أو موجودًا بالفعل. وهما عنصران متكاملان لها صلة بالماضي والحاضر والمستقبل ويكونان رصيد اللغة الكامل المثالي. فلقد اعتمد التقليب وسيلة توليدية وطبقهُ على جذور اللغة. ويمكن أن يمثل له رياضيًّا بمَا يلي:

$$1 \ldots\ldots 1 - \text{ن} \times \text{ن} = \,!\text{ن}$$

$$2 = 1 \times 2 = (1-2) \times 1 = \,!2$$

$$6 = 1 \times 2 \times 3 = (2-3) \times (1-3) \times 3 = \,!3$$

$$24 = 2 \times 3 \times 4 = (3-4) \times (2-4) \times (1-4) \times 4 = \,!4$$

$$= (4-5) \times (3-5) \times (2-5) \times (1-5)\, 5 = \,!5$$
$$120 = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5$$

$$= (5-6) \times (4-6) \times (3-6) \times (2-6) \times (1-6)\, 6 = \,!6$$
$$720 = 1 \times 2 \times 3 \times 4 \times 5 \times 6$$

وهي مطبقة على فعل ضرب تفيد بمَا يلي:

و1 − و2 − و3 = ضرب

و1 − و3 − و2 = ضبر

و2 − و1 − و3 = رضب

و2 − و3 − و1 = ربض

و3 − و1 − و2 = بضر

و3 − و2 − و1 = برض

وهكذا دواليك حتى يمكن أن ندرك من ذلك الرصيد ما قدره 12 مليون «معيجمة» حسبمًا يقر ذلك السيوطي بالمزهر.

ولقد أشار الشافعي في الرسالة إلى أن رصيد العربية لا يدركه إلا نبيّ ضابطًا ذلك بطاقة خارقة للعادة تعتبر ثانية بالنسبة لقدرة الله الذي «علم آدم الأسماء كلها». أما ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة فلقد أشار إلى ذلك في «باب القول على أن لغة العرب لم تنتهِ إلينا بكليتها وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير وأن كثيرًا من الكلام ذهب بذهاب أهله»(5).

فلسان العرب «موجود بالفعل» وهو جزء من تلك القدرة أو الموجود بالقوة ويندرج فيه ساعيًا إلى الاقتراب منه باعتماد خمسة مراجع وهي الصحاح للجوهري والتهذيب للأزهري والمحكم لابن سيده وحواشي ابن بري على الصحاح والنهاية لابن الجزري. وعلى العموم فقدرة المعجم هي في نهاية الأمر على قدر تصور صاحب المعجم للموجود بالقوة وعلى قدر مناهجه ووسائله لإدراكها. فالمعجم يُوَلِّد لكل واحد منّا قدرة لغوية أو موجودًا بالقوة أقصى نريد الاقتراب منه بوسائل شتّى.

إلا أن ذلك المعجم لا يسلّم من الوقوع في مشاكل شتّى مرتبطة ببناء تلك القدرة ومنها قضية الاختيار. فالمعجم العربي قديمًا وحديثًا لا يصف اللغة لأنه يعتمد ألفاظًا وظائفية متنافرة سواء في مستوى النوعية (الألفاظ العامة، والمهنية، والفنية، والتقنية والعادية، والمعربة، والدخيلة، والعامية والسرية، والبذيئة، والحوشية والملاحنات الخ) أو في مستوى الزمان لأنه يخلط بين النظرة التاريخية التطورية (الديكرونية) والنظرة

5) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ط المكتبة السلفية 1328هـ/ 1910م، ص 34.

الآنية المستقرة (السنكرونية). فالمعجم الوسيط والمنجد يقدمان قدرتين مختلفتين للقارئ العربي باعتبار الكم وباعتبار الكيف مثلاً في مستوى اختيار المصطلحات الفنية، والمصطلحات المولدة، والمحدثة، والمعربة والدخيلة. والنوعان من باب التوليد إذا من باب الزيادة في القدرة اللغوية. ولقد حصرنا استقراءنا في بابي الميم والنون في كل من المعجم الوسيط والمنجد.

ففي استقرائنا للمصطلحات الفنية العلمية في البابين المذكورين، وجدنا بالنسبة للوسيط 625 مدخلاً منها 211 مصطلحًا علميًّا قديمًا و72 مصطلحًا علميًّا حديثًا. فتكون النسبة :

$$10,51 = \frac{100 \times 72}{625} \text{ و } 30,8 = \frac{100 \times 211}{625}$$

أما في المنجد فقد وجدنا في البابين المذكورين 660 مدخلاً منها 303 مصطلحًا علميًّا قديمًا و32 مصطلحًا علميًّا حديثًا. فتكون النسبة :

$$4,3 = \frac{32 \times 100}{660} \text{ و } 45,9 = \frac{100 \times 303}{600}$$

ما نستنتج من ذلك؟

– ان المعجمين قد كانا مضطرين إلى اختيار هذا النوع من الألفاظ لتنمية قدرة القارئ العلمية المعاصرة.

– إنهما قد سعيا إلى اعتماد مبدأي المزامنة والآنية أي ربط قدرة اللغة الماضية بقدرتها الحاضرة وقد فضّلا المصطلح القديم على الحديث لتأدية المفاهيم المعاصرة لنا.

– المعجم الوسيط أميل إلى الحداثة من المنجد فيربط قدرة قارئه بعصره. والنسب السابقة إن كانت تفيد بأن الاختيار ضرورة لتنمية القدرة اللغوية، فإنها تفيدنا أيضًا بأن الاختيار من حيث المحافظة والحداثة سيظل قضية اعتباطية، لا تخضع إلى حد الآن إلى قانون معيّن. ويمكن أن نقر نفس الرأي في شأن ما استقريناه من أنواع المصطلحات الأخرى التي لسنا في حاجة إلى ذكر خصائصها في هذا المجال.

3) التعريف السيمي وبالشاهد وبالصورة :

إن المعجم عمومًا والمعجم العربي خصوصًا ما زال يعتمد التعريفات التقليدية. فهو يعتمد تعريفات مختلفة في نفس الصفحة، أو في المدخل الواحد. فيستعمل التعريف الاسمي وفروعه (الترادف بمكافئ واحد أو أكثر[6] وبالضد[7]، وبالإحالة[8]، والصعوبة[9] الخ؛ والتعريف المنطقي الذي لا يفيد شيئًا عن مدلول المدخل اللغوي؛ والتعريف بالشواهد والصور (وسنطرق موضوع التعريفين الأخيرين. وقد سبق لنا أن عالجنا موضوع التعريفات الأخرى في مكان آخر من هذا المؤلف).

فلقد سُعي إلى اعتماد علم الدلالة لوضع قضية المدلول. فكانت المقاربة الهيكلية التوزيعية التي ترتكز على الترتيب بالتجنيس والمعاوضة[10] (جلس مرادف قعد في المعجم الوسيط : المفروض أن يقوم أحد الفعلين مقام الآخر في كل نص بالمعاوضة – لكن ذلك ليس دائمًا ممكنًا. فجلس القرفصاء لا يمكن أن تعوض بقعد القرفصاء– وقعد عن الحرب لا يمكن أن تعوّض بجلس عن الحرب. وذلك يفيد بأن «جلس» لا ترادف «قعد» دائمًا ولا إطلاقًا، ممّا يدعو إلى اعتبار المرادف المطلق المعادل غير ممكن). وكانت المقاربة السيمية (sémique) [11] التي تختلف عن المقاربة التوزيعية التي تدرس المدلول من الخارج. فالمقاربة السيمية تهدف إلى دراسة المدلول أو المعنى لمجموعة من المعيجمَات أو المداخل التي تنتسب إلى حقل دلالي واحد. وهي تعتمد تحليل الخصائص المميزة الجاري بها العمل في علم الأصوات الوظائفي. من ذلك أنها تحدّد كل عنصر من عناصر المجموعة المختارة بوجود (X) أو بانعدام (–) عدد من الخصائص المميزة. ودون الدخول في تفاصيلها العديدة يمكن أن نأخذ مثالاً لذلك الحقل الدلالي الخاص بمجاري الماء[12]. فالمنجد يعرّفها بمَا يلي : النهر : الماء الجاري : المتّسع ... وهو فوق الساقية – الساقية :

---

6) في المعجم الوسيط نجد : الأبح : السمين؛ اصره ياصره : عقده ولواه وعطفه وحبسه.

7) نفس المرجع : الأسود نقيض الأبيض، الطويل : ذو الطول والطويل خلاف القصير.

8) نفس المرجع : آسيا أنظر أسى.

9) المركير كروم : مظهر عضوي مركب من الزئبق والكروم.

10) وضع من هذا المعجم في الفرنسية. Le dictionnaire du français contemporain.

11) يطلق عليها Analyse sémique ou analyse componentielle

12) المنجد : مادة النهر.

النهر الصغير؛ – الجدول : النهر الصغير... والملاحظ أن لهذه الأسماء تعريفات مختلفة كما جاء في المعجم الوسيط[13]. وعلى كل فإن هذه التعريفات قاصرة ومتداخلة وتعرف بالضد[14]. فيمكن تعريفها باستخراج مميزاتها وذلك باعتماد الوشيعة الأولى التالية :

المفهوم	مجرى ماء	حجم صغير	يصب في بحر	يصب في مجرى ماء آخر
النهر	×	–	×	–
الساقية أو الوادي	×	–	–	×
الجدول	×	×	–	–

ويمكن أن نثري هذا المفهوم باعتماد خصائص مميزة أخرى تظهر في الوشيعة التالية :

المفهوم	مجرى ماء	حجم صغير	حجم متوسط	حجم كبير
النهر	×	–	–	×
الساقية أو الوادي	×	–	×	–
الجدول	×	×	–	–

13) والملاحظ أن المنجد قد تأثر بالتعريفات الفرنسية في هذا الميدان ويحتمل أنه أخذها عن معجم Littre ولذلك كانت مختلفة تمامًا عن المعجم الوسيط الذي جاء فيه :
جدول : مجرى صغير يشق في الأرض للسقيا.
ساقية : القناة تسقي الأرض.
النهر : الماء العذب الغزير الجاري.

14) في الفرنسية نجد نفس الاضطراب فلقد جاء في معجم Littré المختصر

Fleuve: Grand cours d'eau qui conserve son nom ordinairement jusqu'à la mer.
Rivière: Cours d'eau navigable ou non, plus grand qu'un ruisseau.
Ruisseau: Courant d'eau peu considérable; eau qui coule.

ولا شك أن هذه المقاربة وصفية في حد ذاتها (taxinomique) تهدف إلى استخراج النظام اللفظي أو البرد يغمي ، حتى يمكن لها أن توفّر لنا مميزات الحقول الدلالية كلّها بغية وصف المعجم ومادته وصفًا جديدًا . إلا أن هذه المقاربة لا تستغني عن المقاربة التوزيعية التي تزوّدها بالتضمينات الخاصة بالنظام السياقي أو السنتغمي حتى تستكمل خصائص الحقل ومعيجمَاته . إن المقاربتين جديرتان بالعناية وبالتطبيق إن تعلّق الأمر بمعجم عربي قديم أو حديث تقدر عدد معيجمَاته أو مداخله بـ 20,000 كلمة ثم دواليك إلى معاجم أكبر سيتيسّر أمرها بقدر ما توفّر لها المعاجم الصغرى والمتوسطة مادتها الأساسية .

إن التعريف عند التوليديين يعتمد على ثلاثة أسس نشير إليها بـ (أ ، ب ، ت) وهي المظهر الصوتي الفونولوجي ، والمظهر النحوي والمظهر السيمي أو الدلالي ولا يوجد منها في المعاجم العربية إلا المظهران الأخيران . لكن لا بد أن نضيف إليها مظهرًا رابعًا وهو التعريف بالشاهد الذي كان كثيرًا ما يعتمد الشعر في أهم المعاجم العربية الكبرى ولا يقول بالنثر ولا بالحديث الشريف . وهو معدوم بالمعاجم المتوسطة مثل المعجم الوسيط والمعجم المنجد . إن استعماله بالمعجم يعزّز التعريف ويدمج المدخل المعجمي في الخطاب الكلامي . فسواء كان قصيرًا أو طويلاً ، مطبوعًا أو موضوعًا فهو يعتبر علامة كبرى لأنه يكون جملة أو عبارة أو مجموعة من العلامات . وهو يكون بسيطًا أو مقيدًا . ويهمّنا منه الشاهد المقيد ، وإليه تنتسب الوحدات المقيدة أو الوحدات المهيكلة (من ذلك ذهبوا شذر مذر؛ إعط القوس باريها ؛ ورمى عن القوس ؛ والتطبيخ خير من التبطخ ؛ وبان الشيء بيانًا ؛ وبان منه ؛ وبان عنه الخ .) فهذه الشواهد جزء من وصف مداخل المعجم لأنها تهوّن من جفاف المسميات والمداخل ، وتجعل الخطاب الكلامي جزءًا من المعجم ، الذي يربط بدوره بالنحو ، وبالتالي يصبح المعجم موضوع دراسة علامية تطرح قضايا عامة تتعلق بالعلامة اللغوية ، وما إليها من مشاكل . ففي المعجم الوسيط نجد الوحدات المهيكلية ؛ ولكن قل أن نجد فيه الوحدات المقيدة . فلقد وجدنا في باب الباء الأمثلة التالية :

– بئس : بئس الشراب وساءت مرتفقًا .
– انبتّ : إن المنبت لا أرضًا قطع ولا ظهرًا أبقى .
– البارحة : ما أشبه الليلة بالبارحة .

- ابتع : جاء القوم كلّهم أجمعون أبتعُون... (للتوكيد).
- مراقش : على أهلها جنت مراقش.
- بسن : هو حسن بسن.

وقد ورد منها 19 مثلاً يضاف إليها 6 أبيات من الشعر وما يقرب من 21 استشهادًا بالقرآن والحديث. فيكون حظ الاستشهاد من باب الباء الذي يحتوي على 2330 مدخلاً.

$$1{,}5 = \frac{100 \times 45}{2330}$$

وتلك نسبة ضئيلة جدًا كثيرًا ما تنفرد بها مداخل بسيطة لا تحتاج إلى توضيح بالشاهد. ويظل المشكل قائمًا لكل المداخل الأخرى.

بقي التعريف بالصورة. وهي تشهد بشيء عام ولا تعتبر علامة لغوية ذاتية. وهي كثيرًا ما تستعمل في دوائر المعارف. إلا أنها مضمنة في العلامة اللغوية. وهي تقوم مقام التعريف نفسه ؛ فالصورة تعتبر نصًّا في حدّ ذاته إذ يعسر وضع نص لتعريف مصطلح «البارجة» الواردة في باب الباء من المعجم الوسيط الذي يعرفها : «سفينة من سفن الأسطول الحربي». وبالتالي يمكن أن تعتبر الصورة ، في المستوى اللغوي الماورائي ، مثلها مثل التعريف النحوي ، تعبيرًا عن العلامة اللغوية.

إلا أن الصورة قاصرة عن أداء المداخل المجردة من ذلك : الحب ؛ والعواء والحرية إلخ. ولذلك فهي تلحق عادة الأسماء وخاصة أسماء الأعلام. ولا يمكن لها أن تبلغ ذلك التجريد إلا إذا رضخت لنظام صوري مثل نظام الكلام الذي له قواعد مطردة ؛ من ذلك أن صورة الثعلب علامة على الحيلة ، والقرن علامة على الثراء ، والحية علامة على الشر الخ.

ولقد استعمل المعجم الوسيط ومعجم المنجد الصورة بحرف الباء دون أن يشيرا إلى وجوبها في مداخل وانعدامها في أخرى. فلقد مثل المعجم الوسيط للمداخل بالصور في 46 حالة تهم الحيوانات والحشرات والنباتات والآلات ، وأغلبها منقولة عن المنجد. أما هذا المعجم فلقد مثل للمداخل بالصور في 70 حالة ، منها 22 صورة للطائرة والمنضاد لم تكن لها صلة بمداخل الباء.

فكأننا بهذه الصور توضع لمداخل العلوم والفنون وتهتم بالأشياء أكثر ممّا تهتم

بالألفاظ ، وهي في المعجم العربي بين التردد والإقرار. وهي مفيدة وأساسية في بعض الأحيان وعرضية في أحيان أخرى لأنها لم تعتبر علامة لغوية ثانية . فهذه عيّنات من قضايا المعجم في نظر علم المعجم واللسانيات عمومًا ، نرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار في قراءة المعجم العربي قديمًا وحديثًا حتى يستعيد مكانته بين المعاجم المعاصرة والحديثة .

التراث النحوي العربي الإسلامي* :
نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي
مساهمة في تاريخ اللسانيّات*

بقلم ميخائيل ج. كارتر Michael G. Carter
جامعة سيدناي (أستراليا)

تعريب محمد رشاد الحمزاوي

إن أول عمل متكامل في النحو العربي ، وهو كتاب سيبويه (توفي في آخر القرن الثامن الميلادي) قد اختصّ بنوع من التحليل الهيكلي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين الميلادي. لقد اعتمد سيبويه ، عند معالجته اللغة باعتبارها سلوكًا اجتماعيًا ، مقاييس أخلاقية لتعبير الصحيح اللغوي في جميع مستويات التحليل : «فحسن»

---

*) صدر المقال المترجم بمجلة الجمعية الاستشراقية الأمريكية *(Journal of the American Oriental Society)* عدد 2. 93 (1973) ص 146–157. ولقد رأينا من المفيد نقله إلى العربية باعتبار مقاربته الطريفة ومساهمة منّا في وضع مسألة صلة التراث العربي الإسلامي بالحداثة وعلومها لا سيّمَا علم اللسانيات الذي اعتبره معظمهم من عرب وأجانب ، لا يمت بسبب إلى علوم اللغة العربية القديمة. ولقد ظهرت محاولات جديدة عربية وغيرها ساعية إلى استكشاف ما هو طريف في هذا الشأن ربطًا للتواصل الثقافي والفكري. ولقد حاولنا في مؤلفنا «الفصاحة فصاحات» ان نتطرق إلى هذا الموضوع راجين أن يحظى بعناية الدارسين تنزيلاً لعلوم اللسان العربية منزلتها الحقيقية من التطور العلمي الحديث ، شاكرين المؤلف على جهده واجتهاده في المساهمة مساهمة عظيمة في هذا الميدان (المترجم).

*) هذا مقال مطول لورقة ملخصة عرضت على المؤتمر الثاني عشر لجمعية اللغة والآداب بالجامعات الاسترالية. برث ، 1969. أنظر أعمال المؤتمر المذكور ص 405 (نشر بسدناي سنة 1970).

و «قبيح» متعلقان بالصحّة في المستوى الهيكلي ، بينما «مستقيم» و «مُحَال» متعلقان بنجاعة المتكلم في التبليغ ضمن قواعد جماعته اللغوية.

فالعبارات لم تحلّل إلى ثمانية «أجزاء» بحسب الطريقة اليونانية بل إلى أكثر من سبعين صنفًا وظيفيًّا. وتحقق بالطبع كل وظيفة كوحدة مزدوجة تشمل «عاملاً» (operator) إيجابيًّا (أي المتكلم ذاته أو عنصر من عناصر عبارته) ومكوّنًا سلبيًّا يؤثر فيه (لا يقع عليه) عضو الوحدة الإيجابي. ولما كان كل جزء من العبارة محصورًا في وحدات مزدوجة ، تشابه طريقة سيبويه بصفة ملحوظة طريقة تحليل المكوّنات الأولية* التي تشاركها نفس التقنيات ونفس الهنات ، كما سنرى ذلك فيما يلي :

1 – إن هذه الدراسة ترمي إلى أن تقدم بكل ما يمكن من الإيجاز أهم عناصر النظرية النحوية التي ضُمنت في أول مصنف متكامل للنحو العربي ، وهو «كتاب» سيبويه[1] ، المؤلف في آخر القرن الثامن الميلادي. إن انعدام وضع عنوان رسمي «للكتاب» هو على قدر غموض أصل مؤلفه الكامل ، وتكوينه ، ونشاطه ، ووفاته[2]. إلا أنه لما كان من أشهر المصادر في جميع المؤلفات الكثيرة المخصصة للنحو العربي ، يحسن بنا أن نيسّر معرفة محتوياته للسانيين المحدثين الذين لهم معرفة سيئة محدودة[3] عن المصدر الأول للنظرية النحوية العربية ، وكذلك لطلاب العربية الذين كثيرًا ما يعتبر اطّلاعهم على التقنيات اللغوية دون ما هو مطلوب.

فاعتبارًا لحجمه الذي يفوق تسعمائة صفحة من الطبعتين ولسعته ، يمكن أن نقر أن «الكتاب» قد وضع خصيصًا ليكون تحليلاً شاملاً «لكل تلك العبارات التي يمكن أن

---

*) ويعني بها (Immediat constituent analysis)

1) المراجع المتعمدة «للكتاب» هي أولا طبعة بولاق لسنة 1898–1899 (ب) ثم طبعة هـ. درنبورغ (H. Derenbousg) ، باريس 1881–1889 (د). أرقام صفحات (د) موضوعة بحاشية الترجمة التي وضعها ج. جان (G. Jahn) ، «كتاب سيبويه في النحو» *(Sibawahyis Büch über Grammatik)* ، برلين 1895–1900. إلّا أنه لا يمكن الاعتماد على تلك الترجمة.

2) كل ما نعرف عن سيبويه أنه من أصل فارسي ، وأنه طلب في الأول دراسة الفقه ، وأنه توفي ، وعمره يناهز الأربعين سنة بين 777 و 809 ميلاديًا.

3) أنظر ك. ا. هـ. سمان (K.J. Semaan) ، اللسانيات في القرون الوسطى ، ليدن 1968 *(Linguistics in the Middle Ages)* pp. 3 – 5.

تحدث»[4]. ولما كانت تقريبًا أغلب المواد التي اعتمدها سيبويه مأخوذة سواء من القرآن أو من الشعر الجاهلي ، فإن ذلك لا يفيد أنه أراد منها الجمع ، كما اقترح ذلك بعضهم[5] ، بل تشير عكس ذلك إلى المحيط الثقافي الذي وضع فيه الكتاب ، لأنه ألف في عهد قد أدركت فيه جميع المقاييس القانونية ، والأخلاقية ، والجمالية كذلك اللغوية . وذلك في الفترات الأولى للتاريخ العربي . ولقد سعى سيبويه ضمن هذه الحدود الثقافية المضبوطة ، إلى وصف اللغة العربية الكلاسيكية وصفًا كاملاً . إلا أن خلفه قد بلّغوا مع الأسف تراثه ضمن مؤلفات نحوية معيارية ومقعدة تعتبر الآن المثال المحتذى في هذا العلم كله[6].

فبقدر ما يوهم كل النحويين العرب ، حسب احتمالات متفاوتة ، بأن اللغة العربية الكلاسيكية لغة الكلام [التخاطب][7] ، لا يمكن أن نشعر إلا في «كتاب» سيبويه بأن هذه الفرضية أمر مبرر فنيًّا : فهو يعالج اللغة المكتوبة كأنها رسم صوتي للغة الكلام ، ويقيم تحليله الكامل على الاصطلاح الذي يرى أن الكلام نشاط اجتماعي يحدث في مقام أدنى بين «المتكلم» و«المخاطب»[8]. وهذا رأي مهم لسببين : أولهما يفيد بأن الكلام يمكن أن يعتبر شكلاً من أشكال السلوك[9] ، واصطلاحًا اجتماعيًّا . أما ثانيهما فيفيد ، نتيجة لذلك ، بأنه يمكن أن نعتبر بأن المخاطَب يلعب دوره الذاتي في تحديد الشكل اللغوي الذي يستعمله المتكلم .

---

4) ر. س. والز (R.S. Wells) : «المكونات الأولية» ، (language) 23 (1947 ص 81 عدد 3).

5) أ. ج. لـ. بلومفيلد (E.G.L. Bloomfield) اللغة (language) 1935 وطبع ثانية بلندن سنة 1957 ص 10 .

6) «الكتاب» هو في حد ذاته على قدر من الوصفية ممّا لا يجعله صالحًا بأن يكون كتاب نحو مقعد. فمن الخطأ العظيم أن يقارب هذا العمل مرورًا بمؤلفات النحو المتأخرة مثلما فعل يان (Jahn) وغيره.

7) من المحتمل أن ذلك لم يحصل بتاتا. أنظر ش. رابين (Ch, Rabin) العربية الغربية القديمة *(Ancient West Arabian)* لندن 1951 ، الباب 3 ، فباستثناء استشهادات من القرآن باعتباره «كتاب الله» ومن «كتابه» ، فإن سيبويه لا يعتمد إلّا مرة واحدة الكلام المكتوب ، واضعًا صيغة مدخلاً لحرف من الحروف ، انظر (ب) ج 1 ، 470 (د) ج 1 ، 814

8) بالطبع يعتبر المتكلم والمخاطب شيئًا واحدًا في حالة المناجاة ، انظر (ب) ج ، 136 ، (د) ج ، 114.

9) من المحتمل أن يوافق سيبويه تعريف بلومفيلد الأول وهو: «فعل الكلام يبدأ بعبارة» (مجموعة من الاقتراحات لوضع علم اللغة ، اللغة 1926/2 ص 153 *(A set of postulates for the science of language)* وإن كان سيبويه يفضل قلب هذا الرأي.

فبالرغم من انعدام مصطلح مجرد للدلالة على مفهوم «النحو» في «الكتاب» ، توجد قائمة من المصطلحات التي تدل على «الطريقة» التي يتكلم بها الناس ، والتي تؤكد على أن سيبويه قد اعتبر الكلام ، شكلاً من أشكال السلوك. والغريب أن تلك المصطلحات مأخوذة من مفهوم أصلي واحد يفيد التحرّك على خط ، وهو استعارة مألوفة لدى الدارسين للإسلام . وبالتالي نعثر في «الكتاب» على المصطلحات الآتية الدالة على «طرق» الكلام . وهي مستعملة أيضًا في المعجم الإسلامي للتعبير عن «طرق» خاصة متعلقة بالسلوك : من ذلك «الطريقة» وهي تفيد أيضًا «الطريقة الصوفية» ، و«السنة» ، وهي مصطلح فنّي للتعبير عن السنة الاسلامية ، والاصطلاح العربي التقليدي للدلالة على السلوك ، و«المذهب» ، وهو «طريقة» التفكير ، وبالتالي «المدرسة» أو «المذهب الديني» ، و«الشرع» وله صلة لغوية بالشريعة ، أي الفقه الاسلامي ، و«الوجه» أي الطريقة الخاصة ، وهو مصطلح مشترك في جميع السياقات وله مشتقات عديدة و«المجرى» الذي له مشتقات عديدة كذلك . إلا أن أكثر المصطلحات استعمالاً في الكتاب للدلالة على «طريقة» الكلام ، فهو مصطلح «النحو» الذي يفيد لغويًّا «الطريق ، والوجهة والطريقة» . فهو مستعمل مرة على الأقل في كل صفحة[10] من «الكتاب» – ولما كان مصطلح «النحو» لم يفد بتاتًا مفهوم «النحو» الاصطلاحي الذي أفاده فيمَا بعد ، فعلينا أن نفترض أن هذا المفهوم الأخير هو مشتق من كلمة «النحويين» التي يستعملها سيبويه للإشارة إلى «الذين يشغلون أنفسهم بالطريقة التي يتكلم بها الناس»* .

فباعتبار الكلام سلوكًا ، فإنه يحكم عليه أحسن حكم باعتماد مقاييس سلوكية . ولتلك الغاية حول سيبويه بإجمَال المصطلحات السلوكية إلى النحو[11] . وعلى هذا الأساس اعتمد القياس ليستخلص استخلاصات مركزة على مفهومي «المنزلة» ،

---

10) لقد اقحم مثالا غريبًا وهو: قال الخراب هذا النحو» انظر (ب) ج2 ، 53 ، (د) ج2 ، 49 .

*) ترجمنا هذه الجملة المنسوبة إلى سيبويه من الانكليزية لأن صاحب المقال لم يذكر مرجعها «بالكتاب» (المترجم) .

11) الأخلاق والقانون متداخلان في الإسلام ، ولا بد أن نتذكر أن سيبويه قد ابتدأ مهنته طالبًا في الفقه . ولقد نزلت اللغة ، عند تحويل المصطلحات ، منزلة العاقل ، فالصلات بين الكلمات يعبر عنها أحيانا بكلمات مثل «الأمهات» و«الأخوات» وبكلمات مثل «معتل» و«صحيح» و«حي» و«ميت» و«عاطل» و«مشغول» .

و«الموضع» (Status and Fonction) وسعيًا وراء وضع مقاييس الصحة ، أعاد تعريف المصطلحات الأخلاقية وطبّقها مستعملاً «حسن» و«قبيح»[12] ، و«مستقيم» و«محال». فالمصطلحان الأولان اللذان يشيران بوضوح إلى السلوك الانساني (أي «جميل» أو «بشع») قد طبقها سيبويه كذلك على الشكل اللغوي ويمكن أن يترجما بـ «صحيح / خاطئ شكلاً» مع الإشارة إشارة خفية إلى مصطلح «مستقيم الشكل» الرائج كثيرًا في الدوائر اللغوية (اليوم). أما المصطلحان الأخيران ، فإنهما مرتبطان ، حسبمَا استعملها سيبويه ارتباطًا وثيقًا بمفهوم إدراك المخاطَب. فمن الممكن أن يفهم «مستقيم» بأنه يفيد «الصحيح» بمعنى «صالح ، قويم اجتماعيًّا» بقدر ما يعبّر عن واجب المتكلم في تبليغ مراده. أما «مُحَال» كذلك فمن الممكن أن يفهم بأنه يفيد «خاطئ» بقدر ما يشير إلى العبارات التي يستحيل بها التواصل. وإليك الآن الفصل الكامل الذي يعرف فيه سيبويه مقاييسه»[13].

«– (هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة) – : فمنه مستقيم حسن ، ومحال ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس. وسآتيك غدًا. وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدًا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكي زيد يأتيك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس». يفيدنا هذا الفصل بوضوح بأن الصدق والكذب ، لا يلعبان دورًا في إقرار إن كانت العبارة «مستقيمة» أو «محالاً» (أي مفهومة أو لا معنى لها)[14] وبأن العبارة يمكن أن تكون «مستقيمة» من دون أن تكون «حسنة» ، أي أن تكون صحيحة هيكلاً[15].

---

12) هذا أيضًا هو المصطلح المستعمل في القرآن في الجملة المعهودة «السراط المستقيم (سراط : من اللاتينية (Strata).

13) الفصل 6 ، (ب) ج 1 ، 8 ، (د) ج 1 ، 7 ، فالأمثلة الدالة على الكلام الخاطئ قد ترجمت إلى ما يقابلها من الخاطئ في الانكليزية.

14) وبعبارة أخرى ، لا يمكن أن تعالج العبارات باعتبارها قضايا منطقية ، وذلك خطأ سرعان ما تسرب إلى النظرية النحوية العربية.

15) إن سيبويه لم يكن يصبو طبعًا إلى الإهتمام بالعبارات الخاطئة من هذا النوع ، وإن كان يقر إمكانية حدوثها في الشعر ، (ب) ج 1 ، 12 ، (د) ج 1 ، 9.

ونحن مدعوون أيضًا إلى أن نستخلص من أن الصحة الهيكلية متعلقة بوضع العناصر ضمن العبارة أي بحسب وظائفها الصحيحة. فإن كل الاستنتاجات الأخرى (ولقد كانت عديدة)[16] المركزة على الفرضية الخاطئة المفيدة بأن سيبويه قد أهمل كل التركيبات الممكنة لمصطلحاته لا تبرّر بتاتًا.

إن تلك المقاييس توافق تمامًا – حسبمَا هي مستعملة بـ «الكتاب» – التعريفات التي عرفت بها. فكل المظاهر الهيكلية العربية، ابتداء من مستوى الصوتم إلى مستوى الجملة، قد عيرت باعتبارها سواء «حسنة» أو «قبيحة»[17] كما يشهد بذلك الأمثلة النموذجية التالية:

«وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسن فيه الإدغام، وما يجوز وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه»[18].

«فكما قبح تحقير ليس قبح تحقير سوى»[19].

«فإن قلت لا تدنُ من الأسد يأكُلْك، فهو قبيح إن جزمت»[20].

«لأنه ليس موضعًا يحسن فيه الصفة كما يحسن الاسم»[21].

إن آخر الأمثلة يشهد بوضوح بالصلة بين المصطلحين الهيكليين «حسن» و «قبيح» ومفهوم الوظيفة. فإن اعتمدنا تعريف بلومفيلد دليلاً لنا وهو «المواقع التي يمكن لشكل أن يظهر بها تفيد بوظائفه، أو بوظيفته إن اعتبرت في مجموعها»[22]، لا يبقى مجال للشك

---

16) ج. رهرتمان (E.G. Hartmann) في «كتاب سيبويه» (*Zum K. Sibawayh*)، 11 (1896) ص 75 والأخفش في يان (Jahn) حاشية 2، الفصل 6. أنظر أيضا ج. يان (G. Jahn) *(Zum verständnis des s.)* (في سبيل فهم سيبويه) برلين، 1894 ص 8.

17) توجد مترادفات لهذه المصطلحات أيضا «بالكتاب» نعني بها «جيد»، «جميل» «ضعيف» و«خبيث» و «رديئ».

18) (ب) ج2، 406، (د) ج2، 455 وتوجد أمثلة صوتية أخرى بـ (ب) ج2، 404، (د) ج2، 452.

19) (ب) ج2، 135، (د) ج2، 138 وتوجد أمثلة صرفية أخرى بـ (ب) ج2، 76، 354، (د) ج2، 72، 390.

20) (ب) ج1، 451، (5) ج1، 400، اللغة الإنكليزية تعكس جواب الشرط العربي الخاطئ توجد أمثلة نحوية بـ (ب)، 115، 228، (د) ج1، 94، 195.

21) (ب) ج1، 175، (بل (ب) ج2، 175. ولقد أغفله المؤلف أو أسقطته المطبعة، المترجم)، (د) ج1، 181.

22) بلومفيلد، المذكور سابقا ص 185.

بأن سيبويه كان يعني «بالموضع» – وهو لغويًّا «الموقع» – الوظيفة كما يظهر ذلك في المثال التالي :

«إعلم أنّ لـ «كم» موضعين فأحدهما الاستفهام (..........) والموضع الآخر الخبر»[23].

«وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء»[24].

لا سيّمَا عندما ندرك أن «موضع» هي شكل موجز من «موضع في الكلام» أي : «إنّ الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء»[25].

ولما كان لنا قليل من الأمثلة التي لا تحصى من صنف المصطلحات «موضع» «حسن» و«قبيح». المختارة لاختصاصها ، يحق لنا أن نستخلص من أن سيبويه كان ، في مستوى هذا الجزء من تحليله على الأقل ، يطبّق عن وعي نوعًا من اللسانيات الهيكلية التي ظلت مجهولة بالغرب حتى القرن العشرين.

إن حجتنا الوحيدة على معنى «مستقيم» في التعريف المذكور سابقًا ، هي أن ذلك لا يمتّ بصلة إلى الحقيقة أو الهيكل ، بل إن سيبويه كان ينتظر منّا بوضوح أن نلاحظ أن العبارات المستقيمة عادية ومحسوسة نوعًا ما مقارنة بالعبارات «المحالة». وذلك ما ندركه بالفعل عندما نتتبّع استعمال المصطلح بـ «الكتاب» كله – فليس من «المستقيم» مثلاً أن نبدأ الجملة المتعادلة[26] بفاعل غير معرّف ، أو بشيء لا يعلم عنه المخاطب ولا المتكلم شيئًا. وذلك هو المفتاح الذي يعتمده سيبويه لإدراك مفهوم العبارة «المستقيمة». فالمخاطب هو الذي يقر الاستقامة : فكثير ممّا نعرف مربوط ، كما يشير إلى ذلك سيبويه ، بمَا ينتظره حسب اعتقادنا المخاطب الذي نتوقع باستمرار تساؤلاته[27].

---

23) (ب) ج1 ، 291 ، (د) ج1 ، 251.

24) (ب) ج1 ، 451. (د) ج1 ، 400. توجد أمثلة أخرى بـ(ب) ج1 ، 54 ، 21 ، (د) ج1 ، 44 ، 17.

25) (ب) ج1 ، 425 ، (د) ج1 ، 379 ، لاحظ أن «موضع» تحدث مع أسماء تفيد الوظائف أنظر (ب) ج1 ، 87 ، ج2 ، 307 ، (د) ج1 ، 73 ، ج2 ، 334 وما بعدها.

26) (ب) ج1 ، 22 ، (د) ، 7 ، إن تلك العبارات تستحيل أيضا إلى عبارات قبيحة هيكليًا : انظر (ب) ج1 ، 26 ، (د) ج1 ، 20.

27) (ب) ج1 ، 214 ، (د) ج1 ، 172 ، من المحتمل أنها أخذت عن فكرة الخليل التي تفيد بأن المتكلمين ملزمون باعتبار ما ينتظره المخاطب لاستكمال الجملة المتعادلة (Equational sentence) عند الابتداء فيها. أنظر (ب) ج1 ، 394 ، (د) ج1 ، 346. فالكتاب كثيرًا ما يشير إلى «مقام الحال» باعتباره عنصرًا يؤثر في الشكل النحوي أنظر أيضا (ب) ج1 ، 129 ف ، (د) ج1 ، 109 ف.

وبالتالي فالعبارات «المستقيمة» هي التي ترضي المخاطب ، سواء بتبليغه معلومات لم يكن على علم بها (وهنا «لو أشرت له إلى شخصه فقلت : هذا أنت. لم يستقم»[28]. أو بتبليغه المعلومات المعنية لا غير. وسعيًا وراء التدليل على النقطة الأخيرة يبيّن سيبويه أن تحويل الجملة «زيدٌ أخو عبد الله مجنونٌ به» إلى «زيدٌ مجنون به أخو عبد الله» ليس «مستقيمًا» لأن ذلك يعني عندئذ «مجنونٌ بزيد أخو عبد الله (أي زيد نفسه)» ، وذلك ما لم يعنه المتكلم[29]. فمن هذه الأمثلة وما يشابهها يبرز أن «المستقيم» من العبارات هي العبارات التي يعتمدها المتكلم لأداء واجبه الاجتماعي في التواصل. ويمكن أن نضيف إلى هنا أنه إن كان من الممكن أن نوفق في تبليغ المعلومات ضمن شكل «قبيح» هيكليًّا ، فإنه من الواضح في نية سيبويه أن المقياسين يستوجبان أن نربط بينهما ، فتكون العبارات «المستقيمة» غالبًا «حسنة» كذلك ، والعكس بالعكس ، «لو قلت : هذا رجل خير ، وهذا رجل أفضل ، وهذا رجل أبٌ ، لم يستقم ولم يكن حسنًا»[30].

أما فيمَا يتعلق بالمقياس الآخر ، «محال» فيكفي أن نقول إنه يطبّق على العبارات التي يمكن أن لا تفيد شيئًا بتاتًا بالنسبة للمخاطب. فمن ذلك «فإن قلت : مررت برجل صالح ولكن طالح فهو «محال» لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي»[31].

فهنا يتعسف المتكلم في استعمال هياكل اللغة واصطلاحاتها ، لأنه يعزل نفسه عن مجموعته اللغوية. ومن الغريب أنه يمكن كذلك للمخاطب أن يفعل ما يلي :

«لو قلت : أزيدٌ عندك أم بشرٌ ، فقال المسؤول لا كان محالاً»[32].

لأن هذا النوع من السؤال الاستدراكي يثبت بأن واحدًا من الاثنين صحيح. فنفي الاثنين يبطل التركيب كله وكذلك اصطلاحه الاجتماعي الذي يعتمد عليه[33]. وكذلك الشأن عندما نجعل الضمائر تشير إلى اولائك الذين لا تعبر عنهم اصطلاحًا مثلما

---

28) (ب) ج1 ، 71 ، (د) ج1 ، 59.

29) (ب) ج1 ،243 ، (د) ج1 ، 207 ، مثال آخر في (ب) ج1 ، 36 ، (د) ج1 ، 27.

30) (ب) ج1 ، 229 ، (د) ج1 ، 196. أنظر أيضا الحاشية عدد 26 أعلاه.

31) (ب) ج1 ، 216 ، (د) ج1 ، 184. فالعلة تفسر بمصطلحات هيكلية لا بمصطلحات دلالية.

32) (ب) ج1 ، 483 ، (د) ج1 ، 432.

33) لقد كان كل معنى اصطلاحيًا في نظر سيبويه. انظر (ب) ج1 ، 27 ، (د) ج1 ، 20.

نجد في «عبد الله ، هو فيها»[34] (حيث «هو» لا تفيد عبد الله). وذلك خطأ لأسباب جلية. وذلك شأن العبارة ، التي تبدو أقلّ جلاء : «هذه ناقة وفصيلها الراتعان» ، إذ يحتمل أنها تفيد : هذه ناقة وفصيلها يرتعان معًا[35] إلا أن وصفها المعرف «الراتعان» لا يمكن أن توصف به «ناقة» غير المعرفة. وهذا ما يترك المخاطب يواجه جزءًا من عبارة لا يمكن له ربطها ببدايتها ، باعتبار ما طرأ على الهيكل من تحوير. وذلك بالتدقيق ما عناه سيبويه من تعريف «محال» بأنه الشيء الذي «تخالف فيه النهاية البداية» وبالتالي فإن العبارات «المحالة» تختلف عن العبارات «غير المستقيمة». فالأولى يمكن ألا تفيد شيئًا بتاتًا ، بينمَا يمكن للثانية أن تفيد شيئًا ما ، حتى وإن كانت غامضة جدًّا أو مخالفة لما عناه المتكلم.

فالعبارات الصحيحة هيكليًّا هي ما «يحسن السكوت عليه»[36] والعبارات «المستقيمة» هي دلاليًا «مستغنية»[37] عن غيرها قائمة بذاتها وبالتالي فإن كل عبارة كاملة تنتهي بالسكوت ، إلا أننا نضيف استقضاء للقضية بأن سيبويه يعترف بدون شك بأن السكوت يسبق كذلك كل عبارة. فلقد قال بأن الكلام كله يبتدئ بعنصر نداء صريح أو محذوف[38] يضبط مبدئيًّا عندئذٍ الحد الأول لكل عبارة. فإن العناصر الأخيرة من الجمل تضبط كذلك مبدئيًّا في العربية الكلاسيكية باختصار نهايتها العادية (المعروفة بالوقف لدى المستعربين الغربيين والتي عولج أمرها بإسهاب في الجزء الثاني من «الكتاب») ولا يحدث ذلك الإختصار إلا أمام سكوت أو بعد سكوت ممكن. فالمظهران من السكون البدئي والنهائي يشابهان ، عندما يعتبران معًا ، مشابهة ممتازة تعريف ز. س. هاريس (Z. S. Harris) للعبارة بأنها «كل امتداد من الكلام صادر عن شخص يسبقه أو يعقبه سكوت يتسبّب فيه ذلك الشخص»[39]. ويمكن كذلك أن نقر بأن سيبويه قد

---

34) (ب) ج1 ، 300 ، (د) ج1 ، 259.

35) (ب) ج1 ، 247 ، (د) ج1 ، 211 (وذلك خبر قد وفره الخليل).

36) أنظر (ب) ج1 ، 184 ، 261 ، 269 ، 283 ، 247 ، (د) ج1 ، 145 ، 222 ، 230 ، 244 ، 303.

37) أنظر (ب) ج1 ، 202 ، 208 ، 347 ، 480 ، (د) ج1 ، 171 ، 176 ، 303 ، 428.

38) (ب) ج1 ، 316 ، (د) ج1 ، 274.

39) ز. س. هاريس ، مناهج الألسنية الهيكلية *(Methods in structural linguistics)* شيكاغو ، 1951 ص 14. وهذه طريقة أخرى للإفادة بأن كل العبارات تحدث عادة في سياق بين متكلم ومخاطب.

استعمل أساسًا نفس التقنية في التقطيع حسبمًا وضعت «بمناهج اللسانيات الهيكلية لهاريس» : فإن كانت كل عبارة كاملة ، مهما كان طولها ، تتميّز بالمظاهر الهيكلية والدلالية المذكورة أعلاه ، وإن كان الوقف يحدث في صرافم الصلة[40] (أي حروف الصلة) نستخلص أن طريقة سيبويه يمكن لها (وتستطيع) أن تعزل بنجاح الصرافم على الأقل في مستوى الكلمة . ويؤيد ذلك أمران : أولها مظاهر الربط الواضحة في العربية التي تقوم مقامها أشكال الوقف عندما تذكر الكلمة منعزلة (طبعًا إلا عندما يركّز الانتباه على مظهر من مظاهر الكلمة الذي يمنع ذلك) . أما الأمر الثاني ، فهو مستمدّ من اصطلاح في «الكتاب» يفيد بأن الصرافم المعزولة تذكر في شكل جمل متركبة من كلمة واحدة[41] أي باعتبارها هيكليًّا ودلاليًّا عبارات كاملة يحدث أن تكون متركبة من كلمة واحدة . وهنا يبدو أن سيبويه يبيّن لنا أنه قد وفّق إلى حل المشكل الذي يطرأ إثر تحليل المكونات الأولية الذي تنحصر طريقته في عزل الكلمات (إلا إذا حدثت عرضًا باعتبارها جملاً مركّبة من كلمة واحدة حسب معلوماته) في طرح السياق حتى تستبقي الكلمة المرغوب فيها . فالبقية التي أصبحت مربوطة بسكوت مصطنع ، تفيد بأنها «أدنى عبارة من الكلام»[42] . ومرة أخرى لا يسعنا إلا أن نقر التشابه المدهش بين أهداف سيبويه ومناهجه وأهداف الألسنيين في القرن العشرين ومناهجهم .

2 — لقد درسنا حسب المستطاع استعمال سيبويه لمقاييس مقتبسة من الأخلاق لتعبير الفعل الاجتماعي للكلام . بقي علينا أن نبيّن أنه ، عند تحليله الكلام ، قد قصر اللغة عن وعي وبانتظام على مجموعة من الوظائف مستعملاً طريقة تشابه مشابهة جوهرية تحليل المكونات الأولية المعاصرة . فلقد وضع مبكرًا ، باعتباره نحويًّا وظائفيًّا ، أقسام أشكال العربية في الفصل الأول من كتابه : فهي تنحصر في قسمين إثنين متميزين صرفيًّا ودلاليًّا ونعني بهما الأسماء والأفعال ؛ وبالتالي فهو يعرف الأشكال الباقية تعريفًا سلبيًّا

---

40) نفس المرجع ص 174.

41) لا يوجد هنا مصطلح «بالكتاب» للتعبير عن الشكل اللساني المجرد ، إذ أن كل الأشكال مكونة من شواهد : فالصوائم مذكورة بحسب أسمائها ، لا بحسب أصواتها . أنظر (ب) ج2 ، 61 (د) ج2 ، 56 . ولا يوجد من جهة أخرى مصطلح للدلالة على مفهوم «هيكل» ، فهناك «مصطلح» بناء («لغويًّا بناء») الذي يستعمل للدلالة على الهياكل في جميع مستويات التحليل.

42) هاريس المذكور أعلاه ص 332.

محضًا باعتبارها ليست (صرفيًّا) أسماء ولا أفعال ، وليس لها (دلاليًّا) معنى خاص. فيسمّيها «الحروف» ولا يمكن بالتالي أن تعرف إلا بارتباطها بوظائف نحوية خاصة[43].

ومقابلة بهذه الأقسام الأشكال الثلاثة (Form-classes)، استخرج سيبويه على الأقل سبعين قسمًا وظائفيًّا ، وإليك فيمَا يلي قائمة كاملة فيها حسبمَا استطعت جمعه[44] : ابتداء ، إسناد ، بناء ، إضافة ، وصف ، نعت ، نفي ، نداء ، ندبة ، قسم ، استغاثة ، استثناء ، عطف ، استفهام ، بدل ، إشارة ، إبهام ، تكرير ، غلط ، تأكيد ، حذف ، حكاية ، تحذير ، حشو ، تعميم ، تخصيص ، قصة ، كناية ، التباس ، مدح ، تعظيم ، شتم ، ترحم ، تحقير ، تصغير ، تعجب ، مبالغة ، إيجاب ، تثبيت ، إلغاء ، تنبيه ، أمر ، نهي ، مخاطبة ، إظهار ، إضمار ، جزاء ، تقديم ، تأخير ، فصل ، وصل ، قطع ، إعجام ، إعراب ، إدغام ، إمالة ، إشمَام ، ترخيم ، تعويض ، إفراد ، تثنية ، جمع ، تبعيض ، تنكير ، تعريف ، تنوين ، رفع ، نصب ، جر ، جزم ، وقف.

فلا توجد مصطلحات أخرى سوى «طرق» الكلام المعبّر عنها بمصطلح النحو ومرادفاته المذكورة أعلاه والتي اعتمدها سيبويه لوضع قائمة في جميع أفعال الكلام التي لها شكل لغوي موصوف (أي أنه عمل يهتم بتلك الأفعال غير المنطقية من أمثال الصراخ ، والكذب والمزح الخ) – ولقد وزعت على هذه الوظائف الكمية القليلة من أصناف الصواتم التي عولجت معالجة إجمَالية في الفصل الأول من «الكتاب» ، ممّا يدل ان أوجب الأمر ذلك ، على أن سيبويه هو قبل كل شيء نحوي وظائفي ، إذ أنه لا يستطيع أن يميّز بين تلك الأصناف المتشابهة مبدئيًّا من أمثال الأسماء والأوصاف والأفعال مثلاً ، أو مثل تلك الهياكل المماثلة من أمثال الجملة الفعلية ، ومختلف مفاعيلها المتعلقة بها إلا بالاعتماد على أسس وظائفية.

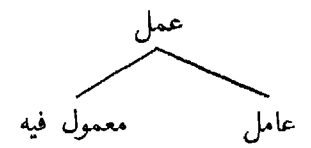
ونتيجة لذلك يعبّر عن جميع الوظائف بمصادر. وذلك على غاية من الأهمية لإدراك نظرية سيبويه. إذ أن ما يقرب من نصف الوظائف تحقّق وحدات ثنائية تحت عنوان اسم فاعل / أو اسم مفعول مشتق من اسم الوظيفة. ويمكن بالفعل أن نعبّر عن

---

43) أنظر أعلاه حاشية عدد 49.

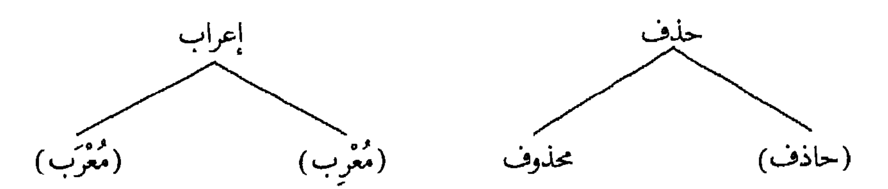
44) لا ندعي الاستقصاء الكامل والترجمات موضوعة بحسب المقام.

المبدأ العام لتحليل سيبويه النحوي بمثلثة تعتمد مصطلحاته الذاتية من ذلك :



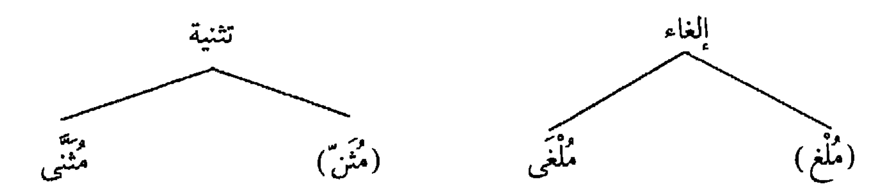
إن هذه المثلثة تبيّن أنه يعبّر عن العامل في كل تركيب به عنصر له عمل في آخر ، باسم الفاعل المناسب (أي «عامل» الذي يمكن أن يؤدي مفهوم Operator اللساني) كما يعبّر عن العنصر المعمول[45] فيه باسم المفعول المناسب (المعمول فيه المقابل لمفهوم (Operated on).

فلو كانت مصطلحات «الكتاب» الجلية قد سمحت بالتمثيل لكل وظيفة في هيكل مثلثة ، لكانت مرضية . إلا أن ذلك غير ممكن . ويوجد على كل حال سبب مفيد لتبرير ذلك . فعندما نتمحّص تلك القائمة من الوظائف يبدو أنه لا يوجد تمييز بين الوظائف التي يكون فيها المتكلّم عاملاً ، والوظائف التي يعمل فيها عنصرٌ من عناصر التركيب في عامل آخر. فيحتمل في نهاية الأمر أن المتكلم هو المحرّك الأول لكل عملية نحوية . ولقد كان سيبويه على يقين من ذلك[46] . إلا أنه يمكن أن نعذر النحوي عندما يركّز على سلوك العبارات عوضًا عن سلوك المتكلمين. وبالتالي توجد بـ «الكتاب» مصطلحات ضافية تتعلق بعمليات العناصر في العبارات . إلا أنّه عندما يكون المتكلم هو العامل ، لا نجد إلا العنصر المبني للمجهول المعبّر عنه بمصطلح خاص أي :



45) في مقال يستحق أن يقرأه عدد كبير من القراء ، أقام ج. وايس (J. Weiss) الحجة على أن «العمل» لا يمت بصلة إلى مفهوم (Governance) اللاتينية : أنظر «النحو العربي القومي واللاتينيون».
(National Grammatik und die Lateiner, *Z.D.M.G.* 64, (1910)

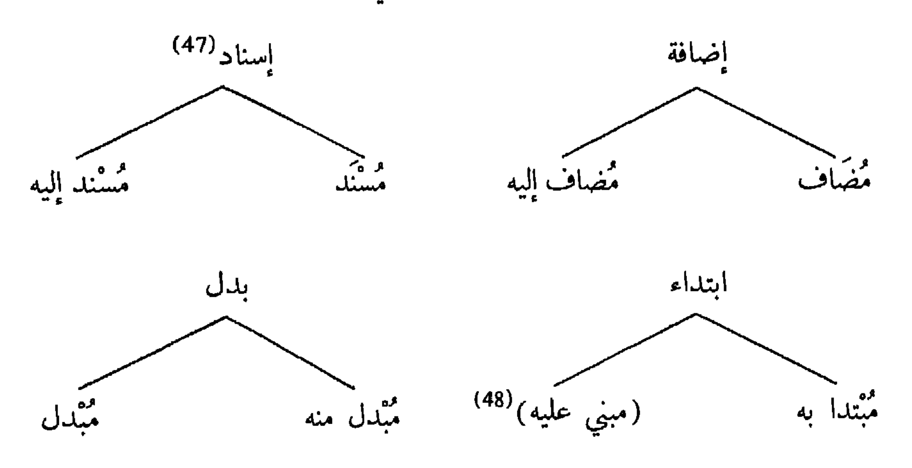
46) انظر الفصول 68–71 وبالخصوص (ب) ج1 ، 166 ، 170 ، 171 ، (د) ج1 ، 139 ، 142 ، 143 .



فمن اليسير أن نتكهّن بمَا عسى أن تكون المصطلحات الدالة على المتكلم باعتباره العامل غير المسمّى. وتلك التكهنات معلم عليها أعلاه بنجمة.

فيمكن لنا أن ندرج في تلك المقولة وظائف من أمثال : تقديم ، تأخير ، إفراد ، جمع ، تأكيد ، تكرير ، حكاية ، قصة ، كناية ، مدح ، شتم ، تعظيم ، تحقير ، تصغير ، إدغام ، تعجّب ، تثبيت ، إيجاب ووظائف أخرى ممكنة (فلا نقترح هنا أية محاولة في سبيل تصنيف نهائي). فمن الواضح أن سيبويه كان ينوي أن يؤخذ المتكلم بعين الاعتبار في هذه الوظائف : ومنها وظائف مثل تحقير ، وتصغير أو مدح ، شتم ، ترحّم ، وتنظيم لا تختلف عن بعضها هيكليًّا ، إلا باعتبار أغراض المتكلم.

تمثل المثلثات التالية مرحلة انتقالية مهمة ، يعمل فيها المتكلم على جزئي التركيب الذي يتكون بالتالي من عنصرين يُعَبّر عنهما باسمي مفعولين.

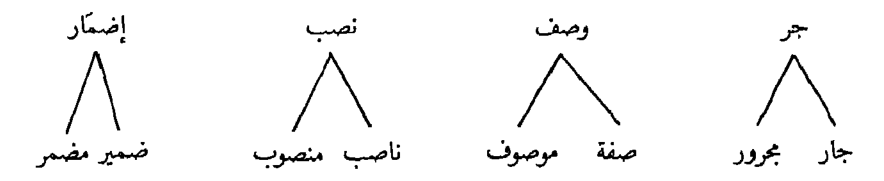


47) لا بد أن نلاحظ أن هذا المصطلح لا يحدث إلّا أربع مرات في «الكتاب». إلّا أنه يظهر في النهاية باعتباره المصطلح العادي للتعبير عن تركيب جملة الابتداء.

48) ان سيبويه غير منطقي شيئًا ما في وصف مصطلحات الجملة : فهو يستعمل «ابتداء» و «مبتدأ به» أي الفاعل إلّا أنه لم يضع مصطلحًا مقابلا للتعبير عن (Predicate). فهو يستعمل إما «خبر» أو «مبني عليه» (أي =

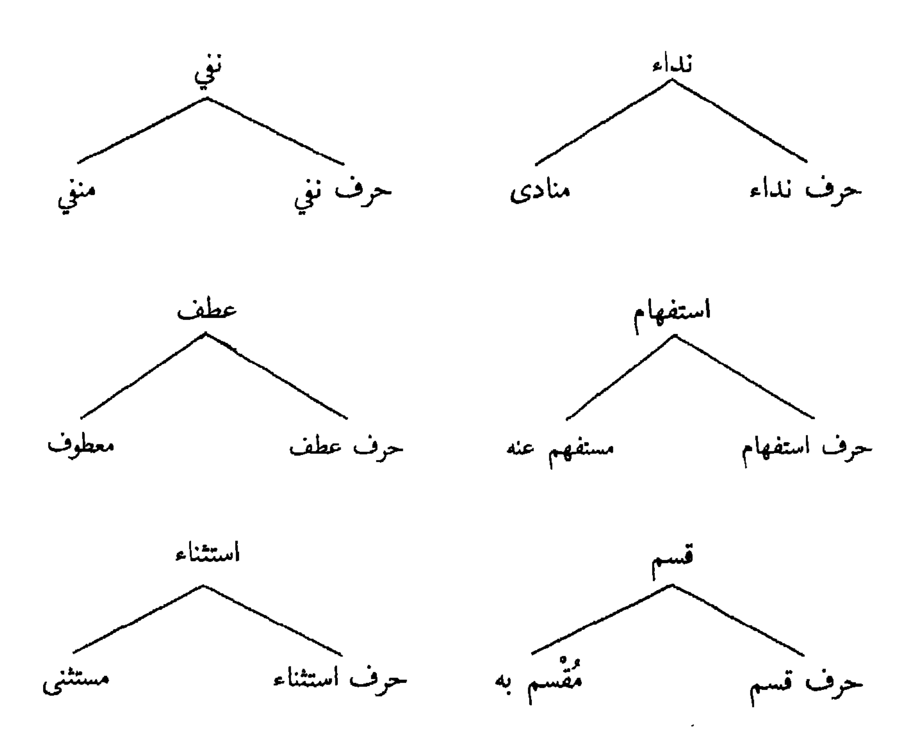
إن هذه المثلثات تشمل بصفة غريبة جدًّا أهم الهياكل النحوية في العربية ويبدو أنها تكون بالنسبة لسيبويه الحالات الحدود التي يستعد فيها المتكلم ، وإن كان دائمًا العامل الأساسي ليخضع للقواعد ذات الشكل النحوي التي لا يحدّدها هو ، بل يحدّدها عمل عنصر من عناصر كلامه في عنصر آخر.

إن تلك العملية على غاية من الوضوح في الوظائف الباقية ، وهي بالتدقيق :



ويمكن أن يضاف إليها «نعت» (وإن كان «نعت» غير مذكور «بالكتاب» ويمكن أن يعبر عن المتكلم بـ«ناعت»؟) ورفع وجزم.

توجد مجموعة ثالثة من المثلثات المتميزة لأنها تعتمد على الحرف عاملاً.



وتشمل هذه المجموعة كذلك «ندبة» ، «استغاثة» ، «نهي» ، «اشارة» ، «تنبيه» ، «جزاء» ، «تعريف» ، ومن الممكن كذلك «تنوين» ؛ إن أخذنا بعين الاعتبار «حرف تنوين» لا المتكلّم ، عاملاً . ويمكن أن نعتبر أن المثلثات التي يَقوم فيها الحرف مقام العامل (نظريًّا لا يمكن للحرف أن يحدث إلا في ذلك الموضع) تيسر تعريف الحرف على أسس توزيعية . وذلك ما لم يدع سيبويه بالضبط إلى وضع تعريف إيجابي للحرف بالفصل المخصّص لأقسام الكلام[49] .

إن النظام بحسب هذا التخريج صالح بأن يعتمد في شأن كل عنصر من عناصر الكلام العربي : لأننا نعلم أن سيبويه كان يهدف إلى أن يكون «الكتاب» جامعًا شاملاً ، فنظام المثلثات يفيد بأن كل وظيفة تحقق كعنصرين ، يعمل أحدهما في الآخر. فنستنتج من ذلك أن منهج سيبويه هو أساسًا نوع من التحليل للمكونات الأولية .

ولم تستخلص هذه الاستنتاجات فحسب من تقنية سيبويه الواضحة في التحليل المعاصر بل من بعض المسلمات ، المعبّر عنه مبدئيًّا والمطبّقة تطبيقًا دقيقًا . فقبل سيبويه (أو بالتشاور معه) كان معلّمه العظيم الخليل قد وصل إلى النتيجة التي تفيد بأن بعض التراكيب العربية تساوي وظائفيًّا كلمات مفردة . ويعني بالخصوص التركيب الإضافي[50] والأسماء المركّبة مثل حضرموت[51] والأعداد المركّبة مثل خمسة عشر[52] وبعض المركبات المنفصلة مثل «كذا»[53] ، والأسماء التي تشمل الصرفم (علامة) المؤنث

الفاعل) . وهذا المصطلح الأخير ، الذي هو اسم مفعول ، يلائم المثلثة المقترحة للتعبير عن الابتداء . ويبدو أن هذا الاضطراب يعود إلى تداخل نوعين من التحليل ، وهما التحليل الهيكلي والتحليل الدلالي اللذين ورثهما سيبويه .

49) ان سيبويه ، لما عرف الحرف بأنه «جاء لمعنى» كان من المحتمل أنه يعني بذلك المعنى النحوي باعتباره جزءًا من إحدى الوظائف . ومما يؤيد ذلك هو أن مفهوم المعنى يطرأ بطريقة عادية جدًّا في «الكتاب» في سياق الوظائف . أي بـ (ب) ج1 ، 37 ، 179 وما يلي . إن تعريفه التوزيعي يوافق تمامًا رأي ر. س والز (R.S. Wells) المفيد بأن «الصرافم تنسب إلى أصناف الصوامت باعتبار المحيطات التي تطرأ بها» ، أنظر «المكونات الأولية» (Immediate Constituents) ، اللغة 23 (1947) ص 81

50) (ب) ج1 ، 323 ، (د) ج1 ، 281 .

51) (ب) ج2 ، 12 ، (د) ج2 ، 12 وانظر أيضًا (ب) ج1 ، 474 ، (د) ج2 ، 423 .

52) (ب) ج2 ، 12 ، 134 ، (د) ج2 ، 12 ، 136 .

53) (ب) ج1 ، 474 ، (د) ج1 ، 423 .

«ة»[54] ، وياء النسبة «ي»[55] ، وعبارة النداء «يا رجل»[56] ، والمنفي بلا «لا رجل»[57]. فهي كلها تعرف بوضوح عند الخليل باعتبارها في «منزلة اسم واحد». وهي التي يسّرت بدون شك لسيبويه بداية نظامه. وليس هنا من داع إلى النظر في طرافة سيبويه وأستاذه النسبية. وفي انتظار تقديم مساهمة الخليل في وضع «الكتاب»، يبدو من المفيد استخلاص الاستنتاجات العامة التالية: إن اهتمام الخليل باللغة ينحصر أساسًا في علم الأصوات الوظائفي والصرف لا سيّمًا في صلة العلم الآخير بترابط الكلمات. فليس الخليل بل تلميذه سيبويه هو الذي عمّم مفهوم الكلمة المفردة المعادلة لاستقصاء جميع التراكيب التي يمكن أن تقوم مقامها كلمة مفردة. ويبدو أن الخليل قد فضل الجملتين: «منتهى الاسم» و«تمام الإسم». أما سيبويه فإنه قد فضل «كَمَل اسمًا» الأكثر تجريدًا. وذلك ما يمكن أن يعكس مقاربتيهما المختلفتين. وفي كل الحالات يحق لنا أن نجزم بأن سيبويه كان أكثر اهتمامًا بالنحو منه بالصرف. فيحتمل أن «الكتاب» ما كان ليوضع لو تركت مادته بين يدي الخليل[58].

إن معادلة العبارات المركبة للكلمات المفردة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمبدإ المعاوضة. ولقد كان هذا المفهوم كذلك معهودًا لدى سيبويه، وفي مستوى أدنى لدى أستاذه الخليل. ولقد كان هذا الأخير يدرك بالتأكيد أن جزءًا من عبارة واحدة يمكن أن يعوض بآخر. فهو يذكر مثلاً أن «عملتُ أنّك منطلق» تفيد معنى «علمت انطلاقك»[59] لكننا نتساءل إن كانت هذه الطريقة في التلخيص في نفس المستوى من التجريد الواعي كما يظهر ذلك في عرض سيبويه لنفس الجملة: «عرفت أنك منطلق» حيث يستنتج منها أنّ «أنّ» والكلمات التي تعمل فيها لها جميعها «منزلة كلمة مفردة». ويمكن لها أن تقوم مقام فاعل أو مفعول للفعل السابق لها[60]. ويطبق نفس التحليل بدون ذكر الخليل على عدد

---

54) (ب) ج1، 341، (د) 1، 298ف وانظر أيضًا (ب) ج2، 12، (د) ج2، 12.
55) (ب) ج1، 87، (د) ج1، 84.
56) (ب) ج1، 325، (د) ج1، 282.
57) (ب) ج1، 300، (د)ج1، 306.
58) ان الخليل في الواقع لم يضع مؤلفات نحوية إن أخذنا بعين الاعتبار ما ترك بعده من عناوين.
59) (ب) ج2، 32، (د) ج1، 30 وانظر كذلك (ب) ج1، 461، (د) ج1، 410.
60) (ب) ج1، 410، 461، (د) ج1، 410/364.

من تراكيب أخرى متكوّنة من كلمة واحدة معادلة بغيرها (من ذلك التركيب الوصفي[61] والجمل الموصولة من جميع الأنواع[62] ، وكل الجمل التابعة لـ «أن» ومعادلتها[63] . فنحن على يقين بأن سيبويه وحده كان المسؤول عن التوسّع في مبدأي معادلة الكلمة المفردة لغيرها والتعويض ليشملا كل الوحدات النحوية التي لم يتطرق إليها الخليل.

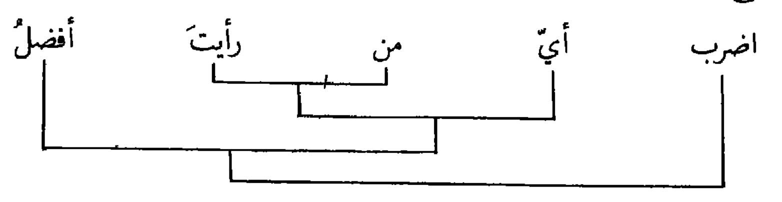
فيكفينا مثال واحد يشهد بتقنية سيبويه المتفننة في التعويض والمعادلة. فإن العبارة «اضرب أيٌّ من رأيتَ أفضلُ»[64] تحلّل كما يلي :

1 — «من رأيت» باعتبارها موصولة يصرح بأنها تعادل «اسمًا تامًّا».

2 — «من رأيت» باعتبارها وحدة مفردة تبيّن عندئذ أنها الجزء الثاني من التركيب الإضافي «أيّ من رأيت» وذلك بتعويضها بـ «القوم».

3 — وباعتبارها تركيبًا إضافيًا فإن «أيّ من رأيت» كذلك «أي القوم» تعادل تعريفًا كلمة مفردة. ويؤكّد على ذلك بتلخيصها بـ «أيهم».

4 — وبالتالي فإن «أفضل» ليس خبر «من رأيت» بل «أيٌّ من رأيت» ، باعتباره تلخيصًا «أيّ من رأيت قومَه أفضل». فيمكن لنا أن نقر لأنفسنا ذلك بأن نلاحظ أنه ، إن أمكن أن يعوض «من رأيت» بـ «هم» و «أيّ من رأيت» بـ «الذين» ، لا يوجد شيء مشابه ليعوض «من رأيت أفضل» ، إذ يتبيّن أن تلك الجملة تقطع الروابط المكوّنة ويوضح ذلك البيان التالي[66] :



61) (ب) ج1 ، 45 ، 210 ، (د) ج1 ، 34 ، 178.

62) (ب) ج1 ، 95 ، 397 ، 410 ، 348 ، ج2 ، 309 ، (د) ج1 ، 78 ، 350 ، 364 ، 390 ، ج2 ، 336.

63) (ب) ج1 ، 407 ، 418 ، 461 ، 309. (د) 362 ، 372 ، 410 ، 336.

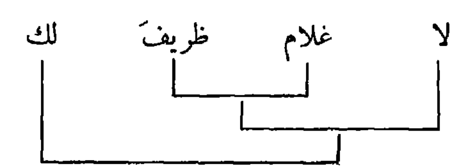
64) (ب) ج1 ، 339. (د) ج1 ، 352.

65) انظر (ب) ج1 ، 398 ، (د) ج1 ، 351.

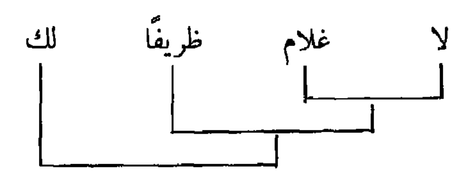
66) ان التحليل يشمل فحسب المكونات التي تهمنا هنا.

فمن مظاهر نحو سيبويه التي تكشف عن نسبة متينة بين مصادرات التحليل للمكونات الأولية ، مبدأه الصريح الذي يفيد «بأنه لا تكون ثلاثةُ أشياء منفصلةٍ بمنزلة اسم واحد»[67] فهو مستعمل لتبرير التحديد من استعمال أشكال متعاقبة من الأوصاف عند وصف أسماء منفية.

فعندما يوجد وصف واحد ، يمكن أن يكون له شكل شاذ مثل الاسم السابق له ، فيصبح في تلك الحال وحدة مزدوجة تتأثر بالنفي لأن سيبويه يقول «الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد»[68] كما يظهر ذلك في البيان التالي :



أو يمكن لوحدة النفي أن تتقدم ، فيكون للوصف الشكل العادي الموافق للاسم الذي يصفه مثلما هو الشأن في البيان التالي :



ففي هذه الحال ، فإن المتكلم ، كما يقول سيبويه «جعلوا الاسم و«لا» بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنفي»[69] ولما كان «بأنه لا تكون ثلاثةُ أشياءَ منفصلةٍ بمنزلة اسم واحد» ، نستنتج أن كل الأوصاف الإضافية تأتي في أشكال عادية من ذلك «لا غلام ظريفًا عاقلاً لك» ما دام* «لا غلام ظريف (ظريفًا)

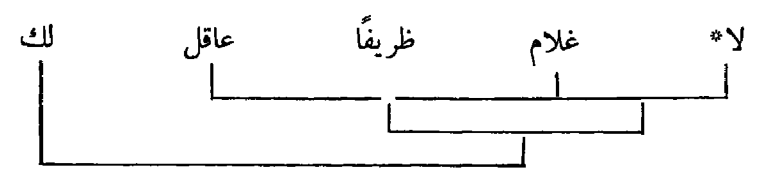
67) (ب) ج1 ، 351 ، (د) ج1 ، 306.

68) نفس المصدر.

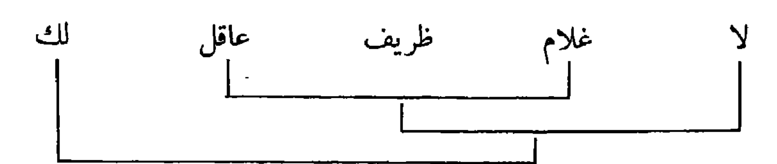
69) نفس المرجع. إن ظريفًا هنا يحتفظ بالتنوين الذي يحدده وصفًا لاسم نكرة. وحتى في تلك الحال فإن الاسم قد فقد التنوين عندما وقع عليه عمل «لا».

(R.H. Robins, *General Linguistics, An introductry Survey)*

عاقل لك » يمكن أن تنتج عن اللبس بين وحدتين مزدوجتين إثنتين ، أي عن النفي من جهة وعن الوظيفة الوصفية من جهة أخرى. وفي حال :

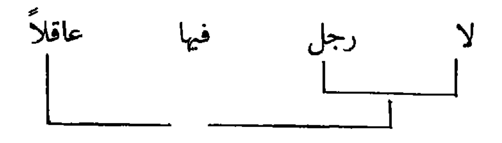


يتبين بأن «عاقل» تقطع الرابط المكون لتتكون وحدة خاطئة من ثلاثة عناصر ، بينما ينشئ النموذج البديل :



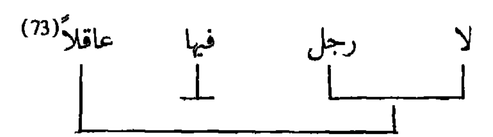
وحدة أخرى خاطئة متكونة من ثلاثة عناصر ما دام الشكل «عاقل» لا يُبَرّر إلا باعتباره ناتجًا عن لا النافية.

بقي مظهر أخير من نظام سيبويه الذي يستحق النظر لأنه يؤكّد الشعور بأنه كان أساسًا محلّلاً يعتمد المكونات الأولية. وننطلق من ملاحظة ر. هـ. روبنز (R. H. Robbins) التي تفيد «في اللغة التي يكون فيها قطع ترابط الكلمات باعتماد تحليل المكونات الأولية مطردًا جدًّا في مستوى هياكل الجملة ، فإن الكلمة يمكن أن تكون أيضًا أقل إفادة كوحدة نحوية أساسية»[70] . ويحدث أن يكون هذا المظهر عاديًا جدًّا في العربية في مستوى صنف الصرافم المعروفة «بالظروف» عند النحويين العرب أي ما يعبّر به عن الزمان والمكان. فعندما تقوم بوظيفة خبر كثيرًا ما يحدث قطع الروابط :

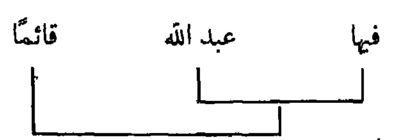


70) ر. هـ. روبنز: اللسانيات العامة ، نظرة مدخل. لندن 1964 ص 240.

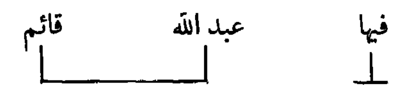
لكن يمكن تجنّب هذا القطع باعتماد وسيلة «الالغاء» الذي يبطل عمل العناصر، وتصحب حسب رأي سيبويه «حتى يكون المتكلم كأنه لم يذكرها»[72] أي:



ويظهر هذا الالغاء أكثر وضوحًا في أحد التركيبين «فيها عبد الله قائمًا» و«وفيها عبد الله قائم»[74]. ففي الأولى «فيها» تعمل عمل خبر مقدم، وبالتالي فإن «قائمًا لا صلة له هيكليًّا بالجملة المكملة كما يشهد بذلك شكلها المتصل[75] Dependant. وفي البيان التالي يرمز إلى ذلك التكرار بخط مُقطع:



وفي الثانية، فإن «فيها» تصبح مكررة باعتماد الإلغاء، وتصبح «قائم» خبرًا، وإليك شكلها المستقل:



---

71) (ب) ج1، 351، (د) ج1، 306.

72) (ب) ج1، 243، (د) ج1، 207.

73) (ب) ج1، 351، (د) ج1، 306.

74) (ب) ج1، 261، (د) ج1، 222.

75) ان الصرفم المتصل في العربية يعبر عن تكرار هيكلي بالنسبة للجملة الكاملة الدنيا باستمرار وبالاعتماد على عدم تحديد العنصر المتصل وما يسبقه. يعتمد هذا الرأي كثيرًا عن سيبويه مع ذكر خاص للجملة «عشرون درهمًا»، انظر م. ج. كارتر: «عشرون درهمًا في كتاب سيبويه» (1972) 35 *(B.S.O.A.S.)* واعتبارًا لمنزلة الأشكال المتصلة الخاصة، لم يحاول في هذه الدراسة أدماج المثلث الواضح جدًا: فعل، فاعل ومفعول.

ويبدو أنه لا يوجد أدنى شك في أن طريقة سيبويه في الإلغاء تشابه كيفمَا يسمّيه روبنز (وبالأحرى بغموض) «أقل إفادة كوحدة نحوية».

إن هذه النقاط الخاصة من مشابهة نظام سيبويه للتحليل بحسب المكونات الأولية ، تعتبر في حد ذاتها جزءًا من تشابه عام بين المنهجين. فكلاهما مقتصر على الهيكل السطحي ؛ وهما بالضرورة خطيان في مقاربتهما (قارن «نحو» أو طريقة الكلام بسلسلة الكلام أو chaine parlée) . وبالتالي فإن الهياكل المتجانسة لا تميز إلا بالرجوع إلى الوظيفة الدلالية (وإن كان سيبويه والمحلّلون بالمكوّنات الأولية لا يعتمدون المعنى المعجمي إن أمكن تجنّبه) . ورجاؤنا أن يوفق ما سبق من هذا العرض البسيط في وضع مقارنة مفيدة بين سيبويه والتحليل بحسب المكونات الأولية ، وفي تقديم عناصر نظامه النحوي – وذلك أهم بكثير – بطريقة أكثر عطفًا وأكثر موضوعية ممّا فعله نقاده ومفسّروه . ولقد بقي شيء كثير يستحق التصريح به في شأن سيبويه ومنزلته من تاريخ اللسانيات . ولعلّ هذه المحاولة ستعتبر اقتراحًا في سبيل موقف من المسألة يجعل بعضهم يرى أنه لو كتب لسيبويه أن ولد في عصرنا هذا ، لأمكن له أن يتبوّأ منزلة بين دي سوسير وبلومفيد .

الفهارس

الآيات القرآنية الكريمة

﴿من عين آنية﴾.

﴿وحرّم على قرية أهلكناها﴾.

﴿ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرًا ورزقًا حسنًا﴾.

﴿رأيت المنافقين يصدّون عنك صدودًا﴾.

الأحاديث الشريفة

«الثيب يعرب عنها لسانها والبكر تُستأمر في نفسها».

«لا تنقشوا في خواتكم عربيًا».

الشعر

صفحة

أسماء الأعلام ومؤلفاتهم المعتمدة في هذا المؤلف*

حرف الألف

ابن الآبار: أعتاب الكتاب.
ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، القاهرة 1956.
ابن بسّام: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة.
ابن بشكوال: كتاب الصلة، مدريد 1884.
ابن حاجي خليفة: كشف الظنون، ليزيغ، 1835-1858.
ابن خاقان (الفتح): مطمح الأنفس، القسطنطينية 1302هـ.
ابن الخطيب: أعمال الأعلام، ط. ليفي بروفنسال.
ابن خلكان: وفيات الأعيان، القاهرة 1948.
ابن دحية الكلبي: المطرب، الخرطوم 1954.
ابن سعيد: عنوان المرقصات، الجزائر 1949.
ابن سعيد: المغرب في حلى المغرب، القاهرة 1953.
ابن سيده: المحكم، الجزء الأول، القاهرة 1958.
ابن سيده: المخصّص، 17 جزءًا، القاهرة 1316هـ - 1321هـ.
ابن عاشور (الطاهر): التحرير والتنوير، 20 جزءًا، تونس.
ابن عبّاس: معجم غريب القرآن، القاهرة 1950.
ابن عذاري: البيان المغرب.
ابن العماد: شذرات الذهب، القاهرة، ط. المقدسي.
ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، القاهرة 1910.
ابن منظور: لسان العرب، ط. صادر، بيروت 1955.

* لم نورد في هذه القائمة أسماء الأعلام الذين اقتصروا على كتابة دراسة أو مقال في مجلة من المجلات المختصة أو العامة.

حرف الباء

البغدادي: هدية العارفين، استانبول 1951.

حرف التاء

تمام (حسان): اللغة العربية، معناها ومبناها، القاهرة 1973.

حرف الثاء

الثعالبي (أبو منصور): فقه اللغة، ط. ثانية، القاهرة 1954.

حرف الجيم

مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط، جزءان، القاهرة 1960–1961.
مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الكبير، المجلد الأول (الهمزة – أخي)، القاهرة 1955.
مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، القاهرة 1962–1968.
الجوهري: صحاح اللغة، 4 أجزاء، القاهرة 1956.

حرف الحاء

الحمزاوي (محمد رشاد): المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، حوليات الجامعة التونسية، عدد خاص، ج14/1977.
الحمزاوي (محمد رشاد): الفصاحة فصاحات، ط. أولى، تونس 1982.
الحميدي: جذوة المقتبس، القاهرة 1372هـ.

حرف الخاء

الخطيب (عدنان): المعجم العربي بين الماضي والحاضر، القاهرة 1966 – 1967.
الخليل بن أحمد: كتاب العين، بغداد 1967.

حرف الدال

درويش (عبد الله): المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل، القاهرة 1956.
مدكور (ابراهيم): مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، القاهرة 1946.

حرف الزاي

الزركلي: الأعلام.
الأزهري: تهذيب اللغة، 15 جزءًا، القاهرة 1964.

حرف السين

المسدي (عبد السلام): الأسلوب والأسلوبية، تونس 1977.
سركا (كليليه سيليا): مجاهد العامري، قائد الأسطول الغربي...، القاهرة 1966.
السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة، القاهرة 1326هـ.
السيوطي (جلال الدين): المزهر في علوم اللغة، القاهرة (بدون تاريخ).
السيوطي (جلال الدين): المهذب فيمًا وقع في القرآن من المعرب، بغداد 1971 والرباط (بدون تاريخ).
السيوطي (جلال الدين): الاتقان في علوم القرآن، ط. ثالثة، القاهرة 1951.
السيوطي (جلال الدين): كتاب الاوائل، بغداد 1971.

حرف الشين

الشدياق (أحمد فارس): الجاسوس على القاموس، القسطنطينية 1929.
الشهابي (مصطفى): المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية قديمًا وحديثًا، ط. ثانية، دمشق 1965.

حرف الصاد

الصاغاني: التكملة.
الصفدي: نكت الهميان، القاهرة 1911.

حرف الضاء

الضبيّ: بغية الملتمس، مدريد 1884.

حرف الطاء

الطالبي (محمد) : المخصّص لابن سيده ، دراسة دليل ، تونس 1956.

حرف العين

المعلوف (امين) : معجم الحيوان ، القاهرة 1932.
عيسى (أحمد) : معجم أسماء النبات ، القاهرة 1926.

حرف الفاء

الفرج (محمد أحمد أبو) : المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، القاهرة 1966.
فيشر (أوغيست) : المعجم اللغوي التاريخي ، القسم الأول ، القاهرة 1967.

حرف القاف

القفطي : انباه الرواة ، القاهرة 1952.
القري : نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب.

حرف الكاف

كحالة (رضا) : معجم المؤلفين.

حرف النون

نصّار (حسين) : المعجم العربي ، نشأته وتطوّره ، جزءان ، القاهرة 1950 – 1958.

حرف الياء

ياقوت الحموي : معجم البلدان ، بيروت (ط. صادر).

Ouvrages et références

Afnan (SM): *Philosophical Terminology in Arabic and Persian*, Leiden 1962.

Blachère (Régis): *Sa'id al-Andalusi, Kitab Tabaqat al-Umam*, Paris 1953.

Bloomfield (E.G.L.): *Language*, 2e éd., London 1957.

Costaz (L.): *La grammaire syriaque*, Beyrouth (sans date).

Gayangos P. de): *The History of the Mohammedan Dynasties in Spain*, London 1840.

Hamzaoui (M. Rachad): *L'Académie de Damas et la modernisation de la langue Arabe*, Leiden 1965.

Hamzaoui (M. Rachad): *L'Académie de langue arabe du Caire: Histoire et œuvre*, Tunis 1975.

Haywood (J.A.): *Arabic Lexicography*, Leiden 1960.

Jahn (G.): *Sibawayhi Büch Uber Grammatik*, Berlin 1895–1900.

Kukenheim: *Esquisse de la linguistique française*, Leiden 1962.

Lane (F.G.): *Arabic-English Lexicon*, 8 vol., London 1863–1893.

Marçais (William): *Articles et conférences*, Paris 1961.

Martinet (André): *Éléments de linguistique générale*, Paris 1960.

Matoré (Georges): *La méthode en lexicologie*, Paris 1953.

Matoré (Georges): *Histoire des dictionnaires*, Paris 1968.

Mounin (G.): *Les problèmes théoriques de la traduction*, Paris.

Pearson: *Index islamicus 1906–1905*, Cambridge 1958.

Pérès (H.): *La poésie andalouse*, Paris 1953.

Provençail (Lévi): *Histoire des Musulmans d'Espagne*, Paris.

Rabin (C.H.): *Ancient West Arabian*, London 1951.

Robins (R.H.): *General Linguistics — An Introductory Survey*, London 1964.

Seman (K.J.): *Linguistics in the Middle Ages*, London 1968.

Souissi (Mohammad): *La langue des mathématiques en Arabe*, Tunis 1968.

Troupeau (Gerard): *Lexique — Index du Kitab de Sibawayh*, Paris 1976.

المحتوى



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان

لصاحبها: الحبيب اللمسي

شارع الصوراتي (المعماري) - الحمراء - بناية الأسود

تلفون : 340131 - 340132 - ص . ب . 5787 - 113 بيروت - لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI - B.P.:113-5787 - Beyrouth - Liban

الرقم : 86/2/2000/77

تصميم الغلاف وتنضيد الحروف : مؤسسة الخدمات الطباعية ، حسيب درغام وأولاده

الطباعة : مؤسسة نزيه كركي


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

